التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 172 السنة العشرون - مارس 2022

ترتيب البحرين على مؤشر مدركات الفساد

طيران الخليج.. المهمة الممكنة

12

أداء المجلس النيابي..مسؤولية مشتركة

14

ربّات البيوت والحق في التأمين الاجتماعي

16

موقفنا

انتفاضة مارس والوحدة الوطنيّة

تمرّ في هذا الشهر، مارس/ آذار، الذكرى السنوية لانتفاضة مارس 1965المجيدة التي انطلقت احتجاجاً على الإجراءات التعسفية بتسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركة النفط «بابكو»، فهبت الطبقة العاملة البحرينيّة محتجة، وتضامن معها طلبة ومثقفو البلاد وكافة الشّرائح والفئات الاجتماعيّة الكادحة، في الانتفاضة التي استمرت شهورا قدّم خلالها شعبنا تضحيات غالية، حيث سقط الشّهداء الأبرار من مختلف مناطق البحرين بدءاً من المحرق مروراً بالمنامة وصولاً إلى الديه ونويدرات وسترة وسواها من مناطق البلاد.

وفي ذلك دلالة عميقة على الوحدة الوطنية للشعب لتحقيق الأهداف المشتركة، وهذه كانت إحدى التقاليد الإيجابية التي تكرست في العمل الوطني في البلاد منذ حركة هيئة الاتحاد الوطني في خمسينيات القرن نفسه، أي قبل نحو عقد من انتفاضة 1965، والتي استطاعت القوى الوطنيّة المنظمة التي نشطت في البلاد بصورة سرية ومن مختلف الاتجاهات والتّيارات الوطنيّة الدّيمقراطيّة والقوميّة أن تعززها وترسخها في وجدان الشعب من خلال خطاب وطني وديمقراطي عام يربط النضال الوطني بأبعاده الاجتماعيّة وبالقضايا المعيشيّة المباشرة للمواطنين، كما بات النضال الوطني أكثر صلة وارتباطاً وتفاعلا مع نضال حركة التّحرر الوطني العربيّة من أجل الحرية والاستقلال والدّيمقراطية.

واذا كانت انتفاضة مارس 1965 قد عكست الثّقل العددي والنّوعي للطبقة العاملة في المجتمع البحريني على خلفية الحراك الاجتماعي – السّياسي الذي نشط منذ الخمسينات خاصة، فإنها قد تحولت إلى انتفاضة وطنيّة شاملة كل المناطق والفئات دون استثناء، واستطاعت أن تحقق بعض أهدافها في إعادة العمال المفصولين إلى أعمالهم.

الآثار العميقة لهذه الانتفاضة ستمتد لاحقاً وستظهر في بنية وأداء الحركة الوطنية البحرينيّة وفي خبراتها النّضاليّة والتّنظيميّة وفي تعزيز خطابها السياسي والفكري وازديادها نضجاً. وانعكست روح انتفاضة مارس ودروسها في مجمل المسيرة الوطنيّة اللاحقة التي أدت إلى نيل البلاد استقلالها الوطني وفي سَنّ أول دستور في البلاد وإقامة حياة نيابية عام 1973، التي سبقها مباشرة التحرك العمالي المجيد في مارس 1972 بقيادة اللجنة التّأسيسية لاتحاد العمال والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة.

الدرس البليغ الذي تقدّمه الانتفاضة في ظروفنا الرّاهنة هو درس الوحدة الوطنيّة، التي تعرضت للاهتزاز والتصدع في مراحل تالية، وتفاقم الوضع في العقد الأخير، ما يجعل من استعادة هذه الوحدة مسؤولية وطنيّة ملحة أمامنا كمجتمع وكقوى وتيارات سياسيّة وكمؤسسات مجتمع مدني.

التقدمي

أشادت بموقف النوّاب الرافضين

الجميع مطالب اليوم بالوقوف وقفة جادة إزاء الوضع السياسي والوطني

قالت جمعيات (المنبر التقدمي- التجمع القومي- التجمع الوحدوي) بأن: «الجميع مطالب اليوم بالوقوف وقفة جادة إزاء الوضع السياسي والوطني، حيث أن مجمل الأحداث والتطورات خلال الفترة الماضية خاصة خلال السنوات الإحدى عشر الأخيرة، وتداعياتها السلبية، تحتاج إلى وقفة صادقة وقراءة هادئة لكل ما جرى ويجري على الساحة الوطنية، واستخلاص الدروس والنتائج التي يمكن أن تفتح أمامنا الطريق الصحيح لمعالجة كل هذه التداعيات والوصول إلى حلول سياسية توافقية، وهذه مسؤولية الجميع في هذا البلد».

وأكدت الجمعيات الثلاث في بيان أصدرته بمناسبة ذكرى ميثاق العمل الوطني على: "موقف الجمعيات المبدئي من رفض كافة أعمال العنف والإرهاب، وان إغلاق الأبواب أمام تدخلات القوى الاقليمية والعالمية ومطامعها التوسعية، لا يتم إلا من خلال معالجة الأزمات السياسية والاقتصادية الراهنة بصورة تستجيب لتطلعات المواطنين وتنصف حقوقهم السياسية والاقتصادية».

وطالب البيان: "بالعودة إلى روح الميثاق من خلال الاستجابة للمطالب الوطنية المشروعة التي طالبت بها الجماهير وقواها السياسية طوال هذه السنين، وظلت متمسكة بها إيمانًا منها بعدالتها ومشروعيتها لأي مجتمع يطمح للتقدم إلى الأمام محافظًا على كرامة ووحدة أبناءه».

وأوضح البيان بأن: "أهم الدروس التي تحتاج وقفة هو إدراك أن تجاوز الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأحداث قبل 11 سنة من جهة، كما أدت إلى تراجع روح العمل الوطني التي جسدها الميثاق، يقتضي بالضرورة إعادة صياغة واقع سياسي واجتماعي أكثر عدلاً وتوازنًا من الناحية السياسية والاجتماعية والتوافق حول صيغ المشاركة في صنع القرار». وتابع: "هذا التوافق يحتاج بدون شك إلى اعتماد مبدأ المواطنة المتساوية وسيادة القانون على الجميع، ومن المهم الإدراك أيضًا بأن مثل هذا الواقع الذي نتطلع إليه يجب أن يكون ثمرة لحوار مفتوح تشارك فيها كل الأطراف ومكونات المجتمع السياسية والدولة».

من جهة أخرى، أوضح البيان بأن: "استمرار ظواهر الفساد وإغراق البلد بالعمالة الأجنبية والفيزا المرنة وسط تعاظم مستوى البطالة بين الشباب بالرغم من الأرقام التي تعلنها وزارة العمل عن توظيف العاطلين وبنفس الوقت أعداد العاطلين، الأمر الذي يستوجب التزام الوزارة بالشفافية والصراحة في تصريحات المسئولين فيها». وتابع:" فاقمت جائحة كورونا من مصاعب الحياة المعيشية للمواطن، خاصة أن الدولة تصر باستمرار على نهجها بتحميل المواطن أعباء زيادة إيرادات الميزانية، حيث تم رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ وأوقفت الزيادة السنوية للمتقاعدين وباتت ليست الطبقة الوسطى وحدها مهددة بالتفكك، بل حتى محدودي الدخل مهددين بفقدانهم الحد الأدنى من مستوى العيش بكرامة في بلدهم».

كما أدانت الجمعيات: "كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني وزيارات المسؤولين الصهاينة إلى البلاد"، ودعت: "كافة القوى السياسية والمدنية والشخصيات الوطنية إلى مواصلة تحشيد كافة أبناء وطننا العزيز لمقاطعة كافة أشكال التطبيع، تعبيرًا عن مواقف شعبنا القومية الأصيلة من القضية الفلسطينية».

في الذكرى السنوية لتأسيس "جتوب"

التقدمي يدعو لإعادة النظر في المسار السياسي الرسمي نحو آفاق جديدة

أصدر المنبر التقدمي بياناً بمناسبة الذكرى الـ67 لتأسيس جبهة التحرير الوطني (جتوب)، قال فيه إن: "التقدمي يعتز به كل المنتمين إليه ومناصريه وأصدقاءه وكل دعاة الحرية والتقدم، ويجدد مواقفه التي ترسخت في المبادئ والقيم التي آمن بها»، داعياً الدولة: «لإعادة النظر في المسار السياسي الرسمي نحو مسار يفتح آفاق جديدة تعيد نبض الحياة إلى مؤسسات المجتمع المدني لتكون رافدًا ومكملًا لها وهو واقع يحتم عليها طرق البيت الديمقراطي وفتح كل أبوابه ونوافذه ليستلهم المواطنين منه تجربتهم في تحقيقها وممارستها».

وقال البيان: "لا يقرأ اليوم تاريخ مملكة البحرين دون المرور على (جتوب) باعتبارها واحدة من التنظيمات المهمة في تاريخ البحرين الحديث إن لم يكن الخليج العربي انبثق منها مدرسة نضالية تخرج منها أجيال في مملكة البحرين وكذا في بعض دول الخليج»، وتابع: «67 عامًا معمدة بتاريخ من التضحيات ومرارة المعتقلات، أثّرت فيه تاريخ نضالات اليسار في البحرين والخليج العربي ولازال أثرها ممتداً إلى يومنا الحاضر في المنبر التقدمي الذي يحمل إرثها مبقيًا شمعتها متقدة في وجدان الأجيال الحديثة».

وواصل البيان: "سيظل الرفاق الأوائل الذين أوقدوا شعلتها رموزًا نحتذي بظلال تاريخهم المعطاء ونعتز بانتماءنا الفكري الذي تشربناه منهم، وسوف نصون تلك الأفكار وتلك المدرسة النضالية ما حيينا وما امتد بنا العمر مؤكدين دومًا مكاننا إلى صفوف الكادحين منذرين كل حيواتنا من أجل نصرة الطبقة العاملة وصون مكتسباتها والبناء عليها في سبيل غدًا طالما تنفسناه وشعرنا بدفئه».

رحيل العامل المناضل علي التيتون

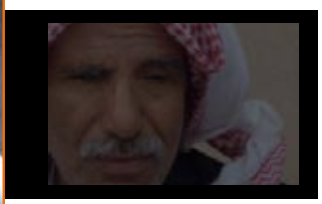

في السابع من فبراير رحل عن دنيانا البسيط في حياته، الكبير بكفاحه، العامل والمناضل الحاج علي إبراهيم التيتون. ولد في أربعينات القرن الماضي، ونشأ في منطقة النعيم، التي عرفه أهلها إبنا بارا ومساهما نشطا في كل فزعات العمل التعاوني لمساعدة أهل المنطقة في حملات العمل التطوعي وبناء أو ترميم منازل العوائل البسيطة وفي المناسبات الاجتماعية والدينية. وفي نفس الوقت كان الفقيد أبو فيصل نموذج العامل الكادح ليل نهار من أجل تدبير قوت عائلته والمناضل الصلب إلى جانب إخوته العمال، حريصا على وحدتهم ورص صفوفهم في النضال ضد الاستغلال وفي سبيل انتزاع الحقوق العمالية وصيانتها.

وعندما اندلعت إنتفاضة شعبنا المجيدة عام 1965 كان الشاب علي، بحكم معاناته الخاصة ومعايشته لبسطاء منطقته ورفاقه العمال، ومرافقته لمناضلين من جبهة التحرير الوطني البحرانية قد نضج بسرعة ليصبح نصيرا فاعلا للجبهة ومساهما جريئا في نضالاتها من أجل حرية وطنه وسعادة شعبه، ولعب أدوارا بطولية تُحسب له في مكافحة الاستعمار البريطاني ومن أجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

عمل في مواقع عدة قبل أن يتقاعد من إدارة المخازن العامة ليعمل بائعا للمقتنيات القديمة، عارضا على الأجيال الحاضرة ما كان يستخدمه آباؤنا وأمهاتنا بأسعار في متناول اليد، مساهما بطريقته وبساطته في إحياء تراث شعبه.

ورغم ظروف الجائحة، فقد حضرت أعداد غفيرة تشييع جنازته إلى مثواه الأخير. وقد ساهم في وداع المناضل علي التيتون عدد من أعضاء المنبر التقدمي، الذي بعثت قيادته برسالة التعزية التالية لذوي الفقيد الغالي.

الأعزاء أبناء المرحوم علي التيتون والعائلة الكريمة

آلمنا خبر وفاة والدكم الغالي الفقيد الحاج علي ابراهيم التيتون. لقد عرفناه منذ سنوات طوال عاملا كادحا من أجل العيش الكريم وإنسانا مكافحا ومناصرا قويا لقضايا العدالة والحق ومن أجل الخير والتقدم.

تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته وألهمكم الصبر والسلوان. "

فضفضة

المهندس المُزَوِّر

عيسى الدرازي

فجّر النائب عن كتلة «تقدّم» البرلمانية فلاح هاشم مفاجأة مدويّة تحت قبة البرلمان عند مناقشة مشروع بقانون تقدم به عدد من أعضاء المجلس يقضي بإلزام معادلة الشهادات الجامعية للأجانب قبل توظيفهم في القطاعات التي تتطلب تأهيلاً أكاديمياً جامعياً، حيث قال بأن هناك من الأجانب ممن يعملون في الحكومة وهم من حملة شهادات جامعية مزوّرة.

تفاصيل المفاجئة حسبما يسردها هاشم بأن أحد المهندسين الأجانب إدعى بأن لديه شهادة جامعية، وعندما قامت جهة العمل بمراسلة الجامعة مصدر الشهادة اتضح بأن اسمه لم يرد بتاتاً في سجلات الجامعة ولم يكن يوماً مسجلاً فيها ولم يتخرج منها بطبيعة الحال، وبحسب هاشم فإن هذا «المهندس» كان يعمل لفترة طويلة في أحد القطاعات الحكومية.

فيما تعتبر معادلة المؤهلات الأكاديمية والشهادات الجامعية من شروط قبول توظيف البحريني، وإن لم يكن أحد خريجي جامعة البحرين، تلزمه جهة العمل بإرفاق شهادة المعادلة الصادرة عن مجلس التعليم العالي بين أوراق توظيفه وإلا فلن ينظر في طلبه. وهو ما لا يطبق على العامل الأجنبي مهما كان حساسية المنصب الذي سيشغله.

المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون بررت أهداف تشريعه بالتصدّي لظاهرة انتشار الشهادات الجامعية المزورة في الوظائف التخصصية، وما جاء به هاشم خير مثال على ما يمكن مواجهته فيما لو تمّ اغفال معادلة الشهادة الأكاديمية والتحقق من صحتها؛ إلا أنّ ردّ غرفة صناعة وتجارة البحرين على مشروع القانون جاء سلبياً متحفظاً، حيث بينت الغرفة بأن المشروع لا ينسجم مع ما هو معمول به في بعض القطاعات التجارية والصناعية؛ بل وزادت على ذلك بضرورة ترك مسألة الحصول على شهادة معادلة للمؤهل الجامعي للعامل – أيًا كانت جنسيته –تقديريةً لصاحب العمل حسب ما يراه لمصلحة منشأته؛ تخفيفًا من الأعباء المالية التي سيتكبدها للحصول على شهادة معادلة، ومنعًا من إطالة إجراءات التوظيف.

ردّ الغرفة لم يكن مثار للاستغراب، فغالبية القطاع الخاص يأخذ أكثر مما يعطي، ولم نصل لإيجاد قطاع خاص وطني منتج وفعّال يساهم في الاقتصاد مساهمة حقيقية، فكون بيت التجار بمثابة الحارس الأول على حماية الاستثمار ونجاح المشاريع التجارية، وجب عليه بديهياً توظيف الشخص المناسب في المكان المناسب، والشخص المناسب يجب أن يكون حاصلاً على مؤهلات علمية وأكاديمية تؤهله لشغل الوظيفة.

الإصلاح الحقيقي «للتقاعد»
يكمن في حسن إدارة الصندوق وليس الـ 3%

طالب المنبر التقدمي الحكومة بالتخلي عن الربط بين إعادة زيادة السنوية للمتقاعدين المتمثلة في الـ 3٪ والتعديلات الأخرى التي قدمتها، والإقرار بالمغزى الأساسي لهذه الزيادة كتعويض عن التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للمعاشات التقاعدية، وكحق مكتسب للمتقاعدين.

كما طالب التقدمي في بيان له: «مجلس النواب برفض التلويح الدائم بأن الحفاظ على حقوق المتقاعدين يهدد أموال صندوق التقاعد بالنفاذ وتقريب إفلاسه»، لافتاً إلى أن: «الإصلاح الحقيقي يكمن في إصلاح إدارة الصندوق وحسن استثمار أمواله وتنمية موارده بشكل عام».

وقال التقدمي بأن: "هذه التعديلات لا تستهدف المتقاعدين الحاليين فقط، بل والمشتركين الحاليين في النظام التقاعدي والأجيال القادمة من بعدهم، والذين تبقى مسألة صيانة حقوقهم أمانة في رقاب المشرعين والدولة».

وحث التقدمي قوى المجتمع على "ضرورة الاستمرار في ممارسة المزيد من الضغط على ممثلي السلطة التشريعية من النواب والشوريين»، وحمّلهم مسؤولية الوفاء بوعودهم الانتخابية أمام ناخبيهم وبقسمهم الدستوري على صيانة مكتسبات الشعب. كما دعا البيان: «الحكومة بالحفاظ على مكتسبات المواطنين وعدم المساس بها بناء على برنامج العمل الذي قدمته للمجلس مطلع 2019".

أشادت بالنواب الرافضين
8 جمعيات سياسية: تعديلات «التقاعد» الحكومية تسلب المواطنين العديد من الحقوق والمكتسبات

حذرت ٨ جمعيات سياسية أعضاء مجلسي النواب والشورى من استسهال تمرير مشروع قانون التقاعد ووصفته بـ«الخطير»، ودعتهم إلى: «التحسب جيدًا لتداعياته المحتملة»، وطالبتهم: «بإظهار موقفهم الوطني المسؤول والتاريخي برفضه وعدم ارتكاب خطيئة لا تغتفر حق مصالح ومكتسبات المواطنين والأسر بمختلف شرائحهم وفئاتهم، والاستعاضة عن ذلك بإعادة طرح ملف التأمينات الاجتماعية وإصلاح نظام التقاعد في البحرين للنقاش والتحقيق مجددًا»، مشيدين بالنواب الذين يتخذون موقفًا معارضًا لهذه التعديلات».

ورفضت جمعيات (المنبر التقدمي، التجمع القومي الديمقراطي، تجمع الوحدة الوطنية، المنبر الوطني الاسلامي، التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي، الوسط العربي الإسلامي، الصف الإسلامي، والتجمع الوطني الدستوري) التعديلات الحكومية المقدمة على قانون التقاعد في البحرين، والذي وصفتها بأنها: "تنطوي على سلب المتقاعدين والمشتركين للعديد من الحقوق والمكتسبات الجوهرية مثل الزيادات السنوية ووقف التقاعد المبكر وزيادة عمر التقاعد وطريقة احتساب الراتب التقاعدي وزيادة نسب الاشتراكات التقاعدية وغيرها من التعديلات التي تعكس مرة أخرى إصرار الحكومة على تحميل المواطن أعباء الأضرار التي ألحقتها سياساتها الخاطئة في إدارة واستثمار أموال المتقاعدين، وكان آخرها تحميل هذه الصناديق أعباء دفع الرواتب التقاعدية لأعضاء مجلسي النواب والشورى وحملة التقاعد المبكر للموظفين قبل سنوات قليلة».

وقال البيان بأن التصريحات المتبادلة بين الحكومة والنواب " تشي بالتوجه نحو إقرار التعديلات المقدمة من الحكومة على قانون التأمينات الاجتماعية»، مطالباً: "جميع القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها النقابات والاتحادات العمالية، الوقوف بصلابة ومسؤولية بوجه هذا المشروع الخطير الذي في حال اقراره سوف يعمق الأزمة الاجتماعية والمعيشية للمواطنين».

وقالت الجمعيات بأنه: "كان منتظرًا إصلاح نظام التقاعد في البحرين بما يلبي حاجة المواطن في تحقيق المزيد من سبل الاستقرار الاجتماعي، في ظل تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية وتداعيات جائحة كورونا وزيادة العاطلين عن العمل، وبعد رفع الدعم عن الكثير من السلع الاستهلاكية الأساسية، وزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪، والزيادات الكبيرة الراهنة في أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي معدلات التضخم في البحرين»، وتابع: «كان المطلوب في ظل هذه الأوضاع زيادة رواتب الموظفين والعاملين وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي وتوفير فرص العمل المناسبة للخريجين، خاصة في ظل الزيادة الكبيرة الحالية في الإيرادات النفطية للدولة وفقا للتصريحات الرسمية المعلنة».

خالد الرويعي في منتدى التقدمي الأسبوعي:

المجلس الوطني بغرفتيه لم يخص الثقافة ببند واحد في أجندته طوال 20 عاماً

اعتبر الفنان خالد الرويعي بأن: «ما يتفاخر به المجلس الوطني طوال عشرين عاماً من عمره لا يوجد في اجندته ولا في أسئلته تحت القبة ولا في الاروقة بند واحد يخص الثقافة وموقع المجلس خير دليل على ذلك». متسائلاً: «إذا كانت النخب الثقافية والفنية قد ساهمت في إيصال المشروع الديمقراطي إلى بر الأمان كجزء أصيل من مكونات هذا المجتمع وساهمت في إيصال الكثير من النواب إلى مجلسهم الموقر ألا يحق لهم أن يسألوا ماذا فعل النواب على وجه التحديد للفن والثقافة؟ ألا يحق للنخب الثقافية والفنية أن تسأل النخب الشورية أين موقعنا على جدول اعمالكم؟»، وواصل: «ألا تستحق الثقافة موقعا على هامش اجندة المجلس الوطني الذي يضم بين اعضاءه الثمانين الحاليين، على الأقل ٢٠ شخصاً معنيون بالثقافة بشكل مباشر. ألا يستحق الوضع الثقافي جلسة واحدة طوال اربعة أعوام؟.

وقال الرويعي في ندوة قدمها بعنوان «الثقافة، الشعب الغائب في البرلمان» ضمن فعاليات ملتقى الأحد بالمنبر التقدمي بأنه: «منذ فترة طويلة والوضع الثقافي يعاني من هشاشة، فلا المنظومة التشريعية والرسمية تسعى لسد الثغرات في الجسم الثقافي ولا المؤسسات الأهلية باستطاعتها أن تعالج الوضع لأسباب عدة، وهي ذاتها المتعقلة بتنمية المجتمع ثقافياً»، وتابع: «بعد تأسس نادي العروبة عام 1939، توالت الاندية والمؤسسات الثقافية حتى يومنا هذا، ولفترة ليست بالبعيدة كانت الأندية شرط دخولها الى قلب المجتمع أن تكون ثقافية رياضية إلى أن تمّ تجريدها من ذلك الاختصاص، وتحولت إلى رياضية فقط».

وأشار الرويعي إلى أن: «المجتمع منذ أن بدأت التيارات الدينية باليقظة وهو يعاني من التكدس الفكري والتعامل بعقلية الاقليات المذهبية أو الفكرية مما نتج عن نشوء جيل معطل، ولأن المؤسسات الرسمية لم تستوعب بعد الخلل في بنية المجتمع الرئيسة». لافتاً إلى أن: «حوالي 100 ألف مواطن معنيون بشكل مباشر بالثقافة بغض النظر عن المتلقي أو الجمهور المتقاطع مع الثقافة»، واستدرك: «هذه ليست حسابات رسمية انما اجتهاد شخصي لتبيان عدد العاملين في الحقل الثقافي ليحوز هذا العدد على اهتمام المجلس الوطني ان كانت المسألة بقياس اعداد المواطنين الذين يهمهم الوضع الثقافي»، مشدداً على أن: «المهم هو ادراك ما تفعله الثقافة للبلد، فالثقافة لها تأثير اجتماعي واقتصادي على حد سواء».

وقال الرويعي بأن: «باستطاعة الثقافة تزويد المجتمعات بالكثير بعيداً عن البيروقراطيات أو الدعايات الرخيصة، باستطاعة الثقافة أن تحقق الكثير، فمن النظريات التي تتأسس عليها المجتمعات المدنية وصولاً بمجتمعات المعرفة، كل ذلك تستطيع الثقافة أن تختصره في الاشتغال مع الناس وتعميق إحساسهم بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم». موضحاً بأنه: «وفق تقارير عام 2018 سجل معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته الـ 36 من مبيعات بلغت نحو 56 مليون دولار، والتأثير الاقتصادي غير المباشر لمهرجان دبي السينمائي، والذي وصل على مدار 14 عامًا منذ تأسيسه في 2004، إلى أكثر من 5 مليارات درهم، هذا فضلاً عما يوفره المهرجان من فرص العمل السنوية والتي تصل في المتوسط إلى 200 فرصة».

ونوه الرويعي إلى أن: «وزارة التربية والتعليم بدأت مؤخراً بإدخال منهج المسرح ضمن تخصصات بعض المراحل الدراسية وهي خطوة متأخرة جداً وخجولة وتطوعية وغير قائمة على أسس منهجية، وعليه فإن ذلك يعد ترفاً تلجأ إليه بعض الدول بدافع التغيير ليس إلا، ولو أن القائمين على المشروع يدركون الحقيقة المثلى للمسرح لكان الأجدر بهم تعميمه وافساح المجال إليه بدلاً من تحجيمه»، معتبراً بأن: «المسرح يساهم في تذويب الفوارق الطبقية والمذهبية بأسلوب تعجز المناهج الصماء عن لعب دوره، فهو يعد من انجح الوسائل الفنية والتعليمية في حياة الطالب، وينمي حاسة الخيال بالدرجة الأولى عنده، بعيداً عن اشتراطات الحياة المنهجية الدراسية».

في ندوة حوارية نظمتها كتلة «تقدّم» النيابية

مشاركون: العودة إلى روح ميثاق العمل الوطني واستعادة المكاسب التي خسرناها

أشار عضو اللجنة المركزية بالمنبر التقدمي والأمين العام الأسبق حسن مدن إلى أنه: «من أهم الدروس التي يجب نقف عليها عند الاحتفال بذكرى ميثاق العمل الوطني هو استعادة المكاسب التي جاء بها الميثاق وخسرناها»، وتابع: «المهم اليوم العودة لروح الميثاق لحاجة البلد لذلك والخروج من هذه المراوحة التي نحن فيها لان لا مستقبل لها».

وأوضح مدن في ندوة حوارية نظمتها كتلة «تقدّم» البرلمانية بعنوان: «عشرون عاماً على التصديق الشعبي على ميثاق العمل الوطني–الآفاق والتحديات»، بأنه: «رغم وجود خطوات بصدد الخروج من حالة المراوحة ومنها اعلان تطبيق السجون المفتوحة والعقوبات البديلة التي تعد خطوات نحو حلحلة الملف الأمني، لكن طموحنا هو تسوية هذا الملف بكل تداعياته الانسانية التي نعلم بان عائلات كثيرة تنتظر ابناءها ومعيليها سواء في السجون او في المنافي»، وتابع: «ميثاق العمل الوطني جدير بالاحتفاء به لكي نقف عند الدرس الأبلغ وهو ان هذا الميثاق أخرج البحرين من عنق الزجاجة».

وقال مدن بأنه: «عندما نقف عند الميثاق لنرى أهمية هذا الحدث في الحياة السياسية الحديثة في البحرين، علينا ان نعود قليلاً إلى الوراء قليلاً تحديداً فترة الاستقلال وقيام الدولة الوطنية المستقلة، حيث بدأت البحرين بداية صحيحة آنذاك حيث لم تكتف بتشكيل جهاز الدولة إدارياً، وانما ذهبت نحو اقرار دستور للبلاد شارك ممثلون عن الشعب عبر الانتخابات في وضعه وكان هذا الدستور متقدماً بما نصّ عليه من حقوق وواجبات وصلاحيات واسعة للسلطة التشريعية والفصل بين السلطات». واستدرك: «للأسف هذه التجربة اجهضت مبكراً جداً ولم تُعط الفرصة لتطور نفسها، ولتعالج جوانب القصور والسلبيات التي شابتها وهو شأن كل التجارب الوليدة»، موضحاً بأن: «تراكم الخبرة السياسية والبرلمانية من شأنه ان يعالج جوانب القصور ويطور التجربة لا ان تنهى بالطريقة التي انتهت بها والفترة الصعبة أعقبت ذلك وصولاً لتفاقم الوضع في تسعينيات القرن الماضي».

وواصل مدن: «لم تسر الامور كما كنا نشتهي وحدثت ارباكات كثيرة في الفترة السابقة للعام 2011 وما تلا ذلك من تطورات وتدابير أمنية صارمة مست الحريات وطالت الكثير من المكتسبات التي كنا نفخر بها فلم تعد لدينا حرية صحافة كما كانت سابقاً، وحدث تضييق كبير على مؤسسات المجتمع المدني، وعلى الجمعيات السياسية وحل بعضها، ويجري الان منع اعضائها من المشاركة في الانتخابات والترشح لمجالس ادارات مؤسسات المجتمع المدني، وهذا التوجه يستهدف حتى أعضاء الجمعيات السياسية القائمة بمنعهم من الترشح لعضوية مجالس إدارات الأندية، وهذه امور غير مسبوقة»، مشيراً إلى أن: «المنبر التقدمي توقف مطولاً أمام الأحداث في 2011 وأصدرت خلاصة تلك المناقشات في بيانات التقدمي وأدبياته، والمهم الان في تقديرنا ليس الوقوف عند تلك اللحظة ولكن يجب أن نطرح السؤال الأهم الآن: أين المخرج؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ لا يمكن ان نقف عند الدائرة نفسها ويجب ان نطرح الحلول والمقترحات التي تفضي إلى تجاوز الاثار السلبية لما ترتب على أحداث 2011، وتحديداً لجهة الانقسام المجتمعي الذي حدث».

ونوه مدن بأن: «تاريخنا السياسي حافل بالمحطات التي جمعت مكونات المجتمع البحريني المختلفة منذ الثلاثينات حينما بدأت الاضرابات العمالية التي شارك فيها جميع العمال من مختلف المناطق والتحدرات الطائفية والمذهبية ولم يكن يقف أحد عند مطالب خاصة بالسنة أو مطالب خاصة بالشيعة بل كانت مطالب وطنية عامة»، وتابع: «تلك التحركات العمالية والوطنية الجامعة توجت في منتصف الخمسينات في حركة هيئة الاتحاد الوطني». معتبراً بأن: «هيئة الاتحاد الوطني كانت النموذج الحقيقي المنشود للوحدة الوطنية».

وشدد مدن على أهمية: «تعزيز قيمة الوحدة الوطنية ورأب الصدع الذي ألم بالمجتمع والإنطلاق نحو آفاق جديدة توحدنا وتجمعنا جميعاً»، موضحاً بأن: «هذه الأرض التي نعيش عليها اليوم والتي عاش

عليها أباؤنا وأجدادنا من قبل علينا ان نحافظ عليها وان ننطلق من الشعور بالإحساس بالمسؤولية بأن هذا الوطن للجميع ويحب الحفاظ عليه لأننا في مصير مشترك».

العودة لروح الميثاق

من جانبه، اعتبر رئيس تجمع الوحدة الوطنية عبدالله الحويحي بأن الميثاق «كان بمثابة الرافعة للخروج من المأزق السياسي الذي عاشته البحرين على مدى ربع قرن بعد حل المجلس الوطني في 1975، وتعليق العمل بالدستور، وشهدت البلاد إلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة وتبييض السجون وإطلاق الحريات السياسية من خلال تشكيل الجمعيات السياسية وحرية الاعلام والسماح بعودة المنفيين وغيرها من خطوات جعلت شعب البحرين يعيش في حالة من الحرية والفرح لم يشهدها في تاريخه الحديث».

وأوضح الحويحي: «كان تصور جلالة الملك في مشروعه الاصلاحي الذي انطلق مع إطلاق ميثاق العمل الوطني هو في التدرج في الحياة الديموقراطية وفقا لخطوات مدروسة ومتدرجة، واضعة في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والسياسية والقوى المؤثرة في المجتمع ومراعاة للوضع الاقليمي الذي يختلف كثيرا عن الوضع في البحرين». واستدرك: «إلا أنه هناك لبعض التكتلات الصغيرة والمتطرفة قراءة اخرى لهذا التحول، من خلال نظرة بأن ما حدث من تغيير هو تعبير عن انتصار لها في الصراع بينها وبين السلطة»، وأضاف: «بدأ الصدام مع صدور الدستور في 14 فبراير 2002 المبني على مخرجات ميثاق العمل الوطني، ولتدخل البلد مرة اخرى في مماحكات سياسية في محاولة من هذه القوى لحرق المراحل»، مشيراً إلى أنه: «بدلاً من ان تقرأ الخطوات التي تمت وصدور ميثاق العمل الوطني بمثابة خطوات حسن نية قامت بها السلطة في سبيل التحول الديموقراطي التدريجي دخلنا في مرحلة المماحكة مثل مقاطعة الانتخابات النيابية في 2002 م ورفض الدستور ومن ثم المشاركة في انتخابات 2006 م بناءً على نفس الدستور.

ونوه الحويحي بأن: «بعد إخفاق مجلس النواب في تحقيق ولو بعضاً من تطلعات الناس التي كانت ترى أن المجلس سوف يحل كافة مشاكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في فترة قصيرة، جاءت أحداث 2011»، وتابع: «لعبت القوى المتطرفة ولما لها من صوت مرتفع في تعميق الخلافات سواء في المجتمع أو بين القوى السياسية المعارضة».

وقال الحويحي بأن: «أحداث 2011 كانت النقطة الفاصلة بين السلطة والقوى السياسية المعارضة والتي رأت إن ما حدث قد تجاوز كل الخطوط الحمراء وهو بمثابة خروج على المبادئ التي توافق عليها شعب البحرين في كل تاريخه أو فيما ورد في ميثاق العمل الوطني، حيث تعرض المجتمع البحريني إلى انشقاق طائفي كادت أن تعصف بالسلم الأهلي».

وأمل الحويحي بالعودة لنفس مبادئ ميثاق العمل الوطني وبنفس الروح التي انطلق بها وفي إطار الرعاية الصادقة لجلالة الملك.

الحوار الجدي

إلى ذلك، قال عضو الأمانة العامة بالتجمع القومي الدكتور حسن العالي بأن: «مسيرة العمل السياسي والديمقراطي في البحرين كما هي في أي بلد آخر، نتفهم أن تمر بتعرجات ونكوص ثم تقدّم إذا ظلت قنوات الحوار مفتوحة لكي تزيل اي احتقانات او انسدادات قد تحدث نتيجة أخطاء في المسيرة، والجميع ارتكب أخطاء». واستدرك: «عندما تقفل أبواب الحوار الجدي المفضي إلى حلول جدية للتراكمات الاقتصادية والسياسية مع غياب العدالة الاجتماعية وتدني مستوى المعيشة والبطالة والفساد والتجنيس يكون من الطبيعي ان تتراكم ثم تتراكم لتنفجر على شكل تحركات وهبات شعبية وهذا ما حدث في العام 2011»، وتابع: «لا يوجد بديل غير العودة للحوار بين كافة الطراف المعنية بحل الأزمة السياسية وعلى رأسها الحكومة».

وشدد العالي على ضرورة «أن يتسع صدر الجميع لوجود المعارضة وتقبلها، ولا أن تعامل كعدو أو خائن وأن يتم محاربتها وسد الأبواب بوجهها في الإعلام والصحافة والحكومة وغيرها»، موضحاً بأنه: «عندما ينص ميثاق العمل الوطني على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير فأنه أوجد الأساس القانوني والشرعي للمعارضة وطبعا نحن نتحدث هنا عن المعارضة السلمية والديمقراطية».

وقال العالي بأنه: «مضى 21 عام على التصويت على الميثاق حفلت بالكثير من الأحداث والإنعطافات في تاريخ البحرين الحديث، السياق التاريخي الذي صدر فيه الميثاق جاء نتيجة مخاض نضالات وطنية وتضحيات كثيرة وعسيرة بهدف استرجاع المسيرة الديمقراطية التي لم تستمر سوى اقل من عامين في منتصف السبعينات اي بعد مرور نحو ربع قرن على وأدها».

وأضاف العالي: «شهدت البحرين آنذاك حراكاً وطنياً وشعبياً كبيراً نتيجة الانفراجات الامنية والسياسية والاقتصادية والوعود التي حفلت بها بنود الميثاق». وواصل: «التصويت على الميثاق كان بمثابة استفتاء سياسي على عدد من الاصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية وهو يعد وثيقة ملزمة طالما تمّ التصويت عليها».

وقال العالي بأنه: «من حقنا وبعد مرور 21 عام على التصويت على ميثاق العمل الوطني ان لا نحاكم النصوص المثقلة بالوعود التي وردت فيه ولا نكتفي بذلك، بل يجب أن نستنطق هذه النصوص ونقيم ما ألزمت الدولة بها نفسه لتنفيذه وما تمّ تنفيذه منها وما لم ينفذ واسباب ذلك»، وتابع: «لا يمكننا ان نغض النظر عما تحقق من انفراجات وتطور سياسي وديمقراطي ومدني وخاصة في السنوات الاولى من الميثاق».

كابوس الطائفية

إلى ذلك، قال عضو الهيئة المركزية لجمعية الوسط العربي الإسلامي راشد الجودر بأن:» الإنصاف بحق الوطن وقيادته يقتضي التأكيد على أن ما تمّ تحقيقه من مكاسب وإنجازات، وما تمّ تنفيذه من مشاريع خلال تلك الفترة القصيرة، كان مبشرا بمستقبل مشرق»، واستدرك: «إلا أن الإنصاف أيضا بحق الوطن والشعب يقتضينا أن نتساءل عن تلك الإنجازات التي تحققت، هل كانت بحجم تطلعات الشعب؟ وهل المكتسبات التي ضمنها الميثاق للمواطن، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت في حالة تزايد، أم أنها شهدت في وقت لاحق جموداً، بل تراجعاً عما كانت عليه في بداية المشروع؟ وما هو حجم استفادة المواطن من الكثير من المشاريع التي تمّ تنفيذها خلال الفترة الماضية؟».

وقال الجودر بأن: «المقارنة بين ما تحقق للبحرين وشعبها في بداية التجربة الديمقراطية، وما وصلت إليه الأمور بعد عشرين عاما يظهر لنا أن هناك بون شاسع بين ما بدأنا به قبل عشرين عاما، وما انتهينا إليه، فكثير من المكتسبات التي تحققت للشعب في بداية المشروع الإصلاحي راحت تتسرب خلال العشرين سنة الماضية»، وتابع: «لعلّ أكبر خسارة مني بها الوطن خلال الفترة الماضية هي ضياع الوحدة الوطنية، التي كانت أيقونة مرحلة ميثاق العمل الوطني لدى انطلاقه»، وتابع: «إلا أنها في ذات الوقت كانت كابوساً بالنسبة لفئة صغيرة تتوارى خلف الكواليس، عملت وبكل قوة على إجهاض تلك الوحدة الوطنية، ووجد بكل أسف من بين أبناء الطائفتين من ساهم في إجهاض ذلك الحلم الجميل، ليحل محله كابوس الطائفية الذي لا يزال يؤرق ليلنا ونهارنا». وشدد على أن: « كابوس الطائفية هو التحدي الأكبر الذي يعيق تطور تجربتنا الديمقراطية، الى جانب تدني الوعي السياسي لدى الكثيرين».

واعتبر الجودر بأن: «الحكومة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عما حدث، فهي تملك السلطة والقوة والثروة وتسن القوانين»، وتابع: «هذا لا يعني أن القوى السياسية وفي مقدمتها المعارضة منها، لا تتحمل جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية، فهي بتعنتها وعدم مرونتها، واستسلامها لإملاءات القوى، الإقليمية منها والدولية، وضعف الخبرة في مجال العمل السياسي لدي البعض من تلك القوى وخاصة غير المعارضة منها، وتلك التي تحاول مسك العصى من وسطها، وغلبة الولاءات الطائفية لدى الجميع على الولاء للوطن». وتساءل عما إذا «كان بالإمكان استعادة ذلك الزمن الجميل؟ والذي مفتاحه بيد القيادة الرشيدة، بينما يقف الآخرون عند الباب منتظرين فتحه، لأجل أن نعبره جميعا الى زمن جميل آخر، يجدد ما عشناه يوم الرابع عشر من فبراير عام 2001.

غياب سوق عربية مشتركة تسبب في بطالة 30 مليون عامل معظمهم شباب

أكد مدير مركز معلومات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عبدالوهاب خضر على أن: «جائحة كورونا أصبحت التحدي الاكبر للعمال ولعملية التنمية مما يتطلب تكاتف كل دول العالم لمواجهة ذلك الخطر الكبير بأشكال واساليب جديدة توفر الحماية الاجتماعية الكاملة للعامل، وفي نفس الوقت تدعم عملية التنمية وزيادة الإنتاج». وأشار خضر إلى أن: «البلدان العربية تمتلك من المقومات والثروات الي تؤهلها إلى تحقيق التنمية الشاملة والاستفادة من تلك القوة البشرية في العملية الإنتاجية والتنمية، وهذا يتطلب توفير بيئة عمل لائقة تتوفر فيها كافة وسائل السلامة والصحة المهنية التي تنمي الانتماء وترفع الانتاج، وكذلك تطبيق مبادئ العمل العربي المشترك على أرض الواقع من خلال استراتيجية عربية واضحة تتمثل في التكامل الاقتصادي العربي، والتبادل التجاري واستبدال العمالة الأجنبية بعمالة عربية، والاهتمام بالتعليم الفني، وربط التعليم بسوق العمل ،والاهتمام بملف التدريب والتثقيف، وكل ذلك في إطار سوق عربية مشتركة وهو حلم طال انتظاره ،موضحا إن غياب هذا الحلم تسبب في بطالة تخطت ال 30 مليون عامل عربي معظمهم من الشباب، إضافة إلى التسبب في هشاشة الاقتصاد العربي الذي خسر أكثر من 900 مليار دولار». وبيّن حضر بأن: " أحدث المعلومات الصادرة عن منظمات عربية ودولية متخصصة في ملف العمل والعمال توقعت بأن البطالة العالمية ستصل إلى 205 ملايين شخص خلال العام الجاري، في ارتفاع من 187 مليون شخص المسجل عام 2019، وذلك استمرارا لمسلسل البطالة وفقدان الوظائف التي زادت في عام 2021، إلى 28 مليون وظيفة تم فقدها، وهو ما يتطلب وبشكل عاجل اعطاء برامج الحماية الاجتماعية أولوية من أجل حياة كريمة للعامل.

«أخبار اليوم» – 28 يناير 2022

استياء عمالي في ألبا بسبب الزيادة السنوية

اعتبرت النقابة العمالية لشركة ألبا الزيادة السنوية التي صرفتها الشركة للعاملين بأنها: «لم ترتق للمستوى المأمول، ولا تتناسب مع تطلعات العمال».

وقالت النقابة في بيان لها بأن: «الشركة أعلنت مؤخراً عن الأرباح العالية التي تحققت في الربع الأول والثاني والثالث للعام الماضي، والتي فاقت جميع التوقعات فاستبشرنا خيراً في أن تكون الزيادة السنوية لهذا العام تتناسب ومعدل الارباح المرتفع بناءً على قرار هيئة التحكيم العمالية في منازعات العمل الجماعية والتي ينص على ان نسبة الزيادة السنوية مبنية على ارباح الشركة».

ووصفت النقابة الزيادة السنوية بأنها: «الأدنى في تاريخ الشركة خلال العشر سنوات الماضية»، موضحة بأن ذلك سبب حالة من الإستياء العام بين العمال.

وطالبت النقابة بتعديل الزيادة السنوية حسب الأرباح التي حققها الشركة واعطاء العمال حقهم، كما طلبت النقابة من العمال الحرص الدائم على سلامتهم وسلامة زملائهم وذلك بالالتزام واتباع ارشادات وقوانين السلامة بالشركة.

توطين وظائف خرّيجي القانون والإعلام والاجتماع

وافقت اللجنة النوعية الدائمة لبحرنة الوظائف في القطاعين العام والخاص بمجلس النواب، على الاقتراح برغبة بشأن توطين الوظائف التي تتطلب تخصصات القانون، والإعلام، والاجتماع، والشريعة، وأطباء الأسنان لخريجي الجامعات من البحرينيين فقط على أن يكون التوطين لمدة سنتين. وتدرس اللجنة ، الاقتراح برغبة بشأن وضع خطط زمنية لبحرنة الوظائف في الوزارات والشركات الحكومية التي تملك الحكومة فيها أكثر من 50٪. كذلك ناقشت اللجنة الاقتراح برغبة بشأن وضع خطة زمنية لزيادة نسبة البحرنة في قطاع الصناعة وقطاع المصارف وقطاع الاتصالات والقطاع الصحي والذكاء الاصطناعي وعلوم المستقبل ومجالات البيئة.

"الأيام» – 18 فبراير 2022

السمّاك تفوز بعضوية المكتب الإداري للمتقاعدين

فازت عضو المنبر التقدمي منار السماك في انتخابات المكتب الإداري باللجنة الوطنية للمتقاعدين بالاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بعد حصولها على 26 صوتاً أوصلتها لشغل أحد مقاعد المكتب الثمانية.

شهدت الانتخابات تنافس 11 مرشحاً على مقاعد المكتب الإدارية للجنة، وجرت الانتخابات بحضور الجمعية البحرينية للشفافية، على مدى ثلاثة أيام، من 7 حتى 9 فبراير 2022.

جدير بالذكر بأن المكتب الإداري للجنة الوطنية للمتقاعدين يعنى بمتابعة وتنفيذ قرارات أعضاء الجمعية العمومية، ووضع الاستراتيجية المتعلقة بشؤون المتقاعدين. ويشغل الأمين العام المساعد للحماية الاجتماعية في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين محمد مساعد رئيسا في المكتب بحكم منصبه.

إلغاء حظر تشغيل المرأة في بعض القطاعات ليلاً

وافق مجلس الشورى على المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي والهادف الى إزالة الفجوة بين العاملين والعاملات في العمل بالقطاع الأهلي، وذلك بحظر التمييز بين الجنسين بالأعمال ذات القيمة المتساوية.

ويقضي القانون بإلغاء تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية بتحديد الأحوال والأعمال التي يحظر تشغيل المرأة فيها مطلقة أو تشغيلها ليلاً، وذلك بإلغاء للعوائق القانونية التي تحد من تحقيق المساواة بين المرأة والرجل.

"الأيام" – 7 فبراير 2022

كاريكاتير
خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

المحـــامـي فتيـل عضـواً في إدارة المحـامين البحـرينيـــة

فاز عضو التقدمي محمد فتيل بعضوية مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية بعد الانتخابات التي أجرتها الجمعية في 12 فبراير 2022، وقد صوت 77 محاميا من أصل 99 محاميا قاموا بتسديد الاشتراكات وحقّ لهم التصويت، واختاروا أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة.

كما أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز سبعة محامين بعضوية مجلس ادارة الجمعية للدورة المقبلة، وهم، المحامي حسن بديوي، رئيساً لمجلس الإدارة، المحامي صلاح المدفع، نائباً للرئيس، المحامي محمد الذوادي، أميناً للسر، المحامي ياسر الصحاف، اميناً مالياً، المحامية سناء بوحمود، مقررة للجنتي شؤون المهنة والمرأة، والمحامي طلال الأيوبي، مقرر ا للجنة الشؤون الاجتماعية والشباب.

وأنيطت مسؤولية لجنة الشؤون الثقافية للمحامي محمد فتيل. فيما كان الأعضاء الاحتياط: فداء عبدالله ومحمود العريبي.

تعديل إعانة التعطلٍ
وزيادتها للباحثين عن عمل بدلاً من وقف 1%

أوضح النائب عن كتلة «تقدّم» فلاح هاشم بأن: «موقف الكتلة برفض التعديلات المقترحة على قانون التعطل بإيقاف استقطاع 1٪ عن الموظفين والعاملين لصالح صندوق التعطل يهدف لحماية الصندوق وضمان استمراره».

وقال هاشم بأن الكتلة: «رفضت سابقاً تمويل التقاعد الاختياري من أموال صندوق التعطل والذي مع الأسف أقرّه مجلس النواب بأغلبية، حينها لم نسمع منهم إنها أموال مغصوبة» مشيراً إلى أن الكتلة: «تطالب باستمرار بتعديل اشتراطات تعويضات وإعانة التعطل وزيادتها لتفي بمتطلبات الحياة اليومية للعاطلين والباحثين عن عمل».

وقال هاشم بأنه: «نظم التأمينات الاجتماعية المختلفة لها دور مهم وفعال في تمكين كافة فئات المجتمع المختلفة من مختلف صور الحماية التأمينية بما في ذلك التأمين على البطالة»، مؤكداً على: «المبدأ الدستوري بالتكافل الاجتماعي بين جميع شرائح المجتمع والذي تقوم عليه مجمل نظم التأمينات الاجتماعية في العالم لدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية، الذي يتطلب مساهمة الجميع بتحمل الاعباء لتحقيق مبدأ التكافل والمشاركة في المسؤوليات والمنافع والإدارة أيضاً».

وواصل: «على الرغم من العديد من الملاحظات بشأن ما يتحصل عليه العاطلون من إعانات التعطل أو تعويضات التعطل؛ كتوقفها تارة أو عدم ملائمة مبلغها لمتطلبات الحياة اليومية لمستحقيها وعلى أداء إدارة الصندوق عامة، كل هذا لا يستحق أن نذهب إلى تدمير هذا الصندوق عن طريق إيقاف الاشتراكات».

وأوضح هاشم بأن: «قرار تخفيض الاشتراكات في صناديق التأمينات الاجتماعية في ثمانينات القرن الماضي نعيش تبعاته الآن، حيث يتهدد هذه الصناديق شبح الإفلاس إذا لم أفلست حقاً، وإن لم يكن ذلك هو السبب الوحيد لإفلاسها».

وأشار هاشم إلى أن كتلة تقدم قدمت: «عدة مقترحات بقوانين لتطوير قانون التعطل ومن ضمنها ما أقره المجلس بإلغاء ما تنص عليه المادة رقم (15) من القانون والتي تحرم عدد كبير من استحقاقات التعطل، وبما يحقق درجة أفضل للمستحقين فيها».

هاشم: إصلاح التقاعد يبدأ بالإصلاح الإداري والاستثماري للصناديق

طالب النائب فلاح هاشم أعضاء مجلس النواب أن يتخذوا موقفهم بما يملي عليهم الضمير والقسم، وبما يتوافق مع مكتسبات الناس وإلا سيكون ذلك إخلالا بالقسم أمام شعب البحرين. وكان فلاح متحدثاً في حلقة نقاشية عقدها تجمع الوحدة الوطنية حول تعديلات قانون.

وتطرق هاشم إلى تقاعد النواب سابقا قائلاً: «لم يكن منصفا بتاتاً، وكذلك التقاعد الجديد للنواب؛ ففيه إجحاف ويساهم في خلق فجوة بين المواطن والنائب، وكان الأولى هو تصحيح القانون بالعودة إلى مبدأ التكافل، وأن يتحمل المقتدر منهم أكثر من الشخص البسيط، مشيراً إلى أنه: «حتى لو طبق المشروع الحالي لن يكون ذلك حلاً لمشكلة الصناديق التقاعدية لو استمر نفس النهج، وإن إصلاح التأمين يبدأ بالإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الاستثمار».

وحول الحديث عن قروض التأمينات أكد أن لجان التحقيق أبرزت كثيرًا من السلبيات والهدر، وأن القروض لم تكن مباشرة بل تم إقراض ممتلكات ب 500 مليون دولار، وهي بدورها قدمت قرضا لطيران الخليج.

زينل يطالب بالحق في تبديل الوحدات السكانية الجديدة

دعا عضو «تقدّم» النائب يوسف زينل وزارة الإسكان لترجمة شعار خدمة المواطن فعليًا على أرض الواقع، عبر سن القرارات المتناغمة والمنسجمة والملتزمة بذلك. وأضاف: «نخص بالذكر هنا الوقوف في وجه رغبة عدد من المواطنين بتبديل وحداتهم السكنية الجديدة، بما من شأنه التيسير عليهم وأسرهم بحكم أهمية قرب محل السكن بمحل العمل أو الدراسة، وهو قرب باعدته بعض التوزيعات في المدن الإسكانية الحديثة، الأمر الذي أفرز صعوبات وشكاوى عديدة».

وأشار إلى أن هذا الإصرار من الوزارة يأتي حتى مع موافقة الطرفين الراغبين في تبديل وحدتيهما، وهو إصرار بعمق من الصعوبات التي خلقتها التوزيعات بدل حلها وحلحلتها. وتساءل زينل: ما الضير في العدول عن ذلك، وما الضرر الذي يمكن أن ينتج عن السماح لطرفين موافقين على تبديل وحدتيهما مع تحملهما كامل المسؤولية عن أية تبعات قد تنتج عن هذا التبديل؟!

الدعوة لمنح البحرينيين أولوية الدراسة المسائية في جامعة البحرين

أثنى عضو «تقدّم» النائب يوسف زينل على استحداث جامعة البحرين لنظام الدراسة المسائية، بما تتيحه من فرص عديدة لمراكمة تطور التعليم العالي في مملكة البحرين من جانب، وإتاحة الدراسة الجامعية أمام شرائح مجتمعية جديدة من جانب آخر.

لكنه استدرك: غير أن هذا النظام بحاجة لتغيير في الشق المتعلق برسوم الدراسة للبحرينيين على وجه الخصوص، والبالغ 80 دينارًا للساعة الواحدة، وهو رسم سيقلص كثيرًا من أعداد البحرينيين القادرين على رسوم قد تتجاوز الألف دينار في الفصل الدراسي الواحد.

ونوّه زينل إلى ضرورة غلبة الدور المجتمعي للجامعة الوطنية على أية أدوار أو غايات أخرى بما فيه الغاية الربحية، والانطلاق من ذلك لمنح البحرينيين الأولوية عبر خفض الرسم المقرر إلى المستوى الذي يتسق مع القدرة المالية للشرائح البحرينية الراغبة في الاستفادة من خيار الدراسة المسائية.

السجون المفتوحة خطوة متقدمة لإعادة إدماج النزلاء في المجتمع

أشاد النائب فلاح هاشم بالتوجيهات الرسمية لتنفيذ برنامج السجون المفتوحة خلال الأشهر القادمة، وكذلك التوجيهات بمواصلة التوسع في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، وهي خطوات تنفيذية لتوجهات القيادة السياسية في البلد.

واعتبر هاشم بأن: «هذه الخطوات تكتسب أهميتها من خلال تحقيقها الغايات المنشودة منها بإدماج نزلاء المؤسسة الإصلاحية في المجتمع وجعلهم أفراداً مساهمين بطريقة إيجابية فيه».

مطرقة البرلمان

طيران الخليج..
المهمـــــة الممكنـــــة

ربما آن أوان الحديث بمسؤولية وجديّة اكبرعن أحوالنا الاقتصادية والمالية والإدارية، خاصة ونحن نعيش أوضاعاً مختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، في ظل جملة من التحوّلات الكبرى محلياً وإقليمياً ودولياً على مختلف الصعد، والتي ترتبط أساساً بما أضحى متعارفاً عليه بحالة الاستقرار الاجتماعي التي تنشدها الشعوب والأوطان في مختلف انحاء العالم، والحاجة، بالتالي، للنظر بشكل أبعد مما هي عليه زاوية الرؤية المتاحة أمامنا حاليا، والتي ربما بسببها عشنا ولازلنا نعيش حالة سكون وطمأنينة خادعة بعض الشيء.

عبد النبي سلمان

مناسبة هذا الحديث ربما تستدعي منا النظر في أمور عدّة لا يتسع المجال المتاح هنا للحديث عنها بشكل مسهب وتفصيلي، لذلك سأوجه حديثي هنا حول أوضاع بعض شركاتنا الوطنية الكبرى تحديداً، والتي أضحت بفعل أمور ومسببات عديدة تعاني من أوضاع غير مستقرة ومستقبل غير آمن، وهي اذ تعيش تلك الإرهاصات الضاغطة والحالة غير المسبوقة بالنسبة لموقعها التنافسي وما يُعوّل عليها أساساً كشركات ومؤسسات وطنية يفترض أنها قد راكمت بحكم عمرها الزمني وتجاربها في النجاح والفشل أن تكون أكثر صلابة وأقوى عوداً بحكم المنطق والممارسة الواقعية في ظروف مختلفة.

فشركة بعمر وأهمية شركة «طيران الخليج»، هذه الشركة الرائدة ليس فقط بالنسبة لمنطقة الخليج، وإنما حتى علي مستوى الشرق الأوسط أيضاً تحتاج منا جميعاً ان نوليها اهتماماً ورعاية أكبر، ليس لأنها فقط شركة كبرى ولها تاريخ أو بسبب أنها توظف آلاف البحرينيين والأجانب المقيمين على ارض هذا الوطن الجميل، وانما أيضا بسبب أنها شركة يفترض أن يُبنى عليها أساساً توجه الدولة الاقتصادي والتنموي إن شئنا الدقة.

في البحرين نعيش على أرض جزيرة أو آورخبيل وفي منطقة جغرافية مهمة وذات موقع جغرافي على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمنطقة والعالم، وعلاوة على ذلك فإن اقتصادنا الوطني ذو الطابع الخدماتي والمعتمد حتى الآن على النفط بدرجة تزيد على ال 85٪ رغم ما تتحدث حوله رؤيتنا الاقتصادية والاجتماعية المعلنة عن ضرورة تنويع قاعدتنا الاقتصادية، توخياً لما أحدثه ويحدثه باستمراراعتمادنا الأزلي ومنذ اكتشاف النفط مطلع الثمانينات علي تلك السلعة الناضبة والخاضعة للعرض والطلب من اهتزازات وفترات صعود وهبوط ليس لنا تجاهها أي حيلة.

إن المنطق والمسؤولية الوطنية تفرض علينا الإهتمام بهذه الشركة الرائدة بل والإصرار على جعلها في صلب أولوياتنا نحو أي اصلاح اقتصادي منتظر، ويجب أن تكون نظرتنا لشركة طيران الخليج ومستقبلها أكبر اتساعا وشمولية مما هو عليه الوضع القائم حالياً، بل وجعلها محوراً يدور حوله بالفعل أي توجه جاد لاقتصادنا الوطني المتطلع نحو المستقبل مستفيدين من موقعنا الجغرافي والإقليمي لتوظيف كل تلك الخبرات الإدارية والمالية والبشرية التي تكتنز بها بلادنا، وماوفرته شركة «طيران الخليج» نفسها ومنذ اكثر من 70 عاما من تجارب وخبرات، أثق تماما أنها تستطيع وبشيء من الدعم والالتفاتة الجادة من قبل الحكومة أن تعيد أمجاد ودور تلك الشركة الرائدة التي أثرت وأثّرت في صناعة الطيران بالمنطقة وساعدت بطرق شتى على انشاء وتأسيس شركات طيران ناجحة وعملاقة إقليمياً وحتى آسيوياً بفضل ما وفرته من تجارب مادية وبشرية لنا الحق في مملكة البحرين أن نفاخر بها باعتبارنا رواداً في صناعة الطيران في المنطقة.

إن المنطق والمسؤولية الوطنية تفرض علينا الإهتمام بهذه الشركة الرائدة بل والإصرار على جعلها في صلب أولوياتنا نحو أي اصلاح اقتصادي منتظر

ما الذي ينقصنا إذا؟!

باعتقادي انه رغم المديونية المتضخمة لشركة «طيران الخليج»، ورغم التراجعات القائمة إدارياً ومالياً والكثير من وجوه التجاوزات والفساد الذي يعرفه الجميع ومنذ فترات مضت، وبرغم ضبابية المشهد أمام مستقبل الشركة، علاوة على التكلفة المرهقة للدولة في محاولات استعادة دور شركة طيران الخليج وإستمرارها، إلا أنه بالتأكيد ليس لنا متسع من الخيارات حتى نستمر في الهدر والتجريب على حساب كل ما يحدث من معاناة للشركة والعاملين فيها وللإقتصاد الوطني برمته.

فطيران الخليج هي ناقلتنا الوطنية التي تربطنا مع العالم وهي التي تشغّل 70٪ من عمليات مطار البحرين الدولي الذي افتتح منذ عام، يجب أن تستمر وتبقى، ونعمل كل ما نستطيع حكومة ومجتمعاً ومؤسسات ليس فقط على استمرارها، وانما لإنجاحها وعودتها للربحية واستئناف عملها ودورها الريادي والاقتصادي والوطني بطرق وآساليب إدارية ومالية مبتكرة وناجعة، وعدم الإكتفاء فقط بالتذمر من استمرار تراجعاتها وبالتالي، لا سمح الله، إهدار المزيد من الفرص أمام إعادة بناءها لتكون ضمانة لإقتصادنا.

«طيران الخليج» تستطيع أن تعود لتحقيق النجاح والتميّز والريادة بالرغم من شراسة المنافسة، وبالرغم من أوضاعها المالية والإدارية المتراجعة، إذا ما اهتدينا أولا لوضع الحلول المبتكرة والجادة عبر حزمة إصلاحات حقيقية يضعها خبراء مجربون، وما أكثرهم لدينا في البحرين التي تعج بتلك الكفاءات وتحتاج فقط أن تعطى الفرصة والرعاية، على أن يوضع لها برنامج فاعل للرقابتين المالية والإدارية وسياسة حازمة تُساءل وتحاسب دوريا وبشكل مستقل عن كل خطوة وتوجه مالي أو إداري، وتوضع لها مؤشرات قياس أداء ولا تخضع أبداً للإرتجال والتنفييع، حتى نضمن وقوف الشركة مجددا بصلابة في سبيل تحقيق النجاحات المنتظرة منها.. فلتكن تلك مهمة الحكومة الأولى لإنتشال ناقلتنا الوطنية لتعزيز موقفها الداعم لإقتصادنا الوطني.

ترتيب البحرين على مؤشر مدركات الفساد

مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر تعده منظمة الشفافية الدولية، أطلق المؤشر في العام 1995 وتم تعديل طريقة تصنيف الدرجات في العام 2013، وهو مؤشر مركب يستخدم لقياس مدركات الفساد، ويعتمد على 13 مصدر مستقل، يتم إعدادها بواسطة معاهد دراسات مستقلة أو جامعات، ويتولى خبراء تعينهم الشفافية الدولية تحليل هذه المصادر، ويتم اعتماد إضافة أي دولة على المؤشر شريطة توفر 3 من المصادر المستقلة المعتمدة على الأقل. ويقيس المؤشر بيئة الفساد في القطاع العام فقط، وليس الفساد بحد ذاته، ويركز على البيئة التشريعية والإجراءات والبيئة السياسية ومستويات الحوكمة والحكومة المفتوحة.

ماذا يقيس مؤشر مدركات الفساد؟

إن بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد تغطي الجوانب التالية، استنادا الى الصيغة المحددة التي طُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات وكذلك تحليلات التقارير الواردة من المصادر المعتمدة: الرشوة، اختلاس المال العام، انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب، قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام. بالإضافة إلى عبئ الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد، والتعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة والواسطة في الوظيفة العمومية، وملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.

وكذلك مدى توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين، ومدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد، والسيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة، وقدرة المجتمع المدني على النفاذ الى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة، وكذلك الوصول الى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الافصاح والشفافية.

شرف الموسوي

البحرين على مؤشر مدركات الفساد

يبين الجدول أن ترتيب ودرجة البحرين لم تتغير خلال الثلاث سنوات الماضية، ويعود ذلك حسب تحليل الشفافية الدولية إلى الأسباب التالية، فلم يطرأ على البيئة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد التغيير الذي يمكن أن يؤثر على الدرجة، كم إن التزام البحرين بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليس كما هو مأمول، وعلى سبيل المثال، لم يصدر قانون لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، ولم يصدر قانون لحماية الشهود والمبلغين، ولم يصدر قانون حق الوصول الى المعلومات، ولازالت البحرين بدون استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وكذلك هناك ملاحظات جدية من المنظمات الحقوقية الدولية على وضع حقوق الأنسان ومنها مجلس حقوق الانسان، حيث لا زالت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأنسان لم تعتمد ولم تصدر بقانون من جلالة الملك حتى إعداد تقارير مصادر البيانات. بالإضافة إلى أن البحرين لم تتخذ إجراءات فعلية مؤثرة في مجال مكافحة الفساد وحتى في مجال الوقاية والتوعية الجماهيرية العامة ولا تحظى مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في هذا المجال، للدعم اللازم للعمل في نشر الثقافة التوعوية، كما انها لا تستشار في برامج الوقاية، وبالعودة الى المصادر الستة التي اعتمدها معدي الدراسات والاستبيانات عن البحرين، يتضح أن الدرجات التي حصلت عليها البحرين باستثناء المنتدى الاقتصادي العالمي، لم تتجاوز نسبة النجاح 50٪ وهذه المصادر تتولى تقييم تفاصيل التفاصيل المتعلقة بالتقييم.

مصادر التقييم

مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان Stiftung Bertelsmann. وحصلت على درجة 33. ويعتبر نوع التقييم استطلاعي نوعي لآراء الخبراء مزودي البيانات، وخاصة تلك التي تعمل على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح أكثر عدالة وفاعلية وعلى إرساء نظام وقائي للرعاية الصحية، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد المحلي.

وتصنيف المخاطر للبلدان، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونيميست للعام2021 ، حيث حصلت على 37 يعتمد هذا التقرير على المؤشرات النوعية والكمية. حيث يعمل على تقييم المخاطر للبلدان وإلى التحليل المعمق للمخاطر المالية في أكثر من 140 دولة، وكذلك تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت للعام 2020 وقد حصلت على 35 ويقدم تحليلا مبنيا على ستة عوامل للمخاطر في أكثر من 200 بلد/ إقليم. والعوامل الستة هي: سياسية، اقتصادية، قانونية، ضريبية، المخاطر الأمنية.

إضافة إلى الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية للعام 2021 وكانت درجة البحرين 45 ويعمل الدليل على تقييم المخاطر السياسية، تصدر المجموعة تقييماً شهرياً ل 140 بلد/اقليما ويحظى هذا التقييم بأهمية لدى الشركات الدولية. ويعتبر الدليل إنذار مبكر للفرص والمخاطر حسب كل بلد، ومشروع أنماط الديمقراطية 2021 سنة الإصدار 2021 وحصلت البحرين على 29 درجة نوع التقييم هو استطلاع لآراء الخبراء ومصدر البيانات هو جامعة Gothenburg ومعهد Dem–V وجامعة Dame Notreويميز مشروع Dem–V بين سبعة مبادئ سامية للديمقراطية: مبادئ الانتخابات، الليبرالية، التشاركية، التداولية المكرسة للمساواة، الأغلبية، التوافق.

إضافة إلى استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 سنة الإصدار 2020 وقد حصلت البحرين على 74 درجة، نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. المنتدى الا قتصادي العالمي هو منظمة دولية مستقلة، ويتم اختيارها الأعمال التجارية لفهمها لبيئة الأعمال الوطنية.

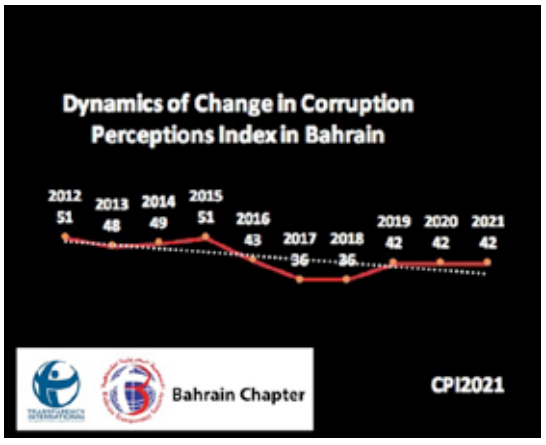

السنة	الترتيب العالمي	الدرجة	التغيير في الموقع	التغيير في الدرجة
2021	**78**	**42**	**0**	**-**
2020	78	42	1-	-
2019	77	42	22+	6+
2018	99	36	4+	.
2017	103	36	33-	7-
2016	70	43	27-	8-
2015	50	51	1+	2+
2014	55	49	6-	1+
2013	57	48	4-	3-
2012	53	51		

تطور مركز البحرين على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة بين العامين ٢٠١٢-٢٠٢١

تحسين الترتيب

لتحسين درجة وترتيب البحرين على المؤشر من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لابد أن تكون هناك أولوية على المستوى السياسي لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ واجراءات المسائلة والحوكمة والشفافية.

وكون تقارير ديوان الرقابة المالية مليئة بالملاحظات والتوصيات، لابد بالالتزام بتنفيذ توصيات الديوان سيكون له أنعكاساً ايجابيا أيضاً على تحسين الخدمات وفاعلية الاستفاذة من المصادر المالية للدولة واستغلالها أحسن استغلال. إضافة إلى موضوع حقوق الانسان أصبح من المواضيع التي تؤثر بشكل مباشر عل انتشار الفساد، وعلى الأخص منها حرية الرأي والتعبير، حرية الصحافة والصحافة الاستقصائية. ولابد من إشراك المجتمع المدني، وعلى الأخص الجمعيات المهنية المتخصصة في هذا المجال، وإعتماد مبدأ التشاركية في جهود مكافحة الفساد ويشمل ذلك قطاع الأعمال أيضاً. وأخيراً تنفيذ ما ورد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعمل على تطوير البيئة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد.

أداء المجلس النيابي مسؤولية مشتركة

كثيرا ما يتحدث المجتمع عن مجلس النواب ويحمل اعضائه كافراد مسئولية التقصير في تحقيق متطلبات المواطن وتطلعات المجتمع. لكن هل المشكلة في الافراد وهل مازلنا مقتنعين بعد خمس دورات من الاداء المتواضع والتراجع في صلاحيات المجلس ان العلة في اعضاء المجلس ام في المجلس نفسه؟ وهل بامكان الاعضاء اصلاح المجلس من الداخل ضمن رؤية تتبناها كتل او جمعيات مثلا او حتى رآسة المجلس؟ ما لم نتعامل مع الاسئلة التي يطرحها المجتمع وما تحمله من تعبير عن خيبة امل، فان الاداء الضعيف والتراجع سوف يستمر في التاثير على المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام. فقد بلغ مستوى الاحباط وخيبة الامل الى حد المطالبة بحل المجلس لتوفير مخصصاته.

د. محمد الكويتي

تتلخص التساؤلات في ماهي العوامل التي تجعل المجلس غير قادر على حماية حقوق المواطن وتحقيق تطلعات المجتمع؟ تفيد النتائج على مدى تاريخ المجلس محدودية تاثيره في معالجة قضايا مهمة مثل البطالة بالرغم من محاولاته المتعددة، وعجزه في تحقيق شفافية كافية تبعث الثقة في حسن ادارة الموارد واعتمادية المعلومات والبيانات التي تصدر عن الوزارات، وتاثيره المحدود في ترشيد الانفاق والمساءلة في التجاوزات وشبهات الفساد. واليوم يكافح بعض اعضائه في استعادة حقوق المتقاعدين دون نتائج. كما لم يتمكن من احداث تغيير في اصلاح التعليم وجعله يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

سواء اتفقنا او اختلفنا في الاجابات على التساؤلات المطروحة فالواقع ان هناك تململ وقدر كبير من الاحباط في المجتمع من اداء المجلس النيابي واصبح من الواضح ان المجلس ضعيف نسبيا امام ارادة الحكومة. نجادل بان السبب يعود الى وجود شبه انفصال بين الرأي العام في المجتمع من جهة والمجلس النيابي من جهة اخرى. فالمجلس غير قادر على الاستفادة من الرأي العام بشكل فعال لعدم وجود الالية الفعالة المنظَمة التي تحقق هذه الاستفادة. تحميل عضو المجلس كفرد مسئولية التراجع ليس منصفا بحق كثير من النواب الذين حاولوا واجتهدوا. علينا ان ندرك ان هذا الانفصال يمثل قضية اساسية مؤثرة على الامن والاستقرار ينبغي ان تثار وتناقش من قبل الجمعيات السياسية والمجتمع، وخصوصا في مجلس النواب والشورى وحتى على مستوى الدولة. العلاقة بين المجتمع والمجلس في فترة الانتخابات هي مؤقتة ظرفية وغير كافية لتشكيل علاقة مؤثرة على مدى اربع سنوات، وما يطرح في التواصل الاجتماعي بالرغم من اهميته وتاثيره لكنه غير كافي الا اذا نتج عن تدخل جلالة الملك كما حدث في قانون التقاعد في 2018.

فمثلا يقول النواب الذين شاركو في ندوة الوطن (الوطن 13-9-2020) بان هناك «فجوة واسعة بين دور المجلس ومطالب المواطنين»، ويعزون ذلك الى غياب العمل السياسي المنظم عن المجلس (العمل الحزبي). فيما يقول احد النواب ان "على هيئة التشريع والافتاء القانوني ان تحث الوزراء على التعاون مع لجان التحقيق بدلا من العمل على الحد من فعالية الادوات الرقابية للبرلمان". ويطرح اخر ان «النائب مسئول عن تطوير التجربة البرلمانية"، رافضين تقييد صلاحية المجلس بتحديد فترة عمل لجنة التحقيق البرلمانية من قبل الحكومة او الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (التقاعد).

نخلص الى ان التساؤلات التي يطرحها المجتمع والشعور بالاحباط وخيبة الامل، والمطالبة بحل المجلس هي ليست ناتجة من ضعف اعضاء مجلس النواب كافراد، وان كان ذلك صحيحا في بعض الحلات، ولكنها تعود الى خلل في البنية المؤسسية للمجلس وعلاقته بالمجتمع والدولة تشمل البنية المؤسيسة مجموعة القواعد المنظمة للبيئة السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية مثل القوانين والاعراف والعادات والتقاليد والمنظمات التي تضع القيود على سلوك الناس وتصرفاتهم والمسلمات الثقافية التي تؤطر السلوك وتضع الحوافز والدوافع لهذا السلوك. كذلك تحدد هذه المؤسسات مفهوم الناس للحقوق والحريات العامة وعلاقتها بالمجلس النيابي، ومفهومهم للعلاقة بين المجتمع والسلطة وتحدد كيفية التعامل مع الاختلافات السياسية والعقائدية في المجتمع وآلية حماية الحقوق والمصالح واتخاذ القرار. وبالتالي تؤثر هذه القيود في اداء المجلس وفي علاقته بالمجتمع والدولة وتحدد الكلفة السياسية للقرارات والمواقف. هذا التاثير قد لا يكون واضحا حين تتم وضع القيود المؤسسية لكنها تتضح مع الممارسة لتتسبب في ظهور مشاكل وأثار آنية او/ و طويلة المدى، او تقصير في جانب يتطلب معالجة بوضع قيود اخرى وهكذا تتراكم وتنمو القيود وتتعدد التشريعات والقوانين والتنظيمات وتكبل المجلس والمجتمع.

هذا التعقيد والتداخل بين ماهو ثقافي ودستوري في مجتمعاتنا التقليدية يجعل ايجاد الحلول للقضايا والمشاكل صعبا للغاية. فالاسباب الحقيقية تختفي وراء ستار كثيف من المؤثرات والقيود والانظمة والتقاليد والعادات والقوانين. وهذا احد مصادر الاختلاف والفوارق بين مقاربات المجتمعات في التعامل مع قضاياهم واختلاف ادائهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانتاجهم الفكري والثقافي.

المخرج من هذا المأزق ليس بالامر السهل. فهو يحتاج الى طرح قضية تقوية مجلس النواب في المجتمع من قبل الجمعيات السياسية وفي التواصل الاجتماعي بشكل منظم ومستمر. لكن الاهم ان يناقشها مجلس النيواب كقضية هامة، والتطرق لها بقوة، وبيان تاثيرها على المكاسب الممكن تحقيقها عند مناقشة القضايا الاساسية التي يهتم بها المجتمع مثل البطالة والضرائب والتقاعد والرواتب. وان يوضح القيود التي يعمل ضمنها وكيف انها تؤثر على اداء المجلس ككل وعلى اعضائه منفردين وعلى ما يمكن تحقيقه من حماية لحقوق المواطنين ورفع مستوى المعيشة. يحتاج المجلس ان يؤكد على العلاقة بين اداء المجلس المتواضع وبين البنية المؤسسية التي تحكم عمله وتؤطر سلوك اعضائه، وما تاثير قانون الانتخابات واللوائح الداخلية التي تنظم عملية التصويت والعلاقات التقليدية التي تؤثر عليها والتقاليد والعادات التي تحكم عمل المجلس. تطوير الاداء مسئولية مشتركة ينبغي التصدي لها من داخل المجلس ومن قبل الجمعيات السياسية وفعاليات المجتمع ككل.

خمسون عاماً على تأسيس جمعية فتاة الريف

مهدي مطر

مرت في الشهر المنصرم، وبالتحديد في الخامس منه، الذكرى الخمسون لتأسيس جمعية فتاة الريف (١٩٧٢ – ٢٠٢٢)، وهي إحدى الجمعيات النسائية في البحرين، حيثُ بدأ النشاط الأهلي النسوي منتصف الخمسينات بتأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين عام ١٩٥٥، كأول جمعية نسائية في البحرين والخليج العربي، تلاها تأسيس عدة جمعيات: جمعية الرعاية والأمومة، وجمعية أوال النسائية في المحرق التي تأسست عام ١٩٧٠، وجمعية الرفاع النسائية الثقافية الخيرية بالرفاع.

تأسيس جمعية فتاة الريف جاء نتيجة حاجة وليس من فراغ، وقتها كانت هناك جمعيات نسائية في أغلب مناطق البحرين ويخلو الريف وهو ليس بعيداً عن المدينة من وجود جمعية نسائية تهتم بقضايا المرأة. وعندما نتحدث عن ظروف التأسيس علينا الرجوع خمسين عاماً، تحديداً إلى العام 1972، ومجتمع مُحافظ كان مُجرد الحديث فيه عن تأسيس جمعية نسائية يُعتبر خروجاً عن التقاليد السائدة.

في ذلك الوقت، ثُلة من نساء المنطقة (جدحفص، السنابس والديه) يجمعهن هدف واحد، النهوض بالمرأة في الريف وانتشالها من براثن الجهل وتوعيتها بحقوقها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال جمعية تؤطر جهودهن كما هي الحال في مدن البحرين: المنامة، المحرق والرفاع حيثُ توجد جمعيات تعمل بشكل رسمي.

تتذكر السيدة نجاة الموسوي إحدى العضوات المؤسسات لجمعية فتاة الريف، "كنا مجموعة صغيرة من النساء، محدثتك، وحياة وصفية الموسوي، ورباب ونعيمة وفاطمة رضي، والسيدة فضيلة شرف القادمة من المنامة وصدّيقة عبدالله وصفية عبدالله وسامية العود ومدينة فلاح والمرحومة نعيمة العكري ونساء أُخريات .

"لم يكن لدينا مقر مع التأسيس، والحديث لا زال للسيدة نجاة الموسوي أم سلام، كنا نلتقي في البيوت لدراسة النشاطات والبرامج المقترحة والحديث حول هموم وقضايا المرأة في الريف».

وتُضيف السيدة نجاة: "لم يكن التأسيس سهلاً، لكننا وجدنا الدعم والمساعدة من جمعية نهضة فتاة البحرين وجمعية أوال النسائية، وهنا وجب التنويه بجهود الدكتورة سبيكة النجار والدكتورة صالحة عيسان وفوزية مطر وعائشة مطر والمرحومة ووداد المسقطي".

وتستطرد السيدة نجاة، كن يزورونا ويقدمن لنا الدعم بما فيه الدعم المادي، ومساعدتنا في إعداد النظام الأساسي واللوائح المنظمة لعمل الجمعية. وتُضيف السيدة نجاة: "كن بسيطات في تعاملهن وهنا القادمات من المدينة.

من أهم النشاطات التي بدأت بها الجمعية تنظيم دروس

نجاة الموسوي

محو الأمية للنساء اللاتي لم يتمكن من الإلتحاق بالتعليم النظامي وكانت الدروس تُقدم من قِبل عضوات الجمعية، فتمَّ فتح عدة فصول بمدرسة جدحفص للبنات التي تقع جنوب بلدية جدحفص بترخيص من وزارة التربية والتعليم وبدعم وتشجيع من المرحوم الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة وزير التربية في ذلك الوقت".

السيدة نجاة تفخر وتشعر بالفرح بأن بعض من التحقن بدروس محو الأمية التي نظمتها الجمعية واصلن الدراسة حتى تخرجن من الجامعة: "عندما نتحدث عن التأسيس، لا يمكن التغاضي عن الصعوبات والمعوقات التي واجهت العضوات المؤسِسات، ومن أهم المعوقات أن الجمعية كانت تعمل بدون ترخيص رسمي لرفض وزارة العمل ذلك، وكان التبرير لعدم الإشهار الرسمي "معوقات مجتمعية وتحفظ البعض"، ولكن وقتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أعطتنا الضوء الأخضر لنشاطات الجمعية، وظلت الجمعية تعمل بين مد وجزر حتى مايو عام 2001 عندما تمّ الإشهار الرسمي".

أصبحت جمعية فتاة الريف عضواً مؤسساً في الإتحاد النسائي البحريني، وتشارك في نشاطات الاتحاد، فضلاً عن عدة نشاطات تقوم بها الجمعية من قبيل دورات تدريبية في الحرف اليدوية والمكياج ودورات كمبيوتر والمشاركة في ورش وندوات مؤسسات المجتمع المدني.

شعار الجمعية

في الذكرى الخمسين لتأسيس جمعية فتاة الريف، هذه الجمعية العريقة، تحية عرفان وتقدير للجيل المؤسس، جيلُ عمل في الزمن الصعب وآمن بحتمية التغيير، نساءُ آمن وسرن في درب التغيير من أجل الإنسان والمرأة في البحرين...نشدّ على يد من يواصلن العمل بالرغم من كل المعوقات والصعاب التي تواجه العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني.

في الذكرى الخمسين للتأسيس، تحية للحركة النسائية في البحرين تحية لرائدات العمل النسائي في البحرين، نتذكر نساء ساهمن في بناء الحركة النسائية ورحلن، منهن المرحومة السيدة فائقة المؤيد (جمعية النهضة)، الشيخة لولوة آل خليفة (جمعية الرعاية والأمومة)، السيدة وداد المسقطي (جمعية النهضة) ، ليلى فخرو(جمعية أوال)، عزيزة البسام (جمعية النهضة).

ربّات البيوت والحق في التّأمين الاجتماعي

يعرض على مجلس النواب في الدور الرابع من الفصل التشريعي الخامس اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦، والذي يتمثل بإضافة فصل جديد (فصل سابع) إلى الباب الرابع من القانون المذكور، بعنوان: «الأحكام العامة للتأمين على ربات البيوت برقم المادة (٤٤) مكرراً، تنص على أنه (يجوز لربّات البيوت تسديد الاشتراكات المقررة بواقع (٦٪) على أساس فئة الدخل الشهري التي يتم اختيارها، وتسدد الحكومة (٩٪) من الدخل المختار ويكون فئة الدخل الشهري عند بدء الاشتراك بواقع الحد الأدنى المقرر للمعاش وبحد أقصى قدره ٥٠٠ دينار).

حسن إسماعيل

وعلى الرغم من أهمية هذا المقترح الذي يهدف كما يستفاد من مذكرته الإيضاحية (إلى تحقيق الضمان الاجتماعي لربّات البيوت في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل....)، وذلك بشمولية ربات المنازل بالتأمين الاجتماعي، وعلى الرغم من تعارضه مع نص المادة الثانية من المرسوم بقانون التأمين الاجتماعي التي حددت الأشخاص الذين يشملهم التأمين وهم العاملين الذين يعملون بموجب عقد عمل لمصلحة صاحب عمل أو أكثر أو لمصلحة منشأة وكذلك العاملين في المؤسسات والهيئات العامة ممن لم يرد بشأنهم نص خاص، وكذلك الموظفين والعمال الذين لا يسري في شأنهم القانون رقم 13 لسنة 1975. وهذا يعني أن قانون التأمين الاجتماعي لا تسري أحكامه على ربات المنازل، وأن الإقتراح بقانون محل التعديل يتعارض مع نص المادة المذكور.

نقول على الرغم من كل ذلك فإن الاقتراح يكشف عن ضرورة الاعتراف بعمل ربات البيوت المنزلي مقابل أجر واحتسابه في الناتج الاقتصادي الوطني، بحيث يتمّ النص عليه في التشريعات الوطنية ذات العلاقة، بما فيها قانون التأمين الاجتماعي، وتطوير الضمان الاجتماعي الذي ينظمه القانون رقم (18) لسنة 2006 ليخرج من مفهوم المساعدات الاجتماعية إلى مفهوم الحق في حماية تأمينية تتحملها الدولة مقابل ما تقوم به ربّات البيوت من عمل منزلي وبتوعية المجتمع بدور وأهمية هذا العمل في رفاهية المجتمع وفي النشاط الاقتصادي.

إن العمل المنزلي الذي تقوم به ربّات البيوت يرهق كاهلهن ويضاعف معاناتهن مع وجود الأطفال والمسنين وما يتطلبونه من رعاية وعناية، إذ تؤكد الدراسات المتعددة ومنها الصادرة عن الأمم المتحدة أن المرأة ربّة المنزل تعمل ساعات عمل منزلية تتجاوز ساعات المرأة العاملة في سوق العمل، وأن نحو نصف العمل الذي يؤديه العاملون حول العالم عمل غير مدفوع الأجر، والجانب الأكبر منه تقوم به النساء.

ولا يقتصر هذا الخلل على حرمان المرأة من الفرص الاقتصادية، بل إنه مكلف أيضاً للمجتمع من حيث انخفاض الإنتاجية وضياع فرص النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن التوزيع العادل للعمل غير مدفوع الأجر لن يعود بالنفع على المرأة فحسب، لكنه سيؤدي أيضا إلى زيادة كفاءة القوة العاملة وتقوية الاقتصادات. ولهذه الأسباب، فإن الحد من الاختلالات الجندرية هو أحد عناصر (أهداف التنمية المستدامة) التي وضعتها الأمم المتحدة، وأنه لإنصاف المرأة القابعة في المنزل لا بد من الاعتراف بعملها المنزلي مقابل أجر، وأن ينظر لهذا العمل كقيمة اقتصادية.

وتُعرّف منظمة العمل الدولية العمل غير المأجور بأنه العمل الذي يتمّ تنفيذه للحفاظ على رفاهية الأفراد الآخرين وإعالتهم في الأسرة أو المجتمع، ويشمل الرعاية المباشرة وغير المباشرة.

وترى الناشطة النسوية الماركسية (سيلفيا فيديريتشي) (1) أن جذور العمل المنزلي يعود (إلى نشأة الرأسمالية التي عملت على التخلص من عبء إطعام العمال والرعاية الصحية والجسدية مع ما تكلفه الأعمال من مجهود عضلي ومادي ورمتها على عاتق النساء). وتشرح (سيلفيا) في مقالها بعنوان (أجور مقابل الأعمال المنزلية) دور الرأسمالية في اضطهاد النساء عبر العمل المنزلي حيث ترى أنها عملت على اضطهاد النساء من خلال جانبين أساسين، وهما: جعل العمل المنزلي معطىً طبيعياً مرتبطاً بالنساء فقط؛ وعملاً نابعاً عن الحب.

وتضيف فيديريتشي: «إن النظام الرأسمالي لم يجعل الأعمال المنزلية فرضاً على النساء فحسب بل تحولت إلى صفة طبيعية من صفات جسدنا وشخصيتنا الأنثوية، إلى حاجة داخلية، وإلى طموح، يفترض أنه يأتي من عمق شيمنا الأنثوية. كان على العمل المنزلي أن يتحول إلى صفة طبيعية، عوضًا عن اعتباره عقدًا اجتماعيًا وذلك لأنه منذ بداية المخطط الرأسمالي للنساء أريد لهذا العمل أن يكون من دون أجر. كان على رأس المال أن يقنعنا بأنه نشاط طبيعي لا يمكن تجنبه، لا بل واعتباره مكملًا لكياننا وذلك لجعلنا نقوم به من دون أجر. بالمقابل شكلت ظروف العمل المنزلي غير المأجور السلاح الأقوى بيد الرأسمالية في تعزيز الفرضية العمومية القائلة بأن العمل المنزلي ليس عملًا، وبالتالي قطع الطريق أمام النساء للكفاح ضده).

فإذا كان العمل المنزلي بهذا المعني وبهذا الإهتمام من قبل المنظمات والهيئات الدولية وفي الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، فهل يفتح الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي نافذة للنقاش أمام مجلس النواب، حول أهمية العمل المنزلي لربات البيوت يستحقون عنه أجراً، تمهيداً لإقرار حقهن في التأمين الاجتماعي؟

سيلفيا فيديريتشي كاتبة وأستاذة جامعية متقاعدة وناشطة نسوية ماركسية إيطالية–أمريكية، من مواليد 1942. تشغل حاليًا منصب أستاذة العلوم الإنسانية في جامعة هوفسترا في نيويورك. اشتهرت بنظريتها عن العمل المنزلي، تحديدًا مقالها أجور مقابل الأعمال المنزلية (1975). تشمل اهتماماتها البحثية على التقاطعية بين النظام الأبوي، والرأسمالي والاستعماري وتأثيرهم على حيوات النساء الأسرية والاقتصادية والاجتماعية. وتناقش أعمالها قضايا نسائية عديدة، مثل الدعارة واضطهاد النساء و العنف ضدهن.

الجذور التّاريخية لسؤال العنف ضد المرأة

تأثرت الرؤى التي تهم إمكانات ومكانة المرأة بالثقافة السائدة، بالعادات والتقاليد، التي دعمتها في كثير من الأحيان بعض المواقف الفكرية–الفلسفية، التي كان لها كبير الأثر على الحياة المعرفية للمجتمعات الإنسانية. لذا فإذا كان أفلاطون قد قارب سؤال المرأة، انطلاقا مما كان قائما في مجتمعه. وهي مقاربة شبه إيجابية على العموم. فإن أرسطو اجتهد ليثبت صحة الوضع المتدني للمرأة الذي وضعتها فيه العادات والتقاليد، والخطير أن هذا الطرح سيجد له أرضا خصبة في الثقافتين العربية– الإسلامية، والغربية. لقد حاجج أرسطو ليثبت أن المرأة سريعة الانفعال، سريعة التأثر، تنقاد لعوامل الشعور أكثر مما تسترشد بنور العقل؛ ولهذا فهي أقل استعدادا للرئاسة من جنس الرجل؛ لأن الرئاسة قيادة تستوحي العقل لا الشعور.

د.بشرى إقليش

عبر هذه الأفكار وبها تنظر كل الثقافات إلى المرأة. ولو أننا نلمح بعض الإشعاعات الحضارية لدى الغرب، كما تجارب بعض الدول العربية–الإسلامية، إلا أن هذا لا ينفي تلك الفروقات التي تقيمها التمثلات كما الأحكام المطلقة التي تفتقد عنصر العلمية. فقد نستغرب إذا ما علمنا أن رائدا من رواد العقلانية في العصر الحديث، لم يختلف موقفه عن موقف الفلاسفة اليونان، إنه»إيمانويل كانط»، الذي أكد أن عقل إمرأة عادية مبرمج من أجل»الحساسية المفرطة». و»لذلك عليها أن تتخلى عن التفكير والمعارف المجردة النافعة ولكنها جافة، وأن تدع ذلك للرجال لأن البحث الجاد والتأمل الكئيب، يقضيان لديها على الميزات الخاصة بجنسها في حالة ما إذا تمكنت من التفوق فيهما، بحيث أنهما قد يثيران الإعجاب البارد بهما بفعل ندرتهما، ولكنهما سيضعفان من الجاذبية الشديدة التي تمارسها على الجنس الآخر» ولو أن الأمر أكثر خطورة في مجتمعاتنا التي نظر بعض كبار مفكريها وفلاسفتها وأئمتها إلى عقد الزواج مثلا، على أنه عقد تملك. ولنا في إمام الفلاسفة الغزالي أكبر مثال. ذلك أنه واستلهاما لموقف أرسطو، سيقر في إحياء علوم الدين أن»حق الرجل أن يكون متبوعا لا تابعا...» وعليه «أن لا يتبسط في الدعابة معها حتى لا يفقد هيبته عندها» «...والغالب عليهن سوء الخلق، وركاكة العقل، ولا يعتدل ذلك منهن إلا بنوع لطف ممزوج بالسياسة...». وعلى المرأة»أن تكون قاعدة في قعر بيتها لازمة لمغزلها لا يكثر صعودها قليلة الكلام لجيرانها...» ليس لها الخروج لسؤال العلماء وإن قصر علم الرجل...»

إذن لا مجال لتعليم المرأة حسب إمام الفلاسفة، بل في ثقافتنا العربية – الإسلامية، حتى وإن تعلمت، وارتقت إلى مصاف العلماء فإنها تبقى تحت وصاية أبيها أو أخيها، إلى أن تلتحق بالوصاية العظمى، وهي وصاية الزوج. وهنا لا نتمنى أن يفهم كلامنا على أنه دعوة للتحرر من القيود الاجتماعية أو الروابط الأسرية والقيم الأخلاقية المتعارف عليها، بل إن انتقاداتنا موجهة للذين يجنون على المرأة ويجردونها من حقوقها الإنسانية باسم القوامة أو الوصاية والتي يبغي منها الشرع الاحتواء والحماية والاحترام، لا الإلغاء والتجاوز والتعنيف. لهذا فعندما نتساءل: لماذا أخفقت كل الجهود في ردع السلوكات العنيفة والعدائية الموجهة نحو المرأة؟ علينا أن نتلمس الجواب في معطياتنا التراثية، التي أسست لاشعورنا، وجعلت من المرأة مصدر شر وأذى. حتى بتنا لا ندري أي نموذج حضاري يمكن أن نقدمه بوصفنا مسلمين، وقد عطلت لدينا كل القيم الأخلاقية التي من شأنها مجابهة ثقافة العنف. والأدهى أننا ونحن نحاجج بدور الإسلام بالرقي بوضع المرأة، لا نتوانى عن الوقوف عند حديث»رفقا بالقوارير»، وهو حديث ضعيف، وفيه تكريس للطبيعة الهشة والمستكينة للمرأة، التي أثبتت التجارب أنها أقوى، وأنها في كثير من الأحيان هي من تحتوي وتتكفل بصاحب»القوامة». وإنكار قدراتها هاته وجهودها، هو أشد انواع العنف. فالعنف عندما يتمفصل في المقومات الثقافية، لا يمكن تحديده كميا ولا ذهنيا، لأنه ليس عيانيا، لكنه يفصح عن ذاته كحدث، كوقائع، تترك آثارها لدى المعنف.

لقد امتزج مفهوم العنف بالثقافات وتسلل إلى قلب الحضارات، وتداخل مع أشكال القيم الاجتماعية والتربوية والجمالية. ولإن ارتبط مفهوم العنف على الدوام بمفهوم العدو، فإن العنف الموجه نحو المرأة ،الأسرة والمجتمع مضخته الأساسية. فبحجة الحفاظ على الأسرة من التفكك، أو الحفاظ على هويتنا العربية–الإسلامية، تنتهك إنسانية المرأة، ويسلب حقها في العيش الكريم. فكل واحد من المنظرين لنموذج المرأة الصالحة، أو المرأة النموذج، يراهن على ما يحتاجه هو من المرأة لا ما يحتاجه المجتمع، أو تحتاجه هي. فهل لنا أن نستوعب أنها إنسان قبل أن تكون أنثى أو زوجة؟ وأن أي شكل من أشكال العنف، يؤثر بالسلب على المجتمع الذي لا قومة له إلا بالنهوض بوضع المرأة فيه.

لقد جاء في تقرير لمنظمة اليونيسيف UNICEF، ما يلي:«النساء لا يستطعن تقاسم عملهن وأفكارهن إذا ما حملن ثقل العنف الجسماني والنفسي الذي يؤثر سلبا على حياتهن». ولعل هذا ما جعل المجتمع الدولي يتعبأ لأجل تفعيل الأنظمة الأخلاقية المعطلة، ولينظر للاختلاف بين المرأة والرجل، على أنه اختلاف لأجل التكامل، لا اختلاف نقص. ولقد أثبتت الأحداث الكبرى للبشرية هذا الأمر. من الثورة الصناعية إلى الحروب العالمية، الشيء الذي سيؤدي إلى قيام فلسفات جديدة ستنادي بحرية المرأة، وحرية الجسد، ونقد السلطة الكلية للرجل عليها، في محاولة لرفع الحيف والاضطهاد الذي عانت منه. فمذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، ستأخذ قضايا المرأة حيزا أكبر في الفكر الفلسفي، ولدى كل التيارات والمدارس الفلسفية، من التيار الماركسي، إلى التيار الليبرالي إلى الراديكالي... ، إيمانا منها بأنه لا مجال للحديث عن مجتمع متحضر، يرتقي لمصاف الأمم المتمدنة– المتحضرة، إلا بإعادة بناء وعي أفراده بقيمة ومكانة المرأة، ومن ثم النظر إليها باعتبارها عنصرا فاعلا داخل المجتمع، يتمتع بقدرات عقلية ونفسية تؤهلها للمشاركة الإيجابية والفعالة في بناء المجتمعات. من هنا ظهر ما يعرف بالفلسفة النسوية Feminism التي ارتبطت بالفلسفة المعاصرة، فلسفة النقد والعقلانية. والغاية كانت تحرير وعي المرأة وإعادة تشكيله وفق رؤية إنسانية عادلة، ومنها أيضا وعبرها تشكيل وعي الرجل بها وانتزاع الاعتراف بإنسانيتها.

وفي الأخير، لقد قطعت المنظمات الحقوقية وأيضا المنظمات النسوية، أشواطا مهمة في الرقي بالمرأة، بما فيها الجهود المغربية في هذا السياق، فإن هذا لا ينفي أن غالبية النساء لازلن تحت رحمة التمثلات والرؤى الضيقة التي أبت إلا أن تقذف بالمرأة خارج إنسانيتها وفي المقابل سجنها في حدود أنوثتها. لهذا تقتضي مقاربة سؤال»المرأة والعنف» تجاوز التنظير إلى وضع استراتيجيات عمل وتدخل تأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئات المنتجة لهذا العنف، وكذا مراجعة كل الأطاريح والإنتاجات الفكرية والفقهية التي تساعد على تكريس ثقافة تفوق الرجل على المرأة. ولئن ارتبطت فلسفة حقوق الإنسان بتطور مبادئ وقيم الديمقراطية والعدالة والتسامح، فإنها اكتست طابع العالمية والشمولية لأنها دافعت عن كرامة الإنسان بغض النظر عن جنسه أو لونه أو ديانته أو عرقه أو مكانته الاجتماعية والاقتصادية.

هوامش

1 – إمام عبد الفتاح إمام، أرسطو والمرأة،ص6.
2 – فاطمة المرنيسي،شهرزاد ترحل إلى الغرب.ص108.
3 –إمام عبد الفتاح إمام،أفلاطون والمرأة،ص6.
4– جان بودريارد وإدغار موران، عنف العالم،،ترجمة:عزيز توما.ص24.
5 – المرجع ذاته،ص23–24.
6– انظر، الفلسفة النسوية في مشروع ماجد الغرباوي،ص6.
7 – انظر، المرجع ذاته.ص6.
8 –انظر، الفلسفة النسوية..ص9.

(قف)

البطالة والفقر .. الوجه الآخر لسوء توزيع الثروة والدخل الوطني

فهد المضحكي

ما سبب البطالة؟ التقدم التقني، أم خلل أساسي في التوزيع؟ يقال بعامة: إن البطالة ناجمة عن تقدم العلم والتقنية، أي تقدم وسائل الإنتاج، وهذا ما يزعمه الخطاب السائد. هذا الخطاب صحيح تماما في الظاهر، أي هكذا تبدو الأمور على السطح. لكن ما هي الحقيقة؟ فليس من شك اطلاقا أن استخدام وسائل إنتاج أكثر تقدما يؤدي بصورة إجمالية إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالى إلى خفض كمية العمل اللازم للانتاج وخلق فائض من الوقت، وقت الفراغ الذي يمكن تخصيصه لأغراض أخرى.

هذا، أصلا، أحد الأهداف الرئيسية للتقدم التقني، وهو يؤديها بنجاح تام. أما ما هو مصير هذا الفائض من الوقت الذي يحرره التقدم التقني من عملية الإنتاج، فتلك هي المسألة. وهذه المسألة ليست من مسؤولية التقدم التقني، وإنما هي من مسؤولية النظام الإجتماعي، ومن مسؤولية الإنسان العامل ذاته، فهما اللذان يقرران مصير الفائض. وهنا يكمن لبّ المشكلة كلها، لبّ الحقيقة التي يبرزها التقدم العلمي بجلاء، والتي يأتي الخطاب ليخفيها ويزيفها. ماذا نفعل بهذا الفائض؟

تلك هي المسألة الجوهرية التي تحددها مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، أي «النظام العالمي» فإما أن يستخدم كتلة الوقت الفائض لخير الإنسان والبشرية، فيكون نظاماً اجتماعياً جيداً، تقدمياً يمثل مصالحها تمثيلاً صحيحاً، أو على العكس من ذلك، يستخدمها لأغراض أخرى غير نافعة أو ضارة، ويكون عندئذ نظاماً اجتماعياً سيئاً، لاعقلانيا، وباليا.

يقول الاقتصادي السوري د. رزق الله هيلان إن للإجابة على هذا التساؤل، وفقا للخطاب المذكور، هي بالإيجاب وهي واضحة نظرياً وعملياً، ولا تترك مجال للشك. فالممارسة الرأسمالية في جميع البلدان الغربية تثبت صحة ذلك صراحة دون لبس، حيث الدولة الرأسمالية لا تسعى إطلاقا إلى وضع حل صحيح ونهائي لمشكلتي البطالة والفقر، فهي تدرك تماماً أن مثل هذا الحل ليس مرغوباً من قبل سادة النظام من ناحية، وهو مستحيل عملياً في إطاره من ناحية أخرى.

في هذه الحال ألا يغدو التقدم العلمي والتقني مناقضاً لغايته التي هي خدمة الإنسان وراحته ورقي شخصيته، وتكون زيادة الإنتاجية ضد مصلحة العامل، دون معنى، بل ذات معنى لا إنساني؟ أم نعيد إستخدام الفائض في مجالات إقتصادية أخرى، أي في توسيع العملية الإنتاجية لإشباع الحاجات بشكل أفضل، وبخاصة الحاجات العليا التي تعطي معنى للحياة، من ناحية، ولزيادة أوقات الفراغ اللازمة للتمتع بالحياة والراحة والفنون، والإهتمام بالأسرة والأصدقاء وبالامور الشخصية، وممارسة الأنشطة الإجتماعية التضامنية التي تحقق غاية إنسانية جميلة ونبيلة، وما شابه ذلك؟

أليس هذا هو المنهج الصحيح الواجب تطبيقه لامتصاص فائض العمل كله وتقليص البطالة، أو إلغائها؟ أليس هو الحل الأفضل بل الوحيد الذي تفرضه نظرية إقتصادية – إجتماعية – أخلاقية هدفها وغايتها خير البشر وتناغم المجتمع والتقدم الإنساني؟ أليس في هذا بالضبط يكمن العلم الاقتصادي؟

لكن مثل هذا العمل يناقض النظرية الراسمالية التي همها الأول حرية السوق والمنافسة والربح والسيطرة وتراكم الثروة في أيدي الأقلية، وحرمان الغالبية من البشر والشعوب من ثمار العمل والتقدم العلمي التقني.

وفي ضوء ما تقدم يستخلص أنه ليس من شك بأن النظام الرأسمالي ذاته اضطر إلى السير في الاتجاه الصحيح إلى حد ما، حيث حقق بعض التقدم في أمور كثيرة، لكنه فعل ذلك جزئياً فقط، وببطء شديد، ومرغماً تحت ضغط الصراع الإجتماعي. هذا ما يثبته لنا الواقع التاريخي، حيث نجد أنه منذ الثورة الصناعية البرجوازية تضاعفت بمئات المرات القوى العلمية التقنية ووسائل الإنتاج، كما تضاعف مراراً حجم سكان العالم ومنه بالدرجة الأولى سكان الدول الصناعية ذاتها التي تلجأ إلى «إستيراد» عشرات ملايين العمال والفنيين من البلدان الأخرى، لكن بالرغم من ذلك ازداد بأضعاف حجم العمالة وتم تخفيض ساعات العمل اليومي وانخفض إلى حدٍ كبير العناء والمشقة في الأعمال اليدوية والذهنية.

هذا من ناحية. لكن من ناحية أخرى، وهي الأخطر بكثير، فإنه ذلك يجري اليوم بشكل مشوه، وضار، حيث تؤجج الدعاية التجارية أنواعا من البذخ والهدر الاستهلاكي ذي الآثار السيئة، اجتماعياً وبيئياً واخلاقياً. والحقيقة يظهر بوضوح أنه ليس ثمة حل صحيح لمشكلتي البطالة والفقر في إطار الراسمالية، حيث تكتفي الدول بإدارة هاتين المشكلتين، وتحمل تكلفتهما الباهظة وإلقاء عبئهما الأكبر على المجتمع وعلى البلدان المستضعفة، وذلك من أجل منع تفاقمهما وتحولهما إلى أزمات إجتماعية – سياسية عاصفة.

وفي حال تفاقم المشكلة إلى مستوى من الخطر يصعب السيطرة عليه، والركود وتعطيل قسم كبير من الطاقات الإنتاجية، وسباق التسلح والحروب، كما حدث مثلا في الأزمة الإقتصادية الكبرى في الثلاثينات من القرن العشرين، حيث وصلت معدلات البطالة في الدول الغربية إلى 20–25٪ من مجموع قوة العمل، فكانت أحد الأسباب للانفجار الأوروبي في عام 1939، وكما حدث كذلك خلال ما سمي بالحرب الباردة التي كانت في احد أهم وجوهها غطاء لإلقاء عبء الأزمة الإقتصادية الرأسمالية على بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية السابقة من خلال تأجيج المنازعات والتوتر الدولي والحروب الإقليمية، وبالتالي تسعير سباق التسلح في العالم.

والدليل الفاضح على ذلك، هو الصراع الشديد بين الدول الرأسمالية المصدرة للسلاح، لاقتناص الصفقات الدولية الكبرى من أسلحة وعتاد، وأساطيل حربية ومدنية، ومشاريع إقتصادية كبرى، وغيرها. أما البلدان الفقيرة، فمثل هذه السياسات ترهق شعوبها اقتصادياً وسياسياً، حيث تشكل أحد أهم أسباب تبديد الموارد، والفقر، وعسكرة المجتمع وممارسة القمع وانتشار الفساد، لذا فإن هذه السياسات التي تفرضها العلاقات الدولية السائدة وتفرضها عليها بخاصة، وبشكل مباشر وفج في كثير من الأحيان، القوى الكبرى والأنظمة المرتبطة بها، تشكل جريمة لا تغتفر بحق الشعوب الفقيرة وبحق البشرية ككل.

هكذا تبرز لنا ظاهرة البطالة كتعبير عن سوء العلاقات الإجتماعية واجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع وتقسيم العمل الإجتماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والفقيرة. وبالتالي يتضح لنا أيضاً، البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات إقتصادية وإجتماعية وأخلاقية معا، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي، وبخاصة ليست نتيجة حتمية للتقدم العلمي والتقني، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ، وانما هي ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الإجتماعي السائد، في العملية الإقتصادية – الإجتماعية كلها الجارية اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الصعد، الدولية والاقليمية والمحلية. هذا ما تذكرنا به تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة سنويا، داعية الجميع، حكومات ومنظمات وشركات، إلى توجيه جهودها لتصحيح الخلل وبناء علاقات أكثر عدلاً وانسجاماً. لكن هذا "الجميع" لا يعني أحداً من الأحياء بالذات. فالمحرومون المهمومون بخبز يومهم، صوتهم لا يسمع. والأسياد غارقون في ترفهم وحساباتهم المصرفية.

بصراحة

الحرب والسلام

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، والقضاء على النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية بانتصار الحلفاء في الحرب، برز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى في العالم لدوره البطولي والعسكري في الحرب حيث قدم لوحده أكثر من ثمانية وعشرين مليون شهيدٍ من أكثر خمسين مليون قتلى الحرب، غير ملايين الجرحى والمفقودين والدمار والخراب الذي طال العديد من المدن والمناطق السوفياتية، وبرزت إلى جانبه دول المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا، فانقسم العالم إلى قطبين، قطب تقوده الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية مقابل القطب الآخر بقيادة الاتحاد السوفياتي، دول المنظومة الاشتراكية (أوروبا الشرقية) عُرفا فيما بعد بالقطبين الاشتراكي والرأسمالي.

وفي الصراع الدائر فيما بينهما الذي عُرف ب (الحرب الباردة)، تأسَّس حلف الناتو العسكري في عام 1949 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من دول أوروبا الغربية، وبالمقابل تأسَّس حلف وارسو في عام 1955 بقيادة الاتحاد السوفياتي وحلفائه من دول أوروبا الشرقية، منظمة معاهدة وارسو، عرفت "بمعاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية من أوروبا الشرقية تم توقيع المعاهدة في وارسو عاصمة بولندا لهذا عُرفت بمعاهدة أو حلف وارسو.

برز الحلفان في العالم واستمر الصراع فيما بينهما في مناطق النفوذ حول العالم وكانت معظم الحروب بالوكالة عن هذا الحلف أو ذاك، ولم يصل الوضع إلى حرب شاملة أو حرب عالمية ثالثة التي ستكون بالتأكيد حرباً نووية مدمرة، فإذا نشبت لن تسلم منها أي دولة بسبب التداخل مابين الدول والمناطق ووجود القواعد العسكرية حول العالم وبالأخص منها الأمريكية .

استمرت الحرب الباردة حوالي 45 سنة بين النظامَين الرأسمالي والاشتراكي ولم تحدث حرب عالمية بينهما، الحدث البارز كان أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا، حي1961، حيث حبس العالم أنفاسه وبعد حل الأزمة بين القطبين تنفس العالم الصعداء بسحب الصواريخ السوفياتية وتوقف الاعتداء على كوبا من قبل الإمبريالية الأمريكية .

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، توحدت ألمانيا عام 1990، وكان يفترض بأن يكون الوضع العالمي مختلفاً عما كان عليه في السابق، فقد انتهت حقبة تاريخية ومنظومة سياسية وفكرية وعسكرية موحدة، ثم جاء الإعلان عن حل حلف وارسو الذي لم يعد له وجود، ورفع الزعماء الأمريكيون والأوروبيون نخب الانتصار على الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية بدون حرب أو دماء.

نصل إلى صلب موضوعنا ونتساءل لماذا لم يُحل حلف الناتو العسكري بعد حل حلف وارسو في فبراير من عام 1991؟. الجوابَ واضحٌ وهو بقاؤه كيَدٍ طولى للإمبريالية الأمريكية لفرض إرادتها وهيمنتها على أي دولة مستقلة لا تروق للسياسة الأمريكية وهذا ماتقوم به حالياً في أكثر من بقعة من بقاع العالم، ومايجرى في أوكرانيا وقصة غزو روسيا لها، فلم يكتفِ حلف الناتو بضمِّ دول البلطيق الثلاث "لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا" السوفياتية السابقة في عضويته ومحاولة إدخال جورجيا السوفياتية، والآن إدخال أوكرانيا في الحلف لمحاصرة روسيا وجرِّها للتورط في الحرب وفرض العقوبات عليها والضغط على ألمانيا لعدم مواصلة الاتفاق معها بشأن الغاز والذي يعمق من أواصر العلاقات مابين ألمانيا وروسيا في ظل المصالح الاقتصادية المتبادلة، هذه العلاقة واحدة من أسباب التوتر والهستيريا الأمريكية تجاه روسيا، الإعلام الأمريكي والأوروبي يعملان بشكل كبير على بثِّ الإشاعات والأكاذيب في العالم بأن أوكرانيا مستهدفةٌ من روسيا لتهيئة الرأي العام العالمي ضد روسيا لغزوها أوكرانيا، سبب آخر لتصعيد الصراع مع روسيا من قبل الإمبريالية الأمريكية لتبعد الأنظار عن الوضع الاقتصادي المتفاقم في الداخل الأمريكي، ووعود الرئيس الأمريكي جو بايدن للناخبين قبل فوزه بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فلم يحدث أي تغيير، وتبخرت كل الآمال والتطلعات، وتدنت شعبية بايدن في آخر استطلاعات للرأي، لهذا يطبق سياسة الهروب إلى الأمام، بخلق صراعات وإشكاليات مع دول وجهات لا تروق للإمبريالية الأمريكية، على جري السياسة الأمريكية التي تدار من سدنة البيت الأبيض، فلا يهمها ما يحدث من كوارث وحروب وأزمات للبلدان والشعوب، فالمهم بالنسبة لها هو مصالحها تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي وليذهب العالم إلى الجحيم، وفي هذا يدخل هدف الإمبريالية الأمريكية الاستراتيجي تفكيك روسيا الاتحادية وأضعافها، فهي لا تريد عالماً بأقطاب متعددة في العالم، وهذا ينطبق على موقفها من الصين.

ستبقى الإمبريالية الأمريكية داعية حرب وبعيدة عن السلام العالمي وعن القيم والمبادئ الإنسانية ، فهي تعيش وتحيا على الحروب وخلق الأزمات بين الدول والشعوب.

فاضل الحليبي

ستبقى الإمبريالية الأمريكية داعية حرب وبعيدة عن السلام العالمي وعن القيم والمبادئ الإنسانية

ريّان .... «مولد وصاحبه غايب»

عصمت الموسوي

ربما غافل الطفل المغربي ريان والديه وذهب مدفوعاً بحس الفضول الطفولي البريْ لاستكشاف خفايا بئر يراه كل يوم ويثير مخيلته ويتوق لمعرفة أسراره، أو ربما أُسقط عمداً بفعل فاعل في قريته الفقيرة «اغران» باقليم «شفشاون»، لكن أن يتحوّل ريّان إلى قصة ذات زخم إعلامي كبير، كالذي شهدناه طوال الخمسة أيام التي مكثها في البئر، وأن يتسمر المشاهدون أمام شاشات البث الحي والمباشر والمتواصل بانتظار معجزة تنقذ الطفل الصغير من الموت المحقق فهو ما سأتناوله في هذا المقال.

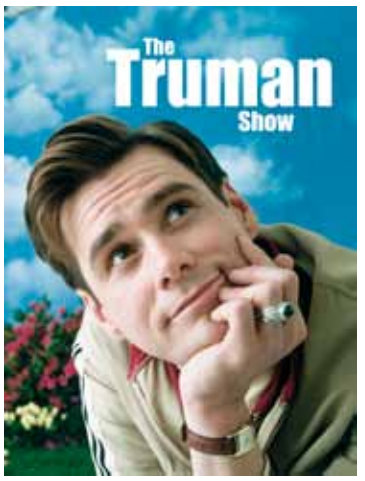

لا شيئ في هذا العالم المنكوب والمنذور للحروب والمآسي باعث على الفرح أو الامل، وملايين الأطفال في منطقتنا يموتون جوعاً وبرداً وعطشاً على خلفية النزاعات والفقر والحروب

واقعة ريّان الحقيقية والمأساوية بدت للجماهير كبرنامج من تلفزيون الواقع ذات النهايات السعيدة والتي يتابعها الجمهور ويتفاعلون معها والتي تنطوي على الجوائز، والإعلانات التلفزيونية والأرباح وتحقيق الشهرة لأبطالها، ويعرض تلفزيون الواقع حكايات من حياة اشخاص معينين ويرصد ردود أفعالهم التي تجتهد كي تكون طبيعية ومطابقة للواقع، وإنطلاقا من هذه الفكرة جاء الفيلم الامريكي الشهير والممتع "ترومان شو"، وترومان في الفيلم الذي يعد واحداً من أهم مائة فيلم في السينما العامية شأن ريّان المغربي، الفرق أن الأول فيلم خيال هوليودي، والثاني فيلم واقعي بامتياز. الأول ترفيهي والثاني مأساوي لكن كلاهما ينطوي على الاثارة وعلى الأمل وتغذية الخيال.

ترومان شاب يعمل في شركة تأمين، يرى أن مجريات حياته تسير في دائرة مفرغة ومكررة كل يوم، حين يفطن للفخ المنصوب له ويحاول الهرب بحثاً عن حريته يصطدم بالحواجز والجدران والعراقيل، يتبين له لاحقاً أنه انسان مسجون تماما ومقيّد الإرداة ومحاصر بالكاميرات والأضـــواء وبطلً لبرنامج ترفيهي يبث على مدار الساعة، حتى الزوجة والبيت والعمل والاصدقاء تم صنعها له كي تتوافق مع البرنامج الذي يتابعه الملايي ، وكلها خاضعة لإرداة المخرج الذي سيُر حياة صانعه كي تتوافق مع هوى ومزاج الجماهير، كلاهما ترومان وريّان لم يشاهدا العرض الذي أُعدّ لهما.

فيلم ريّـان المغربي الحقيقي وليس الخيالي حقق أعلى نسبة مشاهدة واعلانات وتصدر نشرات الأخبار والواتس اب والترند على مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يغب عن الواقعة ذلك الجـزء المتصل بالخيال العلمي وإمكانية حدوث المعجزات، نسيت

الجماهير في هوج التغطية المكثفة للحدث عقلها ومداركها وحسها العلمي وانساقت وراء الوهم، فصدقت أن طفلاً ذا خمسة أعوام يسقط من علو 32 مترا على أرض صخرية ومعدومة التهوية والاكسجين وينجو ؟

المتطوعون والمسعفون المحترفون الشباب الذين حاولوا مساعدة الطفل في النفق الموازي قالوا إن الاختناق ادركهم قبل بلوغ منتصف الطريق، وثمة من ادعى أن الطفل أكل وشرب وتناول القشطة، وعبر هذه الاخبار اللطيفة استقطب الحدث المشاهدين للفضائيات الإخبارية الفارغة المصابة بداء "الفضاوة" ونقص المادة الإعلامية الحقيقية والجادة والهادفة.

وكما أشرت أعلاه فمن المؤكد أن الطفل قضى نحبه منذ الساعات الأولى لسقوطه، لكن الاعلام يريد التطويل والتمطيط واستبقاء الجماهير واقناعها بإمكانية حدوث المعجزة كي لا تبارح مقاعدها، فلا شيئ في هذا العالم المنكوب والمنذور للحروب والمآسبي باعث على الفرح أو الامـل، وملايين الأطفال في منطقتنا يموتون جوعاً وبرداً وعطشاً على خلفية النزاعات والفقر والحروب لكن يراد جر الرأي العام جراً كي ينشغل ويتشاغل ويتلهى بخبر صغير عن مراهقة تختفي من بيت أبيها أو طفل ضائع أو محشور في حفرة، فيبرز التعاطف الشعبي الجماهيري ويتهيأ الناس للنهايات السعيدة التي تحقق بعض الإنشغال الذهني ولو لفترة وجيزة في عالم إعلامي مكبل ومخنوق لا تسمح قوانينه بالاشتغال في السياسة والشأن العام والإعلام الحر، فيعوض نقص الإمداد المعرفي والتحليلي والحرياتي في مجالات أخرى وقصص أخرى هامشية كي تستمر التغطية/التعمية الإعلامية ويتواصل العرض.

اجتثاث النيوليبرالية قبـــل إصـــــلاح الاقتصـــاد

د. علي محمد فخرو

عبر الأسابيع الثلاثة الماضية أبرزنا في مقالات عدة، ما تموج به الساحة الدولية، بما فيها الوطن العربي، من نقاشات بشأن النظام الاقتصادي الرأسمالي العولمي المتأزم، وضرورة الانتقال إلى نظام اقتصادي آخر.

لكن ذلك النظام الاقتصادي الذي قاد العالم إلى أزمات مالية، وإلى بطالة مذلّة لمئات الملايين من البشر، وإلى إفقار متنام لمليارات البشر، وإلى تدمير لدولة الرعاية الاجتماعية، وإضعاف متعمد ممنهج لقوى المجتمعات المدنية السياسية والنقابية والحقوقية، وراءه فكر سياسي برّر قيام ذلك النظام الاقتصادي فكرياً، وخطط بطرق شيطانية لإقناع مليارات البشر بتفوق ذلك النظام على ما سبقه من أنظمة رأسمالية واشتراكية، ورفع رايات البشائر الكاذبة بقرب انتقال الإنسانية إلى حالات الوفرة في النعم المادية والسلام في العلاقات الاجتماعية والطبقية، ولم يترك وعوداً مشرقة إلا وكذب بشأن قرب تحققها.

وإذا لم يحلل ذلك الفكر السياسي البائس، وينقد بقوة وعمق، ويتخلى العالم كله، بما فيه الوطن العربي، عن تبنّيه بجنون وطفولة رعناء، فان كل جهود تعديل مسار النظام الاقتصادي الحالي ستذهب هباء.

دعنا نذكّر القارئ بأن الفكر السياسي الذي نعنيه هو المسمى، بشطارة التلاعب بالألفاظ، الفكر النيوليبرالي. وقصة تكوّنه ومسار سيرورته عبر الستين سنة من عمره يجب أن يعرفها ويعيها بعمق، على الأخص، شباب المستقبل الذين يراد لهم أن يظلوا تائهين في عوالم الثقافة العولمية المسطحة البليدة التي تركزت في ملاعب كرة القدم، ومسارح الصخب الموسيقي والغنائي الغريزي.

ذاك الفكر بدأ أساساً بوضع ملامحه العامة من خلال تكوين جمعية جبل بليرين عام 1947 من قبل مؤسسها فريدرك فون هايك، وبحضور مفكرين اقتصاديين إنتهازيين من أمثال العرّاب ملتون فريدمان. آنذاك بشرت الجمعية بأن فلسفتها السياسية الجديدة ستنتشر خلال عشر سنوات لتعمّ العالم كله. وبالفعل، ما إن سمعت طبقة الأغنياء في العالم الغربي بالطرح الجديد حتى تبنته بكل أصناف الدعم.

بدأت المساعدات المالية السخية تنهمر على كليات الاقتصاد الجامعية الأمريكية والأوروبية التي تدرس الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية النيوليبرالية الجديدة، لتخريج الألوف من الاقتصاديين المؤمنين بتلك الفلسفة والمرشحين لتولي أعلى المناصب في الحكومات والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي.

وانهمرت المساعدات المالية على عشرات مراكز البحوث الأمريكية والأوروبية من أجل وضع تلك الفلسفة في قوالب عملية تنفيذية، وبصور مقنعة تستسيغها الجماهير، وتؤدي في الوقت نفسه إلى وجود مادة جاهزة لوسائل الإعلام التابعة أصلاً لجهات ولأفراد من مالكي المليارات. وبدأت كبريات منصات الإعلام تهمّش وجود كل من يرفض الفلسفة الجديدة، وتسبغ كل صفات المديح والتعظيم على من يتبناها من كتاب وأساتذة الاقتصاد.

وفي بضع سنوات، وجدت آلاف الكتب والصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة التي تنادي بتقليص وجود النقابات إلى الحد الأدنى، وبتخصيص كل الخدمات الصحية والتربوية العامة وغيرها مما كان مُلكاً عاماً، وبزيادة الضرائب على المواطنين وتخفيضها على الأغنياء.

وفجأة، وبسرعة البرق، رأينا العالم يتغير ويتجه إلى كل ما هو ظالم، وغير أخلاقي، وغير مؤمن بالقيم، وإلى تدمير كل ما اقتنعت به البشرية عبر مئات القرون السابقة.

فجأة حل الفساد، وتشوهت الممارسات الديمقراطية، وانتشر الجنون اليميني المتطرف، وعم الظلام محل الأنوار، وتراجع كل فكر أمام الهجمة الفكرية الجديدة، وبدأت مؤسسات العائلة والأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والحقوقية تصبح تحت رحمة الاستخبارات. أما نحن العرب، من المقلدين دوماً، التابعين طوعاً، المنبهرين ببلادة، فإننا دخلنا كالعادة في تلك الحلقة الجهنمية من دون تمحيص، أو تبصر.

إذاً، لا بد من اجتثاث ذلك الفكر السياسي النيوليبرالي من عقول الناس ومن مجتمعاتهم، كشرط لنجاح أي انتقال من نظام اقتصادي ظالم إلى اقتصاد أخلاقي تشاركي عادل. المعركة كبيرة وطويلة، وهي تتحدى شباب وشابات المستقبل في الوطن العربي، كما في العالم.

كبش الفداء!

ثمّة اعتقاد سائد منذ القِدم أن عمل الخطيئة الفردية يعتبر في حد ذاته شرّاً لأن ضررها سيعم الجميع أكان أحدٌ له علاقة بالخطيئة تلك أم لا وسيكون العقاب بدوره شامل للجميع دون استثناء، نلحظ هذه اللغة بشكل واضح في الديانات القديمة والديانات الإبراهيمية (في اليهودية بشكل أخص) التي تصف علاج الخطيئة بالغضب الذي يفني الجماعة أو القبيلة بأسرها، النساء، الرجال، الأطفال بل وحتى الحيوان – نقف هنا لحظة لنتأمل ونتسائل عن العقاب الذي لايستاوى مع حجم الخطيئة ولا مع القانون العقلي الذي يقول أن من يخطئ هو من ينال العقوبة – مع سير تطور ثقافات الشعوب والتي لم تنل النصيب الكافي من التمدن والحداثة ظل السائد أن العقاب على الخطيئة الفردية سيشمل الجميع المنتمين للمذهب أو الجماعة أو الحزب وإن اتخذ اشكالاً مختلفةً في التعبير ومنه ما يأتي في المثل الشعبي المتعارف: «الخير يخص والشر يعم» أي أن عمل الخير يكون محصوراً في صاحبه وعمل الخطيئة والشر سيشمل الجميع دون استثناء كأنما القاعدة مشوهة أو مقلوبة.

حسين الربيع

وهناك قول شائع آخر: إن كل ركاب السفينة سيغرقون إذا حاول أحدٌ خرقها؛ قول جميل ولكن لا يمكن تعميمه على كل الظروف وكل المواقف، فغالباً ما يُستخدم هذا التعبير لوصف الشخص المصلح الذي ينتقد السائد ويأتي بأفكار جديدة، فبدل أن نقول بأنه يحاول ترميم السفينة التي اهترأت من قِدمها ومن تطاول الزمان عليها، على العكس نقوم بوصفه بأنه يحاول هدم السفينة وإغراق الجميع وهنا أيضاً يمكن أن نلاحظ كيف أن المفاهيم مشوشه وذلك ربما يعود لتغلغل فكرة العقاب الجماعي في لاوعي الأفراد.

في الرواية الكلاسيكية الشهيرة لجورج أورويل «مزرعة الحيوان» يتحدث أورويل فيها بأسلوب رمزي تهكمي عن كيفية توليد المجتمعات لدكتاتورياتها الجديدة، عن طريق التخلص من كل فكر مخالف للسائد وتنسب لصاحب هذا الفكر كل صفات الرذيلة والتراجع والإنحطاط والهوان الحاصل لدى الجتمع الفاضل، الى أن ينتج عنها هياجان جماعي يتحول لنبذ تلك الشخصية وهذا كله يحدث بتحشيد وتهييج من قوى أخرى منافسة على السيطرة والسُلطة، فتكون الشخصية التي نُبِذت وانتها أمرها بمثابة الحوض الذي تصب فيه اللعنات والشتائم والبذائات المخزونه في المجتمع، بفعلهم هذا إنما يتبرئون من تلك الشخصية خوفاً من أن يتسبب لهم في عقاب جماعي أو لعنةً على المجتمع بأسره، لاحقاً ينفرد المنفاس الذي أجج الحشود بالسلطة المطلقة.

هكذا تعمل سيكولوجيا الجماهير التي وصفها لوبون وصفاً دقيقاً، إذ أن العقل الفردي يغيب تماماً في حضور العقل الجمعي ليتحول الأفراد الى كتلة واحدة وقطيع مندفع نحو هدف واحد ولايمكن أن نخضع هذه الحشود لأي مَنطق عقلي إنما هو هيجان عاطفي مشحون بالمشاعر المتأججة، الهدف هو النيْل من الضحيّة حتى وإن لم تثبت عليه الإدانة بالدليل القاطع والمسعى هو العقاب الجماعي لا العقاب القانوني، فإن هذه الضحية تكون بمثابة كبش الفداء لتلك الحشود المكبوتة الهائجة والجماهير المحتشدة التي تريد أن تنال قسطاً من المشاركة الفعلية في المعاقبة خصوصاً إذا كان هذا العقاب مشفوعاً بمباركة السُلطة الروحية لتلك الجماهير.

من هنا يمكن أن نتلمّس الخطر الهائل الذي قد يسببه اللعب على تأجيج الحس العاطفي وتهييج المشاعر الجياشة للحشود عن طريق الخطَب الصاخبة والجماهيرية وما تحدثه من عواقب وخيمة على السلم الأهلي والنسيج الإجتماعي، وما إن تسير الأمور في سُلّم تصاعدي يغيب العقل والتعقل وإن استمر الوضع تصاعدياً قد يؤدي لنشوء حروب أهلية بين الطوائف والمذاهب والجماعات المتصارعة، في هذا النوع من االصراعات الكل خاسر لا محال ولنا في التاريخ عِبرة...

يرى رينيه جيرار – صاحب كتاب العنف والمقدّس – بحسب مفهومه الخاص أن ظهور القانون كنوع من النظام الإجتماعي إنما جاء للوقوف بوجه العنف الفردي، ضد أن تأخذ الجماعات حقها بيدها وهو الأمر الشائع في الهيجانات الجماعية لأسباب في غالبها عاطفية ينحاز فيها الفرد للجمع انحياز ضمني أومُعلن، ومع تطور الأدوات و الوسائل للتعبير عن سطوة الجماعة تحول جزء ليس بقليل من هذه النزاعات الى وسائل التواصل الإجتماعي، في الواقع هي واحدة من الأمور التي تعتاش عليها الشركات المحركة لوسائل التواصل التي لايهمها شيء سوى الكم ومقدار الربح.

يعتقد جيرار أن مفهوم «كبش الفداء» يعني أن تضع الجماعات مسؤلية الشر في العالم كله على فردٍ معيّن يكون في نظرها التجسيد الوحيد للشر ولابد من التخلص منه في طقس جماعي تطهُّري. وقد اعتبر جيرار أن التضحية بهذا الشخص مصدر الخطيئة – أو حتى الحيوان – ليس كفّارةً بحد ذاته إنما في العمق وسيلة لاحتواء العنف الثاوي لدى كل مجموعة وتوجيهه نحو كبش الفداء وحماية المجموعة من الغرائز الكامنة فيها. يعرّف جيرار العنف الجماعي بأنه عملية تحويل جماعي يتحقق ما إن تثير الضحية شيئاً من الغرائز البدائية للجماعة ثم تتمظهر بتوترات داخلية وكراهيات ومنافسات وبمختلف أنواع النزاعات العدوانية المتبادلة داخل الجماعة.

يصف كارل غوستاف يونغ هذه الحالات ومثيلاتها بـ»الظل» وهو الجانب الخفي المظلم والسيء في شخصية كل فرد منا. فيما يحاول الأفراد دفن هذا الظل والتغطية عليه وعدم الإعتراف به، تقوم هذه الأفراد ذاتها بنسب المكبوت في الظل ولصقه – في الغالب بطريقة لاواعية – بالشخص الآخر الذي يمتلك توجهات مغايرة والذي ينتمي للطرف الآخر المختلف عنها فكرياً أو عرقياً أو دينياً أو مذهبياً...الخ؛ كلما كان المختلف من ذات الجماعة يكون الرفض له أشدّ من غيره، وقد يتحول هذا المختلف من صديق الى كبش فداء نتيجة لتوجهاته و أفكاره وقد تنسب إليْه جميع الرذائل القابعة في الظل واللاوعي الجمعي مقابل الفرد المنتمي المنافس الذي تنسب إليْه جميع الفضائل، وقد يتحول هذا الفاضل فيما بعد الى متسلط مطلق يمارس سلطته على المنتمين وغير المنتمين للقطيع الجماعي.

شيطنــة الآخر

يُقصد بشيطنة الآخر، اتهام المختلف في الدين أو العرق أو الفكر بالإجرام والشر، والنظر إليه بدونية وازدراء واستعلاء أخلاقي وثقافي وحضاري. شيطنة الآخر لا تصدر فقط من الأنظمة الحاكمة التي تملك القوة بمختلف أشكالها، بل تصدر أيضاً من سلطة الدين والمجتمع بمؤسساتهِ المختلفة.

جلال إبراهيم

قبل أيام قليلة تم منع امرأة مسلمة تلبس الحجاب من ممارسة عملها داخل مجمع تجاري في دولة لبنان، بذريعة أن وجودها بالحجاب يتنافى مع قوانين المؤسسة. المنطق الذي تستند عليه هذه المؤسسة، ينص على عدم إبراز أي شعار ديني أو حزبي أو سياسي لأي فئة. غير أن من الواضح تطبيقه على هذه المرأة يتناقض مع مبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بحرية الدين والرأي والمعتقد. إن منع هذه السيدة اللبنانية من مزاولة عملها وقطع رزقها للباسها، لهو شكل من أشكال شيطنة الآخر والإضرار به.

أما في البحرين فتواجه جمعية دينية ثقافية حملة شعواء على وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، والسبب اختلافها مع الرأي الديني الشيعي السائد. يغلب على هذه الحملة كيل الاتهامات، بانحرافهم عن العقيدة وتحريف كلام الله ونصرتهم للباطل وبعدهم عن الحق. فالاتهامات هنا لا تنتقد الأفكار الأساسية لهذه الجماعة، من قبيل رفعهم لشعار "تمكين الأمة" عبر إثراء العقل العربي والمسلم، وإحياء تراث الأمة المغيب، وغربلة التراث العربي، وتصفية ثقافة الأمة من معوقات نهضتها.

بعيداً عما تطرحه جمعية التجديد – التي لا أنتمي إليها– عندما اشتد الهجوم عليها بصورة قمعية وخطرة على شخوصها، تدخل الحقوقي نبيل رجب بكتابة عدة تغريدات في "تويتر" تؤكد على ضرورة التزام الجميع بمبدأ حرية الرأي والتعبير واحترام الآخر، وعدم استخدام لغة السخرية والكراهية والعنف تجاه الآخر المختلف. غير أن الرد على نبيل رجب كان بالاستخفاف من تغريداته واتهامه بمحاباة وتأييد هذه الجماعة.

مآلات شيطنة الآخر، عادةً ما تؤدي إلى تكوين العقل القمعي الجمعي، وتقود العامة للاعتداء على الآخر المشيطَن دون أن يكون بينه وبين الآخر علاقة غير ما سمعه من خطاب تحشيدي ضده، كما فعل قاتل فرج فودة مثلاً حين سألوه هل قرأت فرج فودة؟ قال لا ولكنه كافر.

أخطر أشكال شيطنة الآخر حين تمارسه سلطة الدولة تجاه معارضيها ومن تختلف معهم، فتهم كالإرهاب والخيانة للوطن وشق الصف تكون جاهزة على الدوام. والأخطر من ذلك عندما تعمل الدول الكبرى على شيطنة الدول الصغرى لتحقيق مصالحها الجشعة، فتفرض عليها المضايقات السياسية لعزلها، والعقوبات الاقتصادية لتجويعها، وربما ضربها عسكرياً لإذلالها وإخضاعها.

ما نحتاجه أولاً، هو الاعتراف بالآخر المختلف معنا في الدين أو العرق أو الرأي والفكر، ما دام هذا الآخر لا يتجاوز الشرعة الدولية لحقوق الإنسان أو يعبث بأمن الناس وسلامتهم. وثانياً نحتاج إلى أن تسود دائماً بين الأفراد والمجتمعات والدول لغة الحوار والتسامح، بدلاً من لغة الاستبداد والكراهية التي تؤدي حتماً إلى الصراعات وسفك الدماء وقتل الأرواح لبني الإنسان.

الكارثة على عتبات الأبواب

بقلم: محرر مجلة :
Monthly Review

أُجريت هذه المقابلة مع John Bellamy Foster في أوائل شهر أكتوبر وظهرت لأول مرة في عدد نوفمبر 2021 من مجلة Irish Marxist Review تحت عنوان "حالة الطوارئ الكوكبية": ما العمل الآن؟ تم تكييفه للنشر هُنا.

John and Owen: هل ما زال هناك وقت لتجنب الكارثة؟ هل لديك أي أمل في أن القوى الحالية والنظام الحالي سيكونان قادرين على تجنب كارثة تغيّر المناخ الجامح؟ هل سيحاولون بجدية؟ بعض الناس يمنحون الرئيس جو بايدن قدراً مُعيّناً من الأئتمان للتحرك في الإتجاه الصحيح، فما رأيك؟

John B. Foster: نحنُ الآن في موقف، كما قد أشرت، حيثُ لا يمكننا أن نطلق عليه سوى التطورات الكارثية المُرتبطة بعبور حدود الكواكب (أي تغيّر المناخ، وتدهور التنوع البيولوجي، وتحمض المحيطات، وتهطيل دورات النيتروجين والفوسفور، وإزالة الغطاء الأرضي، وفقدان المياه العذبة، والتلوث الكيميائي، وما إلى ذلك) أمرٌ لا مفر منهُ. إن جائحة COVID–19 هي في حد ذاتها مظهر من مظاهر تدمير البيئة من خلال الأعمال التجارية الزراعية، والتي لا بد أن تخلق أمراضاً حيوانية جديدة تنتقل من الحيوان إلى الإنسان، تنتقل عن طريق دوائر رأس المال. ولكن تغيّر المناخ يُمثّل في الوقت الحاضر أخطر مشاكلنا بسبب السرعة التي يتطور بها وطابعه الذي لا رجوع فيه، وغالباً ما يتم تشبيهه بنقطة تحول تؤدي إلى حافة مُنحدر (بقدر ما قد يكره البعض الإستعارة مثل Michael Mann). نحنُ في وضع خطير. ولكن لا زال بإمكاننا تجنب مثل هذه المأساة، عواقب لا رجعة فيها، قد تكون مدمرة للبشرية، إذا تم إتخاذ تدابير اجتماعية كافية، مما يسمح لنا بالتوقف عما حدده العُلماء كنقطة تحول مناخية (يُعتقد عادةً الآن أنها تتطلب البقاء أقل 1.5 درجة مئوية، أو على الأكثر أقل من 2 درجتين مئوية، على الرغم من أن هذا غير دقيق بطبيعته).

ولكن يكون هذا مُمكناً فقط، كما يخبرنا الجزء الثالث المُسرب من تقرير التقييم السادس (غير المُقرر للنشر حتى آذار/مارس، ثم في شكل مُنقح)، حول «التخفيف»، إذا كُنا على استعداد لإجراء تغيير هيكلي أساسي. وكما يُخبرنا التقرير أيضاً، عند هذه النقطة سنحتاج إلى تغيير «جانب الطلب» بشكل كبير في المُعادلة، أي مقدار وهيكل ما يتم إنتاجه واستهلاكه، بما في ذلك التحول إلى مسارات منخفضة من الطاقة، بدلاً من الإعتماد ببساطة على التحديث البيئي الهائل لأنظمة الطاقة، أقل من التقنيات الجديدة غير الموجودة على نطاق واسع. الوقت قصير جداً لدرجة أن استراتيجيات جانب الطلب، التي تتطلب تحدي نظام الإنتاج الحالي، هي التغييرات الوحيدة التي يمكن إجراؤها بسرعة كافية وعلى

ترجمة:
غريب عوض

النطاق المطلوب.

في رأيي، إن أفضل تشبيه تاريخي للوضع العالمي الراهن هو الفترة الخاصة لكوبا التي أعقبت إنهيار الإتحاد السوفيتي. مرة واحدة في أوائل التسعينيات، كان على كوبا الإستغناء عن مدخلات الوقود الأحفوري الضخمة (والمدخلات البتروكيماوية) من الأتحاد السوفيتي الذي يعتمد عليه اقتصادها. ولحسن الحظ، كما يشرح لنا عالِم الأحياء الديالكتيكي Richard Levins، لقد شهدت كوبا نمواً في العلوم البيئية في شكل "عُلماء البيئة عن طريق الإقتناع" بقدرات غير عادية، ثم أنضم إليهم في الفترة الخاصة "عُلماء البيئة بالضرورة". على الرغم من الحصار الأمريكي، كانت كوبا قادرة على توفير احتياجاتها الزراعية الأساسية وإعادة بناء اقتصادها على اساس الزراعة العضوية وتطوير العلوم البيئية الإشتراكية، مما أدى إلى إنشاء مجتمع أفضل. وهذا يعني بالطبع زيادة الضغط على السكان بسبب الضغوط الخارجية التي كانوا يتعرضون لها وفقدان الموارد الخارجية القادمة من الكتلة الشرقية السابقة. لكن كوبا نجحت إلى حد كبير، في عملية تحويل نفسها إلى أكثر دولة بيئية على وجه الأرض (وفقاً لتقرير الكوكب الحي)، بينما تحمي بل وتزيد من جودة تنميتها البشرية. للأسف، نجاح كوبا هو الذي دفع واشنطن في السنوات الأخيرة إلى تشديد الحصار باستخدام أساليب الحرب المالية. لكن لا شيء من هذا ينتقص من عمق الإنجاز الذي حققتهُ كوبا.

الحقيقة الصعبة هي أننا بالفعل، بسبب استمرار تدمير البيئة الكوكبية من قِبَل الأقتصاد الرأسمالي العالمي، نواجه ظروفاً بيئية مُتدهورة، والتي، في السيناريو الأكثر تفاؤلاً للهيئة الحكومية العالمية المعنية بتغيّر المناخ، ستستمر في التدهور هذا القرن. على سبيل المثال، ليس هناك أي أمل اطلاقاً في إمكانية تغيير ارتفاع مُستوى سطح البحر (على الرغم من إمكانية تقليله) في هذا القرن. سوف يستمر في الإرتفاع حتى نهاية القرن، وربما لألف عام اعتماداً على ما نقوم بهِ ومتى.

يمكن قول الشيء نفسه عن العواصف الضخمة، والتصحر (الغبار المُتراكم)، والعديد من المشاكل الأُخرى التي تواجهنا. ويجب أن تكون أولويتنا الأولى خفض كمية انبعاثات الكربون باسرع وقت ممكن، هو ما يعنيه الآن في الدول الغنية بأرقام مُضاعفة سنوياً. وهذا سيتطلب تعبئة المجتمع بكامله والسيطرة على إنتاج الشركات. كما سيتطلب أيضاً تخطيطاً بيئياً إجتماعياً. قد يبدو هذا مُتطرفاً جداً أو مِثالياً للغاية، لكن مثل هذه الفئات لا تنطبق عندما نكون في خضم حالة طوارئ كوكبية، والتي تَعِدُ بأن تكون خطيرة للغاية (أو أسوأ) للبشرية ككل، وتُهدد جميع الأجيال الحالية والمستقبلية.

في البدايات الأولى للحقبة البيئية، في مُنتصف سبعينيات القرن الماضي، كَتَبَ عالم الإجتماع الماركسي Charles H. Anderson كتاباً بعنوان "علم إجتماع البقاء: المشاكل الإجتماعية للنمو»، تناول فيه تغيّر المناخ، والإمبريالية البيئية، وضخامة المشكلة البيئية، بحجة أن البشرية بحاجة إلى ثورة بيئية إذا كان لها البقاء على قيد الحياة. اختفى الكتاب بمجرد أن تم نشره تقريباً، ولم يُحظ إلا بقليل من الإهتمام عند اليسار. Anderson الذي كان يائساً بشكل واضح، إنتحر بعد فترة وجيزة. ولكن إذا كان هناك مفكر علم اجتماع واحد اقترب من الواقع برؤية لما كانت الأرض تواجهه مُنذُ نصف قرن، فهو هو. كان الرجل واضحاً حينما قال، بأن المجتمع يجب أن يتغيّر على كل المستويات، وأن الرأسمالية والإمبريالية يجب أن يتم تجاوزهما من خلال حركة نحو الإشتراكية، وإلا فإن الإنسانية لن تنجو، تماماً هذا ما يخبرنا بهِ العلم اليوم.

حتى هذه اللحظة، كان تركيز الحركة البيئية – الإشتراكية محقاً على التخفيف، على أمل أن نتمكن ببساطة من تجنب الكارثة. لكن الوضع تغيّر الآن، ويجب علينا الدخول في الصراع على متن طائرتين في وقت واحد. لايتعيّن علينا فقط اتخاذ تلك الإجراءات لضمان بقاء الحضارة والإنسانية، ولكن نحتاج أيضاً إلى اتخاذ تدابير لحماية السكان في الوقت الحاضر، لأن الكارثة، بشكل أو بآخر، أصبحت الآن على عتبة أبوابنا. بالنسبة للإشتراكيين البيئيين، فإن هذا أقل تناقضاً من بالنسبة للآخرين. إنهُ تحديداً التركيز على كلٌ من المُساواة الموضوعية والإستدامة البيئية، أي النضال من أجل التنمية البشرية المُستدامة من منظور يعود إلى حجج ماركس Marx في القرن التاسع عشر، التي تُحدد الحركة البيئية الإشتراكية. وهو في نفس الوقت صراعاً على الحاضر بإعتبارهِ التاريخ والمستقبل كتاريخ، والذي يتطلب بشكل أساسي نفس الإجراءات في مواجهة المخاطر الهائلة لعصرنا. ومهما حدث، هناك إجابة واحدة فقط في القرن الحادي والعشرين، وهي إنشاء اشتراكية بيئية تهدف إلى التنمية المستدامة للبشرية جمعاء. من الواضح أن هذا لن يحدث في كل مكان دفعة واحدة، لكنهُ سيظهر في جيوب ثم يتوسع، بينما يواجه حتماً اتجاهات ثورية مُضادة، تنبثق من مراكز الإمبريالية ورأس المال الإحتكاري المالي.

John and Owen: في كِتابك "عودة الطبيعة"، أوضحت إن التفكير البيئي له جذور عميقة في التقليد الماركسي. هل ترى أن تغيّر المناخ هو التعبير النهائي عن الصدع الأيضي (عملية البناء والهدم داخل الخلية) الذي صاغهُ ماركس لأول مرة؟

John B. Foster: كانت فكرة ماركس عن الصدع الأيضي (أو "الصدع الذي لايمكن إصلاحه في عملية الأيض الإجتماعي المُترابطة" للبشرية والطبيعة) اعترافاً بالوساطة المُنفردة بين "التمثيل الغذائي الإجتماعي" الرأسمالي و"التمثيل الغذائي العالمي للطبيعة". شرح ماركس هذا في الأصل من حيث استنفاد التُربة، حيثُ تم إرسال المُغذيات الكيميائية مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم إلى المراكز الحضرية الجديدة للثورة الصناعية، حيثُ ساهموا في التلوث، ولم يعودوا أبداً إلى التُربة. كانت هذه ظاهره التي أسماها ماركس نظام السرقة، متبعاً الكيميائي الألماني Justus von Liebig، مرتبطة بالزراعة الصناعية الرأسمالية. الأيض، الذي ظهر لأول مرة كمفهوم في أوائل القرن التاسع عشر بين عُلماء فسيولوجيا الخلية، سُرعان ما تم دمجه مع الديناميكا الحرارية في الفيزياء وكان من المُقرر أن يظهر كأساس لجميع النُظُم البيئية. الطبيب والعالم Roland Daniels، الذي كرّسَ لهُ ماركس كتابه بؤس الفلسفة، أول من قدم ماركس لمفهوم التمثيل الغذائي واستخدمهُ بالمعنى البيئي الواسع، مُشدداً على الأعتماد المتبادَل للحياة والترباط بين العضوي وغير العضوي. ثم بنى ماركس على هذا في كتاباته التي بدأت في خمسينيات القرن التاسع عشر، مُستخدماً إياها لمُعالجة المسألة الأكبر المُتعلقة بالطبقة التحتية وكيف يرتبط ذلك بتدفقات المواد، في سياق رأسمالي، ثم طوّر فيما بعد مفهوم الصدع الأيضي (عملية البناء والهدم داخل الخلية) المُستند جزئياً على كيمياء التُربة عند Justus von Liebig. إنهُ مفهوم الصدع الأيضي الذي أصبح أساس تحليل النظام البيئي ثم تحليل نظام الأرض. من الجدير بالذكر أن أعظم مُنظري الأزمة البيئية في إنجلترا، في الجيل الذي أعقب تشارلز داروين، كان عالم الأحياء E. Ray Lankester، وهو صديق مُقرب لماركس (وصي داروين و توماس هكسلي). كان Arthur G. Tansley مؤسس علم البيئة النباتية البريطانية (الإشتراكي على الطريقة الفابية) وتلميذ Lankester، هو الذي قدم المفهوم المادي للنظام البيئي، مُتأثراً بعالم الرياضيات الماركسي Hyman Levy.

حققق Brett Clark and Richard York اختراقاً نظرياً كبيراً في مقال عن "الكربون الإيضي" في النظرية والمجتمع في عام 2005 (أُعيد طبعهُ لاحقاً في كتابنا المُشترَك الإنشقاق البيئي 2010)، حيثُ طبقا تحليل الإنشقاق الأيضي لماركس على مشكلة تغيّر المناخ. ثم أفضى هذا إلى مجموعة واسعة النطاق (ولا تزال في تزايد) من التطبيقات للإسلوب الماركسي للتعامل مع المشاكل البيئية، مُكوناً نقداً إجتماعياً – بيولوجي مُتكامل. ومع ذلك، أودُ أن أتردد في القول إن تغيّر المناخ هو "التعبير النهائي عن الصدع الأيضي (عملية البناء والهدم داخل الخلية)» لأن تغيّر المناخ، في الواقع، هو واحد فقط من حدود الكوكب التي يتم عبورها حالياً في محيط البشرية، مما يُحدد حدود الأرض كمكان آمن للبشرية. كلُ من هذه الحدود يتم تجاوزها حالياً (مثل فقدان التنوع البيولوجي وتعطيل دورات النيتروجين والفوسفور)، نتيجة للتغيّر البشري، تُمثل حالة طوارئ لنظام الأرض للبشرية. القاسم المُشترك بينهم جميعاً هو نمو التراكم الرأسمالي. في الواقع، تم تعريف أزمة محيط البشرية في العِلم على أنها «صدع بشري، إنشقاق بشري» في الدورات البيولوجية الجغرافية الكيميائية لنظام الأرض.

إن كتاب "عودة الطبيعة"، يتجاوز كتابي المُبكر "البيئة عند ماركس"، فهو يروي قِصة كيف لعب الأشتراكيون أدواراً قيادية – حتى الأدوار القيادية – في تطوير نقد إيكولوجي تطوري، بُناءً على نظرية التطور لداروين، ومادية ماركس، وديالكتيك الطبيعة لفريدريك إنجلز، مما أدى إلى ظهور تحليل الأنظمة الديالكتيكية المُتجذرة في عمليات التمثيل الغذائي ومفهوم الظهور. وتمتد القصة من ممات كُل من دارون وماركس في عام 1882–83 إلى الحركة البيئية الحديثة، تُركّز بشكل خاص، ضمن العِلم في بريطانيا، على Lankester، و Tansley، و H. G. Wells، و J. B. S. Haldane، و J. D. Bernal، و Joseph Needham، و Lancelot Hogben، و Levy. تداخلت هذه التطورات في العلوم مع المسار الجمالي والثقافي المُرتبط بعِلم البيئة داخل الماركسية في الجُزُر البريطانية، بُناءً على الرومانسيين الراديكاليين، في أعمال شخصيات مثل William Morris، و Christopher Caudwell، و George Thomson، و Benjamin Farmington. والكثير من هؤلاء المفكرين تتبعوا نفس مسار تطور ماركس فيما يتعلق بالمادية، إمتد من أبيقور إلى الديالكتيك المادي والمفاهيم الراديكالية للعِلم، والتي غالباً ما تعامل ماركس معها بشكل مُترادف مع الديالكتيك. هذا الإرث البيئي المادي التاريخي النقدي على وجه التحديد، لأنهُ رئ الإيكولوجيا (علم البيئة) مُنذُ البداية على أنها ديالكتيكية ومُتشابكة مع المجتمع، أمرٌ بالغ الأهمية لتطوّر نقدنا المُعاصِر.

John and Owen: هل لديك أي توقعات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتغيّر المناخ عام 2021 (مؤتمر الأطراف 26) ؟ ماذا تعتقد أن المؤتمر سيفعل ؟

John B Foster: ليس لديه أية توقعات حقيقية بشأن COP26 مؤتمر الأطراف 26، بالنظر إلى الخبرة السابقة. في عام 2002، فيما عُرفَ بقمة الأرض الثانية (القمة الدولية حول التنمية المُستدامة) في جنوب أفريقيا، أشرتُ إلى أنهُ على الرغم من بدء عملية بروتوكول كيوتو Kyoto، إلا أن الأقتصادات الرأسمالية المُتقدمة كانت تزيد انبعاثات الكربون لديها، ولا تقللها (هذا يمكن العثور عليهِ في كتابي "الثورة البيئية"). ساعدت القِمم المناخية المختلفة في الحِفاظ على الأمل حياً، ولكن بالكاد. وقد تم إعادة نفس النمط مِراراً وتكراراً. نحنُ الآن نصل إلى النقطة الحاسمة. حدسي هو أن مؤتمر الأطراف 26 سيتحرك نحو البقاء دون 2 درجة مئوية نظراً لعدم وجود إدعاء فيما يتعلق بالبقاء أقل من 1.5 درجة مئوية بعد الآن دون الإعتراف بأنهُ، بالفعل، «رمز أحمر للبشرية». تقدم عُلماء المناخ في جامعة واشنطن بِدراسة مؤخراً تقول أنهُ إذا تعهدت دول العالم بخفض انبعاثاتها بنسبة 1.8 في المائة سنوياً بدلاً من 1 في المائة (وهو لن تفعله بالطبع على أيةُ حال)، فستكون هناك فرصة 50–50 (حسب الحظ) للحد من التسخين العالمي إلى أقل من 2 درجة مئوية. أعتقد أن هذا خُداع، ولكنه من النوع الذي قد يُمسك بهِ قادة العالم المزعومون من أجل التظاهر بأنهم يستطيعون فعل شيء ما وسيفعلونه، دون الإضطرار إلى الوعد كثيراً. إذن بإمكانهم بعد ذلك القول إنهم أنقذوا العالم من خلال مجرد وعودهم.

ومع ذلك، فمن المُمكن دائماً، على الرغم من أنهُ يبدو غير مُرجّح في هذه المرحلة، أن شيئاً ما سيُغيّر هذا الأمر. من المُتصوّر أن الصين، بدورها الداخلي والخارجي الدولي، سوف تتخذ خطوة حاسمة، أو ستقرص الصين والولايات المتحدة أيدي بعضهما البعض. ربما سيكون هناك انقاسم في قمة النظام بين عناصر الطبقة الرأسمالية الحاكمة والمستويات الداعمة لها، بالنظر إلى الخطر على البشرية جمعاء، وانفصالها. وبالنتيجة، بدأت الثورة الفرنسية عام 1789 في قمتها بثورة الطبقة الأرستقراطية ضد المَلَكية، ثم انتشرت في موجات ثورية مُتتالية، كُلٌ منها قَلَبَ النظام، إلى بقية المجتمع. يُمكننا أن نرى انفجاراً صادراً عن الإنسانية، أشعلهُ عود ثقاب في مكان ما.

ولكني صراحةً، لا أرى أياً من هذا يحدث فيما يتعلق بمؤتمر غلاسكو نفسه، والذي من المحتمل أن يتميّز، للأسف، بما وصفتهُ الناشطة البيئية الشابة Greta Thunberg بـ "بلاه بلاه" وبعض الإحتجاجات الهامة. سيحدث الفعل الكبير، كما حدث في كوبينهايغن في عام 2009، حينما يُدرك العالم بأنهم "قد تم بيعهم عبر النهر" (المُصطلح الذي ظهر بالمُصادفة في تجارة الرقيق في الولايات المتحدة ويبدو مُناسباً تماماً فيما يتعلق بالمُصادرة الحالية لكوكب الأرض). على الأرجح، سيكون مؤتمر الأطراف 26 فشلاً كبيراً وسيتعيّن على الناس في كل مكان أن يُقرروا ما يجب عليهم فعله. من المحتمل أن يكون هناك المزيد من الحديث حول كيفية تقديم المُساعدة الدولية للبلدان الأكثر عرضة للخطر، مثل جُزُر العالم الصغيرة المُنخفضة. من غير المُرجّح أن يتحقق أي منها. يبدو أنهُ يتشكل ليكون خيانة أُخرى، والتي ستقع بالطبع بشكل أساسي على أولئك الذين يتوقعون الخروج من هذا القرن، وخاصةً على أولئك الأكثر ضُعفاً.

دعـــوا الكـــاتـــب يتنفّـــس هـــواء نقيّـــا

هل يمكن للكاتب أن يعيش في صخب الحياة الجديدة؟ هل يمكنه فعلا أن يتواجد على منصات التواصل الاجتماعي، والحياة الاجتماعية في الواقع؟ ويكشف الكثير من أسراره لمتابعيه، ليكسب مزيداً منهم، ويقضي يومياً عدة ساعات في ذلك الرّكض السريع لإثبات حضوره في تلك الشبكة المعقّدة من العلاقات الإفتراضية التي لا صمّام أمان لها.

د.بروين حبيب

هذه قائمة جديدة من المشكلات التي على الكاتب أن يتصارع معها، ويخوض قتالاً دائماً ليثبت وجوده شرط الإبقاء على حريته. متاهة عبثية قد تكون نهايتها وخيمة بالنسبة لمن يحلم ببيئة متناغمة تحافظ على ينابيع موهبته. يقول هنري ميللر: «يجب على الرّجل الموهوب أن يعيش على الهامش، أو أن يخلق على هامش حياته». كلام يبين مدى صعوبة الخيارين.

في عالم الأدباء نسمع كثيرا ذلك الوصف الذي يضعهم خارج المفهوم الطبيعي للبشر، إنهم أشخاص غريبو الأطوار، بعضهم تبرز عنده انحرافات خطيرة، مثل أوسكار وايلد، أو بودلير، أو آرثر رامبو وبول فرلان... البعض الآخر يكون لديه مزاج متقلب مزعج، أو بعض التعجرف أو ما شابه من سلوكات غريبة. قلّة هم "المعتدلون" لكن صفة الاعتدال عادة كأنها تصب في خانة اللاّ تميُّز.

بعيدا عن العرض الأكاديمي، قد تكون كل تلك الآراء صحيحة، فوفقا لدراسة حديثة فإن الأدباء على وجه الخصوص والأشخاص الذين يكرسون حياتهم للفن هم أكثر عرضة للإصابة ببعض الاضطرابات العقلية، والعديد من تلك الاضطرابات ناتجة عن التوتر والقلق خوفاً من عدم إنهاء العمل في الوقت المحدّد وفقدان الإلهام للقيام بذلك. كثيرون لهذا السبب عانوا من مشاكل الإدمان بأنواعها، وبلغ بهم التعب والمرض أن أصيبوا بأمراض عقلية فعلا.

أشهر هـؤلاء الكتاب على الإطـلاق همنغواي الذي ورث عن بعض أفراد عائلته جينات الإكتئاب والإنتحار. إذ اعترف أكثر من مرة أنه كان يعاني من اضطراب ثنائي

ارنست همنجواي

القطب، والاكتئاب والـذّهـان، كما اشتهر بنرجسيته الـزائـدة، ورغـم محاولة آخر زوجاته حمايته من نفسه، إلاّ أنه أطلق على نفسه النّار ببندقيته الخاصة يوم 2 يوليو/ تموز 1961 ولقي حتفه مباشرة.

أمّا فرجينيا وولف فقد كانت معاناتها من صنف آخر، وبـدأت باكرا في طفولتها حين تعرضت لاعتداء جنسي، وكانت مع مع تقدمها في العمر وإدراكها لفداحة ما تعرّضت له تكبر صدمتها، في العشرين من عمرها أصيبت بأول انهيار عصبي، ولم تشف أبدا من ذلك الجرح الذي أثار لديها أسئلة وجودية ضخمة، إضافة إلى مشاكل أخرى من تمييز جنسي إلى فقد بيتها في لندن خلال الحرب العالمية الثانية، في ربيع 1941 مـلأت جيوبها بالحجارة ودخلت النهر بالقرب من بيتها وماتت غرقا.

الكاتب الألمـاني العظيم هرمان هسه ألحقه والده بعيادة نفسية باكراً، بعد أن تكرّر هروبه من المدرسة وحاول الانتحار مرة وهو بعد في الخامسة عشرة، تعاطى الكحول ودخّـن بعض الممنوعات، عاش معاناة قدرية غريبة حتى في زواجه اتضح أن زوجته مصابة بالفصام كما أنجبا إبنا مريضا، أمّا كيف تجاوز كل تلك الأزمات، فلا بد أن عبقريته هي التي انقذته في النهاية

لأنـه كان يعي حجم مشكلته ومشكلة عائلته.

عاش خمسا وثمانين سنة، نال جائزة نوبل، ابتعد عن الكتابة في أواخر عمره لكن أجيالا من الشباب في العالم كله أحبت أدبه وتأثرت به.

إن كان هذا خيط الجنون الذي يجعل بعض الأدباء يعيشون حياة في منتهى البؤس لتفرز أدمغتهم كمًّا هائلا من العبقرية، فهو حتما الخيط الذي يتحوّل لعائق كبير لذويهم. فهم في الغالب يحتاجون لفضاءاتهم الخاصة، لعزلة ما، لمسافات تفصلهم عن الآخرين، دون أن تقاطعهم تماما، يسلكون مسارات في الحياة لا يسلكها الآخرون.

يقال إن طرق الأدباء والفنانين تنحرف قليلاً عن الـدروب المعهودة، وهـم في الغالب ينقادون لخيارات مختلفة تقودهم أولاً للمعابر النّفسية الخـطـيرة، إلى الوحدة في كثير من الأحيان، إلى الهزّات العاطفية العنيفة، إلى المرايا التي تكشف تشوهات الذات، ولا تفسير لتلك المغامرة التي لا تتوقف لعقل لا يعرف الاسترخاء.

وسواء تحدثنا عن همنغواي أو وولف أو هسه، أو آخرين، فالقلق واحد، والرّغبة في إصلاح اعوجاج العالم واحدة، بقي أن نعرف ما درجة تحمّل الأدباء لهذا الصخب الجديد الذي ملأ العالم من حولهم؟

مشكلة الكاتب اليوم تـزداد تفاقماً وهو يواجه جحافل من المؤثرين الذين يستغلونه بطريقة لا أخلاقية، ويستولون على ممتلكاته الفكرية لصنع شهرتهم. فيما يشعر بالعجز لاقتحام فضاءاتهم وإيجاد مكان بينهم.

حتى فسحة الكتابة التي يطلبها يملأها هؤلاء المهرّجون الجدد بضجيجهم. فما الخيارات التي بقيت لديه؟

المؤكّد أن الطّبع يغلب التطبُّع، وأن طبيعة الأشخاص التي تأقلمت مع معطيات العصر الجديدة، تشبه إلى حدّ ما البرمجة الجاهزة، هذه الفئة من الناس لم تجد فرصة للظهور فقط فيما سبق، أمَا وقد توفّرت اليوم فمن يوقفها؟ إنّه زحف تتاري حقيقي يكتسح كلّ ما يصادفه أمامه.

عن طبيعة الكُتّاب والشعراء على اختلاف جنونهم أو اتزانهم هم بحاجة لعشِّهم المعزول للكتابة، ولأقـلّ نسبة

فرجينيا وولف

هرمان هسه

ممكنة من الضّغط الذي يطالبهم بالظّهور والقيام بالتسويق لمنتجهم. هناك مفهوم عميق لدى أغلبهم أن الأدب ليس بضاعة أو سلعة مثل باقي السلع المطروحة في السوق للاستهلاك. ذلك أنّ "سوق الأفكار" يبقى الأغلى على الإطلاق، لأنّه يبني الإنسان من الداخل معنوياً، بالمادّة السحرية غير الملموسة، فلماذا يريد البعض حشره مع تجّار الوهم؟

نعم هناك جانب مضيء لهذا العالم الذي يسير بسرعة جنونية، وهو أنه أخرج كل شيء للعلن، لكن هل يلائم ذلك من تعوّد على تقسيم هذا العالم وفق مقامات النّاس؟

في مثال بسيط يجتمع في بعض الـبرامـج عـالم اجتماع وطبيب نفسي ورجل دين ومؤثر وشاعر، كيف يمكن لهذه الطبخة الإعلامية أن تكون منتجة؟ أحد الأصدقاء أخبرني أنّه ظلّ نادما على اطلالته التلفزيونية تلك لأنّ الهدف من البرنامج إثارة الناس بنقاش بيزنطي، وليس الخروج بنتيجة عقلانية لعلاج مشكلة. وهذا ليس كلّ شيء لقد وجد نفسه في مواجهة مع "السلطة الدينية" التي مثلها رجل الدين، ومواجهة فئة شاسعة من الذين لا يعرفون أهمية الشعر في حياتنا، وهي فئات شاسعة تنتفض ضد أي فكرة جديدة، ولنقل إن ما حدث لصاحبنا هو وضعه في فوهة مدفع، فهل سنلومه إن عاد لقوقعته أو ركض بعيداً حيث يمكنه أن يتنفّس الصعداء.

إن فكرة الاستمرار من أجل الاستمرار فقط فكرة قد لن تدمّر الكاتب فقط بل نتاجنا الأدبي القادم. أقرأ ما باح به جورج أورويل ذات يوم لصديقه آرثر كويسلر مشبهاً نفسه بالبرتقالة المعصورة بسبب استنزاف الصحافة له، وأتخيّل بشاعة ما عاشه ويعيشه كتاب آخـرون تحت ضغط مطالب لا تنتهي كالتي وصفها قائلا: «يريدون مني أن أحاضر لهم، أن أكتب كتيبات، أن التحق بهذا وذاك....إنّك لا تعرف كم أتوق لأن أكون حرًّا من ذلك كلِّه ويكون لدي وقت للتفكير مرة أخرى» صادف أن كان هنا في قمّة تألقه بعد نجاح كتابه «مزرعة الحيوان».

أورويل نفسه عبّر عن مأساته تلك في روايته "قليل من الهواء المنعش" متقمصا شخصيته الرئيسية التي تواجه الملل والفراغ وندرة الشّغف وكثرة الأعباء، ثم ذكريات الشباب الذي مضى، وأخيرا المواجهة الوحشية مع التحوُّل الذي لا يرحم للعالم والذي لا يستنزفه حتى آخر رمق ويحرمه حتى من هواء نقي يتنفسه.

لا شيء يدفع الكتّاب والشعراء والمبدعين إلى الجنون إلا تلك الطريقة في تطويقهم ومحاصرتهم بأعمال تأكل وقتهم وطاقتهم دون أي مردود لها، وهو بالضبط ما تبرع فيه وسائل التواصل الاجتماعي دون هوادة.

تخريف: لم يستدل عليه

زهراء المنصور

كل عرض مسرحي هو مغامرة بالضرورة، مغامرة يقودها المخرج محمَّلاً بمجموعة من العناصر التي عمل على صقلها، بدءاً من قراءة النص، وحتى تقدير الجمهور في نهاية العرض؛ بتصفيق حار، أو تصفيق مجاملة. ولأنه ليست كل المغامرات ناجحة، لكن كلها متعبة ومؤثرة، لابد أن نتحصل دروساً وعلامات، ونحتفظ بكل جانب إيجابي اكتسبناه أثناء المغامرة، والحرص على إعاده تشغيله مرات ومرات حتى يبقى علامة مضيئة لكل من يقدَّر له أن يراها وهو يعبر الحياة.

في مسرحية "تخريف"، من تأليف وإخراج حسين العصفور، وهي عتبة الجسارة الأولى في رفع الكلفة بين مهمتين أساسيتين في العمل الفني، ذلك أن هذه المهمة الواحدة منهما تحتاج إلى تفرغ، وتعميق وإعادة الفكرة مرة بعد أخرى، وهدمها أو بنائها مراراً، بناء على رؤية المخرج، أو مشاهدة المؤلف للبروفات التي قد تستدعي منه إعادة وتعديلاً. وهذه إشكالية كبيرة في عالم المسرح، قليلون جداً من يجيدون الجمع بين المهمتين، ليس لخلل في المنجز السابق كما في حالة العصفور، إذ تشهد معظم أعماله السابقة كمخرج، بأنه من أنبه الموجودين على الساحة المسرحية. فهو فنان حقيقي، يثقف نفسه بالقراءة المعمقة، والاطلاع الهادف، خاصة عند إقدامه على تجربة مسرحية جديدة، وهذا جعله في مكانة مميزة يستحقها من مجمل أعماله؛ مخرجاً وممثلاً أيضاً، ومؤخراً كمؤلف له نص آخر ينافس به من لهم باع في الكتابة المسرحية.

من أجل كل هذا وأكثر، كان سقف التوقعات عالياً بهذا العمل، بعد الانقطاع للأسباب القسرية المتعلقة بفترة الجائحة، وأيضاً لمجمل الأعمال المسرحية البحرينية التي تتناقص وتتقلص تباعاً للأسباب الأخرى، وأيضاً لأن هذا العمل عودة مقدرة للفنان أنور أحمد بعد انقطاع سنوات طويلة عن الخشبة كممثل، وبعيداً عن انشغاله الإداري بالمسرح. ومع أحمد فنان ناضج ومتمكن "دائماً" في كل أدواره، هو حسن العصفور، الذي يحمل سجله المسرحي عناوين جادة، وأداء متفرداً لا يقارن بآخرين سبقوه للمجال. والفكرة في أن هذين الممثلين هما شخص واحد في شبابه وفي الكبر. وحتى يكتمل المربع، تأخذ نورة عيد، وأسماء الذوادي – اللتين تبشران بوجود وتوفر ممثلات مسرحيات جادات في البحرين– دور الزوجة شابة وعجوزاً أيضاً، إذ يأتي النص على معاناة حقيقية للممثل المسرحي في أنه "لا أحد" المثقلة بالتأويلات!

أي أن المتلقي أمام شخصيتين: ممثل مسرحي وزوجته، وانعكاسهما في شبابهما عبر شخصيتين أخريين، وعلى المتلقي فكّ الاشتباك الحاصل في الحوار لمعرفة طبيعة العلاقة بين الممثلين الأربعة متطابقي الشكل في توحيد اللون الأسود المتمثل في الزي. لكنه الالتباس الأول، لأن الحوار في أوله لا يمنح معنى الشخصية وانعكاسها، والسؤال يزداد إلحاحاً مع تقدم العرض: ما علاقة كل هؤلاء ببعضهم؟

فيما يقوم البرلوج أو الاستهلال الذي يحدد السياق الأولي، بإعطاء تعريف للشخصية الرئيسية "لا أحد"، أو هكذا تمت تسميته كما يقول هو عن نفسه. فالمسألة متعلقة بجانب وجوديّ يخصّ هذا الممثل، تتضح في مناجاته: "يا الله.. أعِرني قليلاً من الوقت والجلد. فهذه العربة باتت حملاً ثقيلاً، وأنا حتماً سأصِل، وحتماً سأكون..". يفقد بوصلة التفكير ويتساءل: "ماذا سأكون؟ ماذا سأكون؟ لا أعرف، ولكني سأصل، وسأكون، ما دام لي ساقان تحرثان الأرض بحثاً عن جواب". هو ذاته لا يعرف اتجاهه، ولا أين سيكون ماضيه، وحاضره، ومستقبله، حتى حين ذهب لخطبة محبوبته من

والديها. فإجابته المعتدلة على أسئلتهما "التقليدية" غير مرضية، ولا ذات معنى. هما لا يفهمان أن "المنتصف" انتماء؛ لا هنا ولا هناك، ليس يسارياً ولا ينتمي إلى اليمين. فكيف تعرف وجهته أصلاً، حتى وإن لم يكن من اهتمام الوالدين معرفة اسمه؟!

المهم هو موقعه في الحياة، وعمله المتأمَّل أن ينقل ابنتهما إلى مستوى آخر أعلى، كونه "فناناً" حتى لو على درجة موظف صغير. ومفردة "فنان" قد تبدو مغرية لبعض الأسر والمجتمعات؛ قد يكون فناناً تشكيلياً، أو موسيقياً، أو ممثلاً معروفاً في السينما والتلفزيون. لكن في المسرح الموضوع مختلف، لأن جمهوره محدود، ولأن المسرح يعمل بمعايير ضيقة للجماهير. لذا فإن أغلب ممثلي المسرح المعروفين لدى كل الناس هم ممن يعملون في مسرح معين يفتح شباك تذاكره في مواسم معينة، ويقدم وجبات كوميدية قصيرة المدى ليسلي جمهوره على مدى ساعتين وأكثر، ويودعه على أمل اللقاء به في الموسم القادم.

لا شك في أن نيّة العرض المسرحي "تخريف" كانت أكثر من طيبة، في استعراض جزئية ليست غائبة بالكامل، بحكم وجودها وواقعيتها، لكن يحسب لها التناول، وإن شاب الحوار الكثير من المباشرة التي تؤذي أي عمل فني، وتسطّح من المعنى المقصود، وأيضاً الكثير من الجمل الصالحة

للاقتطاع والاقتباس. وحتى في مثل هذه القضايا، لا بد من وجود حيل فنية قادرة على عرض مفهوم ما، دون التوغل في الخطابية، وترديد جمل بأشكال مختلفة تعبر عن المعاناة، والألم، والخسارة، وضياع الوقت والعمر معاً، لأن الأمر يبدو مثل قراءة نعي دون أن يكون لهذه القراءة مردود سوى البكاء وجلب المزيد من الحزن، وربما بعض التطهير الأرسطي غير المكتمل!

وعلى هذا النحو، فإن من يهوى القراءة مثلاً يبذل لشراء الكتب، ويستقطع من أجلها أوقاتاً طويلة في حياته، وهذا حال أي شغوف بهواية/ مهنة، أو حتى ميل لشيء ما. فلِمَ على المسرحيين –رغم معاناتهم التي لا يبالغون فيها حقاًلا– أن يظهروا هذا الجانب فقط من قلة التقدير، وانحسار الأضواء، والمقارنة بينهم وبين العاملين في الفنون الأخرى؛ الذين لهم معاناتهم أيضاً، ولكن لهم الوهج الذي يمنحه الفن لصاحبه! لهم المتعة الكاملة في ثواني التصفيق بعد العرض؛ تقديراً، وامتناناً، وإعجاباً، ولهم جمهور محدود مقارنة بجماهير الدراما الأخرى، لكن لهم مكانة عميقة محفورة، ويكفي أن يشار إلى ممثل بارع يخطف الأبصار بأداء محترف في التلفزيون أو السينما على أنه قادم من "المسرح"!

فلِمَ علينا أن نستحضر الحالة البكائية المستمرة في حال اختيار مسار حياتنا، أو جزء منه في المربع الذي أحببناه وأعطينا فيه بصدق، والذي لا بد أنه أعطانا – ولو على شكل فتات – نعمة إظهار ما لدينا لآخرين ينتظرون ما نقدمه؛ ينال استحسانهم، أو حتى استياءهم. فمسألة أن يكون العمل الفني الذي اخترناه محل رؤى من قبل الآخرين، هذا لب المسألة كلها. الحزن الحقيقي هو أن يكون العمل الفني لا جدوى منه، بمعنى أنه لا يحقق ولا يقترب من جمهور يشاهده، فيتفاعل معه، ويثار، ويثور، ويقرر، ويمضي لأن عملاً قد أشعل فيه أفكاراً مختلفة، لامسته ودفعته للتغيير من نفسه، أو حياته، أو مجتمعه. والحزن أن يمضي العمر في ترهات يقنع القائم بها نفسه بأنها قيّمة، لكن "الآخرين" لا يقدّرون، ومع ذلك يستمر هذا الحزين في عطائه الذي يذهب هباءً مع أول ريح تنثره. أليس الأجدى مراجعة النفس من أجل تجويد العمل وتقديمه في أفضل صورة ممكنة، أو البحث – بجدية – عن أساس المشكلة، وهي عزوف الجمهور عن المسرح بشكل عام، والبحث أيضاً عن سبب استمرارية المسرحيين في مجال يتردد كثيراً أنه بلا جدوى؟!

أما ما بعد المعنى، وحين نأتي إلى تحليل الجانب الفني، سيكون المتفرج في مواجهة قطعة ديكور وحيدة، وهي العربة التي يجرها بطل العرض، بكل الحمولة المعنوية التي تحوي الكتب، والأزياء، والذكريات، وكل الجوانب الحسية التي تتبعه كممثل يحمل ذاكرته وحيواته المتنوعة التي عاشها في أدواره، وهذا الاختيار لصالح المعنى بالطبع، لولا ثقل القطعة المذكورة كحمولة كان على الممثل جرها في الاستهلال وفوقها الشخصيات الأخرى، وهو كان يشعرنا بهذا الثقل حتى تصلنا بفكرة الثقل المعنوي أيضاً، لكن من الواضح أن تصميم العربة نفسها لم يكن بالمواصفات الفنية المطلوبة التي تسمح بحرية الحركة؛ بحيث يتم جرّها بسهولة في مواقع أخرى.

وربما أيضاً بسبب الثقل، بقيت العربة في منطقة upstage center وهي حسب تقسيم مناطق التمثيل على خشبة المسرح منطقة ضعف تستخدم لأغراض محددة، لا أن يتم الاعتماد شبه الكلي عليها. ما حصل في "تخريف" أن حركة الممثلين كانت متوزعة بين المناطق الأخرى حسب الحوار، لكن الاعتماد الأكبر كان حيث موقع العربة، وهو مؤثر في قوة التواجد/ تأكيد المعنى/ حضور الشخصية، ومن ناحية تقنية يؤثر على مستوى صوت الشخصية، وبالتالي النبرة.

ومن باب التقارب لشخصيتي الممثل المتجسدتين على الخشبة أيضاً، قام العصفور بارتداء شَعر مستعار على اعتبار أن يكون هذا قريباً للشخصية التي يمثلها للبطل وهو في سن أصغر. هذه التفصيلة في شكلها لم تكن مناسبة على الإطلاق على وجه الممثل. ومن يعمل في مجال التجميل، في الدراما تحديداً، يجب أن يكون دقيقاً في الاختيار، للشَعر أو لأي إضافة أخرى، لأنها تمثل شخصية محددة، ولا تكون بهدف التجميل، خصوصاً على خشبة المسرح التي تختلف كلياً عن السينما والتلفزيون. ولأن المتلقي في المسرح اعتاد على الشكل المبالغ فيه ضمن الإطار الكوميدي –غالباً–، لذلك تأخذ هذه التفصيلة منحى منفصلاً عن الشخصية التي تعرض معاناتها. وهناك مسافة محسوسة بين شكل الشخصية وما تقوله من حديث يفترض أن يصب في الوجدان. وتقنياً؛ هذا التطابق الشكلي بين الشخصيتين غير ملزم! خصوصاً في حال عدم العثور على ممثلَيْن قريبيْ الشكل من بعضهما – وهذا وارد– فيمكن الاستعاضة عن الشكل بأدوات أخرى أتصور أنها غير عصيّة على مخرج فنان مثل العصفور.

"تخريف" عمل مسرحي لا يختلف اثنان أنه ذو مكونات جيدة، لكن ثمة خطأ في مقدار هذه المكونات أو في خلطها، أدت إلى أن يظهر في مذاق آخر غير المعتاد، وبلا إضافات سوى منية النفس أن يكون عملاً يستحق المشاهدة وإعادة العرض بعد كل هذا الغياب. ولأن المتلقي اعتاد الجودة من القائمين عليه بمختلف مواقعهم، فمن حقه أن يطالب بنفس ما جاء على لسان الممثل في أن يعرّي، ويصحح، ويكتشف، ويسأل، ثم يعيد السؤال، حتى يعاد الإبداع إلى نصابه، فيكون التصفيق في النهاية حقيقيا تقديراً ومحبة للمكانة المسرحية التي تستحق منا هذا وجوباً.

«حداثة ظهرها إلى الجدار» ..
كتاب موسوعي يجيب على الكثير من الأسئلة

بشوق وترقب ولهفة قرأت كتاب حسن مدن (حداثة ظهرها إلى الجدار) الصادر حديثًا عن دار الرافدين والذي يقع في ٢٩٥ صفحة من الحجم الكبير إضافةً للمصادر والمراجع العديدة، والتي أضافت لتلك الصفحات عشرين صفحة اخرى، واحتوى الفهرس على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة وخلاصات وتحديات، إضافة إلى مدخل استرسل فيه مدن كثيراً.

حميد الملا

لا شك أن الجهد المبذول لكتابة هذا المتن كإن كبيرًا جداً بحكم تعدد تلك المراجع وانتقائها بعناية لتصب في موضوع الكتاب وأهداف الكاتب وانشغالاته. فانشغال حسن بالتحولات الثقافية في الخليج العربي ليس جديداً كما يشير في المقدمة؛ فقد كانت له أوراق ودراسات سبقت إصدار هذا الكتاب، ولكن من أجل التوسع وتتبع مسارات الثقافة في الخليج ذهب بعيداً ليستخلص نتائج مهمة استطاع بها أن يبحر عميقاً في مدلول الثقافة وأهميتها ودورها، ورؤية المشتركات بين بلدان منطقة الخليج العربي والتأثير والتأثر بثقافات أخرى لكسر العزلة كما سماها عن المحيط العربي، إلى جانب تاثير الهند على النخب الثقافية الأولى بحكم توجههم إليها.

يتناول الكاتب الحداثة من منظور التفريق بينها وبين التحديث، ويستند في ذلك إلى ما ذهب له سعد الله ونوس من أن الحداثة التي داهمتنا هي (حداثة برانية، وليست جوانية)،لأنها لم تنشئ في تربتنا العربية، أما التحديث فليس أكثر من إدخال التّقنية والمخترعات الحديثة، وإن مجتمعاتنا ما زالت بعيدة عن الحداثة العقلية.

في هذا الكتاب بالغ الأهمية يعرج حسن مدن على الدور التنويري الذي قامت به القاهرة وبيروت ودمشق وبغداد في صنع ميراث الحداثة العربية، ويشير في ذلك إلى مناخ الانفتاح وحرية النشر ودورهما (في تعميم المؤلفات والكتب الحاملة لأفكار الحداثة). وهنا يؤكد على الأدوار المهمة لرفاعة الطهطاوي والمفكر الحداثي طه حسين ومشروعه الفكري الذي (مازال حاضراً حتى اللحظة وسيبقى الدليل والمرشد للمستقبل). في عالم متعدد الثقافات، من الطبيعي أن يحدث تلاقح وتنافر في ذات الوقت بين القديم والجديد، فالصراعات المجتمعية على أشدها وليست دول الخليج بعيدة عن هذه الصراعات وانعكاساتها، فمسار الحداثة من الطبيعي أن يكون معقداً، وما أحدثه اكتشاف النفط من تحولات هيكلية زاد من هذا التعقيد والإرباك.

فالحداثة في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية (ممتنعة) حسب توصيف باقر النجار الذي يوافقه عليه مدن لأنها حسب تعبيره حداثة ظهرها إلى الجدار. في الفصل الأول يتطرق الكاتب إلى أدب الجزيرة العربية وإلى العزلة التي واجهتها إلى أن جاء الإسلام ليكسر هذه العزلة بمفهومها النسبي، حيث كان الشعر الجاهلي، وكان العرب يؤلفون شعرهم ونثرهم بلهجة قريش (لأنها أفصح اللهجات، فضلاً عن أن سدانة هذه القبيلة للكعبة كتب للهجتها السيادة). فبظهور الإسلام وتوحيد الجزيرة العربية وانطلاق الفتوحات وانتقال المركز الحضاري إلى الشام ومن ثم بغداد والمغرب العربي والاندلس والقاهرة مما أفقد الحجاز مركزها، كل ذلك تولاه الكاتب بالشرح المفصل وبصورة تحليلية دقيقة مستندًا إلى العديد من المصادر، ووثق بذلك مرحلة مهمة من تاريخ الجزيرة والخليج حتى تأسيس المملكة العربية السعودية والأحداث المرافقة لذلك من حروب ونزاعات وحركات دينية وسياسية كحركة محمد بن عبد الوهاب الدينية والإرهاصات الناتجة عن ذلك، وأتى عليه بشكل يدعو إلى الثناء على هذا الجهد المميز.

في الفصل الثاني من الكتاب يرصد التحولات في مجتمعات الخليج العربي قبل اكتشاف النفط،ويعرض في هذا الفصل قبل ذلك حال منطقة الخليج من ناحية تاريخية، حيث أظهرت التقنيات الأثرية تأثرها بحضارة وادي الرافدين، ومن ثم تكالب الغرب على المنطقة كالبرتغاليين والهولنديين والانجليز والفرنسيين. فالمنطقة لم تكن قفراً من الثقافة والأدب في تلك الفترة كما يرصد مدن،ف كانت الأشعار خاصة شفهية ومدونة، والأمثال الشعبية والحرف، وكان كل ذلك قبل اكتشاف النفط. كما أن مدن توصل في هذا البحث بأن الثقافة في الخليج ذات قواسم مشتركة رغم وجود الخصوصيات والفوارق بينهما، ويذكر هنا سيرة عدد من الادباء والمبدعين الخليجيين كالشاعر إبن المقرب العيوني المولود في الإحساء، وخالد الفرج من الكويت، البحريني عبد الرّحمن المعاودة والعُماني عبدالله الطائي.

وفي معرض التطرق للمؤسسات الأهلية ذات الطابع الوطني الشامل العابر للطائفية والقبلية يعدد طائفة منها كالديوانيات والمساجد في الكويت وهي أمكنة يجتمع فيها النخبة من المثقفين قبل قيام الأندية والمنتديات الثقافية، وكان منتدي الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة في المحرق أول منتدى في مطلع القرن العشرين. أما عن الأندية فكان هناك نادي إقبال أوال والنادي الادبي الإسلامي، النادي الأدبي في المحرق والمنتدى الإسلامي في المنامة.

كما أن مدن إلى جانب البحرين تطرق أيضاً في هذا الكتاب إلى حال الأندية والمنتديات الأخرى في دول الخليج الأخرى وكيفية نشوءها وتطورها وبطبيعة الحال لكل نادٍ قصة ودور ورواد وتوجهات شرحها الكاتب بالتفصيل مستندا إلى العديد من المراجع التي تعزز ما تم عرضه وما ذهب إليه. وفي هذا المضمار لم ينس أيضا دور المدارس ونشأتها وبدايات عملها ومؤسسيها والدور الذي لعبته في كل بلد من بلدان الخليج العربي. وكما كل ثقافة تنشأ وتتطور لابد وأن تكون لها رافعة فقد لعبت الصحافة العربية التنويرية هذا الدور(حيث كانت تلك المطبوعات تأتي مع التجار والسفن المارة بعد افتتاح قناة السويس في عام 1869 وانتعاش حركة الملاحة بمياه الخليج، وأتت الصحف من بلاد الشام بعد إنشاء الخط الصحراوي بين دمشق وبغداد عام 1924).

جاء الفصل الثالث تحت عنوان – الهند نافذة الخليج الثقافية الأولى على الآخر – ليقول بأن الدور الكبير للهند الذي لعبته حضارة وثقافة في البواكير الأولى لبلدان المنطقة وتأثيرها على الرعيل الأول من أهل الأدب والثقافة كان كبيراً، فكان السفر والإقامة للمتمكنين مالياً متاحاً ليجدوا فيها (نافذة على ثقافة أخرى غير ثقافتهم أثرت معارفهم).

كما أن للهجرة الهندية إلى بلدان الخليج العربي تاريخاً يمتد طويلاً لأكثر من قرنين، وهنا يشير الكاتب إلى تلك العلاقات الممتدة في مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية وغيرها، والدور المهم الذي قامت به العمالة الآسيوية في برامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية. ونتيجة لتلك الهجرات والهجرات المعاكسة أسس التجار العرب جمعية لهم عُرفت باسم (الجمعية العربية الهندية). في هذا

الباب يشرح مدن مطولا تاريخ تلك العلاقة وما تمخضت عنها من زيارات لمسؤولين ومفكرين ومنفيين خليجيين وعرب إلى الهند واستقبالها لهم، والشخصيات الخليجية التي عاشت هناك من شعراء وأدباء وفنانيين ...الخ .

الفصل الرابع وهـو الأخـير يركز حسن مدن في هذا الفصل على المثقفين في البحرين ودورهم في معترك التغيير، ويعتبر بأن هنالك ثلاثة أجيال من المثقفين، هي:

1-الجيل الإصلاحي ذو النزوع الإسلامي
2-الجيل القومي ذو النزوع العروبيّ
3-الجيل الثوري ذو النزوع اليساريّ

الا إن هذا التقسيم كما يذكر مدن لا يخلو من تداخل أو تشابك بين تلك الأجيال الثلاثة، ويشير الكاتب إلى إن أبرز مثقفي الجيل الأول كان ناصر الخيري، فقد كان شجاعاً في مقارعة (ما عدّه معوقاً للتجديد والتحديث، وفي الدعوة إلى التحرر من أسر القيود الموروثة لا في عالم الفكر والثقافة وحدهما، وإنما في السياسة أيضاً). أمّا الجيل الثاني القومي ذو النزوع العروبيّ فقد نشط إبان المد القومي العربيّ مع ثورة عبدالناصر، بخلاف الجيل الثالث ذي النّزوع الثوري اليساريّ والذي تجاوز سابقه من خلال تأثره بالفكر الماركسي واليساري عامة ومثال على ما ذهب اليه تأسيس جبهة التحرير الوطني في منتصف الخمسينيات. وبكثير من الشرح والتفصيل يؤصل مدن لتلك المراحل من التطور الحاصل للافكار والحركات في البحرين استناداً للتطورات في مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في الخليج أو الوطن العربي والعالم.

من الظلم أن نكتب مقالاً نحيط بكل ما جاء في هذا الكتاب الضخم وبما حواه من معلومات، وعلى هذا الآساس أدعو المهتمين من مثقفين وسياسيين وأدباء لقراءته لما فيه من معلومات ثريّة ومهمة وعميقة، وبالخصوص المعلومات التي لم نكن على معرفة بها عن الوضع الثقافي والسياسي إبان الاستعمار.

كتاب موسوعي يجيب على الكثير من الأسئلة من مختلف الجوانب الثقافية على وجه الخصوص، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة الخليج العربي. يمكن لهذا الكتاب أن يبقى مرجعاً للمهتمين لما فيه من معلومات موثقة من مراجع وكتب ومجلات توثق للمحطات التي كتب عنها الدكتور حسن مدن في هذا الكتاب الموسوعي والـذي أطلق عليه إسماً جميلًا ومعبراً: "حداثة ظهرها إلى الجدار".

لأنهم لا يحبون قصائد الحب

فاطمة محسن

لأنهم لا يحبون قصائد الحب
سأكتب عن الأفاعي التي تلتف حول جسدي لتمتص حنيني
سأكتب عن آله الحرب الجديدة
وعن الطفلة التي خنقتها لعبة القلق
الطفلة التي كانت تلعب (السلنقوه) في حارة النعيم
الطفلة التي ركضت للبحر
كي تفر من سيوف القبيلة
الطفلة التي كتبت قصيدة مخنوقة وضعتها في زجاجة لكنها لم تجد البحر
لأنهم لا يحبون قصائد الحب
كتبوا على جداري "ذاتية «
كي يعرف الجند مكاني
لأنهم لا يقرأون قصائد الحب
عجنوا الحروف بشظايا غامضة
كي يقتلوا الشوق
لأنهم لا يعرفون حبيبي
ينظمون إضرابا عاما عن القصيدة الأنثى
ويجلدونها أمام محكمة الكره بدعوى النشوز
ثم يعيدونها لبيت الطاعة
كي تصبح قصيدة جارية
لأنهم لا يحبون قصائد الحب
يرفسون الدفاتر
لمرمى النسيان

قراءة في كتاب «حداثة ظهرها إلى الجدار»

الكتاب من تأليف د. حسن مدن وصدرت طبعته الأولى مؤخراً في أكتوبر ٢٠٢١. يضم الكتاب ٣١٦ صفحة من القطع الكبير، ويتناول كما ورد في عنوانه الفرعي التحولات الثقافية في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية. ويأتي كما ذكر المؤلف في مقدمته حصيلة انشغال ليس بجديد لديه بالتحولات الثقافية في منطقة الخليج العربية، فقد أعدَّ حول ذلك بعض أوراق العمل وكتب عشرات المقالات، وأبرز تلك الأوراق «طه حسين وجزيرة العرب» التي شكلت نواة الفصل الأول في الكتاب.

فوزية مطر

أول ما يلفت في هذا المؤلَف التنوع في محتوى أجزائه وفقاً لما ارتآه المؤلِف هاماً في الاحاطة بالتحولات الثقافية في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية والعوامل المؤثرة في تلك التحولات، كدور الهند شرقاً وانعكاسات النهضة «الحداثة» العربية غرباً، دخولاً في غور تاريخ التشكل الثقافي في الجزيرة العربية منذ عصر ما قبل الإسلام إلى تأسيس المملكة العربية السعودية. ثم الانطلاق لتتبع التحولات الثقافية في المجتمعات الخليجية ما قبل النفط، توجهاً لخصوصية الحال البحرينية ودور مثقفيها في التغيير، انتهاءً بما استخلصه المؤلف من تحديات وخرج به من خلاصات.

ما يلفت أيضاً في مادة الكتاب الكم الكبير من المصادر والمراجع التي اطَّلع عليها المؤلف ووظفها في تعزيز الأفكار والرؤى التي تضمنها مدخل كتابه وفصوله وخاتمته، سواء ما ورد في متن الكتاب من نصوص مقتبسة وأفكار مستوحاة، أو ما ورد في هوامشه التي تنوَّع التوثيق فيها بين اضافات شخصية للمؤلف واقتباسات تفصيلية من المصادر والمراجع.

وما يلفت ثالثاً الجهد الملموس الذي بذله المؤلف لتسليط الضوء على مظاهر التحولات الثقافية في بلدان الخليج العربية الست، ولإظهار خصوصية بعض التجارب والتحولات الثقافية التي مر بها هذا البلد أو ذاك. ولتغطية ذلك أتحفنا المؤلف وأضاف لمعارفنا بكم كبير من المعلومات حول بلدان المنطقة تاريخياً وثقافياً بالولوج في تفاصيل بعضها. وليس ذلك بالأمر البسيط ولا السهل، بل نحسب أنه تطلّب من المؤلف جهداً كبيراً مضاعفاً. لذا يسعنا القول إن هذا الكتاب مؤلفٌ خليجيٌ مرجعيٌ عامٌ وشامل يتناول تجربة النهضة الثقافية في عموم بلدان الخليج العربية، ذلك لا ينفي حقيقة أن قطر لم تنل نصيبها بما يكفي لرصد التحولات الثقافية التي جرت في مجتمعها.

مدخل الكتاب المعنون ب «نحن ومخاضات الحداثة» فصلٌ قائمٌ بذاته كونه لا يقتصر على التطرق لمورد المؤثرات العربية الأولى في التحولات الثقافية في دول الخليج العربية فحسب، وإنما أيضا لأن المؤلف طرح فيه رؤاه وتحليلاته الشخصية وحتى استنتاجاته، حتى أن أجزاء من هذا المدخل تصلح – بتقديرنا – لأن يُختتم بها الكتاب كحصيلة استنتاجات المؤلف.

في المدخل إسهاب في طرح رؤى متعددة في التأريخ للحداثة العربية كاعتبار الحملة الفرنسية على مصر بوابة للنهوض الثقافي العربي، في حين يرى بعض المفكرين أن العلاقة بين العرب والغرب كانت دائماً موجودة ومتواصلة. ويربط البعض بدء النهضة العربية بعهد الإمبراطورية العثمانية وهيمنتها على المنطقة العربية. وهناك من يعيد الفضل إلى دور محمد علي باشا في النهوض بمصر وتأثيرات ذلك على الجوار العربي. كما ينوِّه المؤلف بدور رفاعة الطهطاوي وكتابه «تخليص الابريز في تلخيص باريز» في وضع اللبنات الأولى لطرح إشكالية النهضة مستنداً في ذلك على ما ذهب إليه كل من سعد الله ونوس ولويس عوض.

يتضمن مدخل الكتاب استعراض المؤلف لعدد من الرؤى حول مفهوم الحداثة، فقد أمتعنا ووسّع أفقنا بعرض مختلف الرؤى حول الحداثة مما طرحه المفكرون العرب: الشيخ محمد عبده، طه حسين بمشروعه الحداثي، جابر عصفور، علي الوردي، محمد أركون، الزواوي بغوره ومالك بن نبي، بالإضافة لسجالات أحمد الضبيب وعبدالله الغذامي.

بالمقابل لم يتوقف المؤلف عند مفهومه الذي يعتمده في الكتاب لمصطلح الحداثة، أو لأي الرؤى المطروحة حول المصطلح ينحاز. ولذلك أهمية قصوى أخذاً في الاعتبار أن عنوان الكتاب الأساس يتضمن مصطلح الحداثة، وعنوانه الفرعي يتناول مصطلح الثقافة. وما يستدعي تحديد المفاهيم أن الجدل لا يزال دائراً حول الحداثة والتحديث، كذلك فالمعنى العام والشامل للثقافة من الاتساع بحيث يفوق الجوانب التي غطاها محتوى الكتاب. فإن زعمنا أن الحداثة تعني الجِدة وابداع الجديد، والتحديث يعني العصرنة وتحديث القَديم، وإن كان للثقافة عناصر مادية وعناصر معنوية، فيحق السؤال: أيها اعتمد المؤلف. الملموس في سياق محتوى فصول الكتاب بالنسبة للتحولات الثقافية هو العناية بالجانب الأدبي وأحياناً الفني سواء في رصد التحولات أو في طرح نماذج الشخصيات البارزة.

على هامش ذكر المؤلف لأمسية شعرية حضرها جمهور غفير نسائي- رجالي أقيمت في سنة 1970 بالبحرين يصل لخلاصة هي: أن حدث الأمسية ما كان يمكن بلوغه إلا بعد عمل شاق وجهد دؤوب ومعارك أدبية وثقافية، وأن مجتمعات الخليج لم تتطور بمعزل عن محيطها العربي. وبتقديرنا وإضافة على ذلك فإن الظروف الموضوعية للمجتمع البحريني كانت مهيأةً لحدث كذلك ولغيره، كان الشارع البحريني مهياً بمستوى وعيه الثقافي والوطني والسياسي في تلك المرحلة التاريخية.

تحدث المؤلف عن الحقبة النفطية وآثارها المحورية في بنية الاقتصاد الخليجي ومجمل التحولات الاجتماعية والتكوين الثقافي والنفسي للبشر، في الوقت ذاته أكد على أن بلدان الخليج العربية كانت تعتمل فيها ارهاصات منوعة للحراك الثقافي ودور المثقفين ما قبل المرحلة النفطية، وقد اهتم بعرض مظاهر ذلك في بقاع الخليج.

مع تثمين الحراك الثقافي ما قبل الحقبة النفطية والذي كان انعكاساً صادقاً لمستوى تطور كل بقعة خليجية اقتصادياً واجتماعياً، يجدر التنويه بأن الخليج ما قبل النفط غيره ما بعده، هما حقبتان مختلفتان بالنظر لمجمل التحولات في المجتمعات الخليجية، اكتشاف النفط وبدء صناعته كان محطة فاصلة بين حقبتين بما في ذلك التحولات الثقافية.

أشار المؤلف لأهمية التحول من المحلي في الثقافة إلى الوطني متطرقاً لأهمية التراث الشعبي الثقافي وحمله لأبعاد اجتماعية يمثلها. المؤلف –بظننا– لم يشبع فكرة التفريق بين المحلي والوطني في الثقافة، لم يَجرِ التفريق بينهما بالوضوح اللازم، وربما احتاج الأمر لأمثلة تجلي الفكرة.

تطرق المؤلف لأثر تشكُّل الكيانات السيادية الوطنية في تشكيل ثقافة وطنية، موضحاً وضع دول الخليج العربية حيث اصطدمت الدولة الحديثة بالبنى التقليدية ونفوذها كالقبيلة أو العشيرة أو الطائفة. وذكر أنه في بلدان الخليج العربية لم يترتب على الاستقلال تغير في الأنظمة، فلا نقول قبل الاستقلال وبعده بل قبل النفط وبعده. وهذا ما يؤكد أن اكتشاف النفط وبدء صناعته كان هو المحطة الفاصلة بين حقبتين من التحولات في المنطقة بما فيها الثقافية. من جانب آخر فدول الخليج العربية دولٌ جديدة ككيانات سيادية وطنية، لا توجد هنا الدولة العميقة بمؤسساتها ونظمها الراسخة، كما لا توجد الدولة الديمقراطية، ما يوجد هو تجارب لديمقراطيات وليدة أمامها عقود طويلة لتكتمل.

بيَّن المؤلف أنه بعد النفط جرى انجازٌ كبيرٌ للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية لكن بقيت هوة كبيرة بين تلك النهضة والتحول الثقافي التراكمي، مشيراً إلى شيوع أنماط سلوكية وثقافية مشوهة كالثقافة الاستهلاكية وازدراء قيمة العمل والاعتماد المبالغ فيه على العمالة. هنا يجدر التأكيد على أن التحولات الثقافية في المجتمعات تأخذ مكانها في سيرورة بطيئة لا تضاهي سرعة المتغيرات الاقتصادية وتطور مستوى البنى التحتية. كما أن تدفق الثروة وحياة اليسر في أي مجتمع أو أي جماعة أو حتى أي عائلة يطبع معيشتها بمظاهر التمتع بالثروة، وهذا ما حدث في المجتمعات الخليجية.

وبالنظر للحظة الخليجية الراهنة، فإن علينا اليوم أن نناقش مرحلة ما بعد الطفرة النفطية واتجاه الدولة الريعية نحو الأفول، أي العصر الحالي (القرن الحادي والعشرين) بما له من سمات وما يحتضنه من تأثيرات ظواهر أخرى كالعولمة وثورة المعلومات والتطور الهائل في معطيات شبكة الانترنت ومختلف وسائل التواصل الحديثة عبرها. هذه التأثيرات باتت تشكل ثقافة جديدة للأجيال خاصة الشباب منهم، وهي ثقافة يصعب تعميم وسمها بالمشوهة بقدر ما هي وليدة عصرها ومشابهة له. اليوم أخذت تتشكل لدى فئات شبابية آخذة في الاتساع ثقافة تقدير قيمة العمل وعدم ازدرائه وكلٌ يبحث بنفسه عن سبل تحقيق ذاته.

يضيف المؤلف أن بعض الأنظمة لجأت إلى الاستناد في شرعيتها على الولاءات القبلية والعشائرية والمذهبية، وبدورها دخلت التيارات الإسلامية والسلفية في تحالفات مع الأنظمة التي وظفت تلك التيارات لصالح تقوية شوكتها. وبهذا ظلت قوة التقليدية موجودة في تحديد مدى التطور المطلوب ومستواه، عند حدود السطح الخارجي.

في ختام مدخله يتطرق المؤلف لما ذهب إليه في العنوان الأساس للكتاب «حداثة ظهرها إلى الجدار» موضحاً جوانب المعنى الذي يقصده. يقول: إن الحداثة عندنا ما زالت تتكئ على جدران، أي على الجانب العمراني المظهري والعمران يقف حائط صد أمام الحداثة لأنهم يقولون هو الحداثة وهو ليس كذلك. ويضيف أن البنى التقليدية تدفع بالثقافة نحو الجدار لتبعدها عن التأثير المجتمعي، في حين يفتقر الكثير من ممثلي الثقافة إلى الجرأة في مقارعة معوقات الحداثة، لذا يظلون يحتمون بالجدار لسلامتهم.

+++

في الفصل الأول يتطرق المؤلف لأدب الجزيرة العربية في حقب تاريخية قديمة ما قبل الإسلام وصولاً لحقبة حديثة هي تأسيس المملكة العربية السعودية. يبدأ المؤلف بإيضاح أهمية التحقيب (التقسيم إلى حقب زمنية) ونوعه في مسار الظواهر الثقافية والأدبية معتمداً رؤية طه حسين في ذلك. ويتبنى هنا نظرة علمية للتحولات المجتمعية مفادها أن التحولات الثقافية ناتج ينضج على نار هادئة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً على أن التحقيب الثقافي لا ينفصل عن أوجه التحقيب الأخرى ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي، بمعنى النظر للفعالية الثقافية في سياق تطور المجتمع، لكنها تتشكل في حقبة زمنية طويلة الأمد.

ويعرض المؤلف ما دار من سجال حول "الشعر الجاهلي" كرأي طه حسين في ذلك ورأي كتاب عرب آخرين في رؤية طه حسين ومنهم أحمد راشد ثاني، وكذلك رؤية سعد الصويان، عبدالله الغذامي، ومستعرب روسي والأمريكي مونرو.

يتحدث المؤلف عن عزلتين ثقافيتين عانتهما الجزيرة العربية، الأولى منذ ما قبل الإسلام مُرجعاً ذلك لعوامل التضاريس الطبيعية(الصحراء والمرتفعات الوعرة) وغياب التدوين مما يعيق الإمساك بالسمات الثقافية عدا الشعر في اعتماد بقائه ونقله على الحفظ. ويعرض مختلف الرؤى التي تناولت الواقع الثقافي في تلك الحقبة كرؤية طه حسين، أحمد أمين، أحمد زكي عبدالسلام، شكيب كاظم وغيرهم. ويذكر أن الإسلام كسر تلك العزلة، لكنها تعززت ما بعد حكم الخلفاء الراشدين وانتقال المركز السياسي والحضاري إلى مناطق أخرى كالشام وبغداد وغيرها.

الفصل الأول يتوفر على غنى في المعلومات التي ساقها المؤلف حول طبيعة الفنون والآداب في قلب الجزيرة العربية (نجد والحجاز) خلال المرحلة السابقة على تأسيس المملكة العربية السعودية رابطاً إياها ببيئتها وبعدها –في ظل العزلة– عن التأثيرات الخارجية رغم قدوم المهاجرين للحجاز لأداء فريضة الحج.

ويستطرد المؤلف في التطرق تاريخياً للواقع السياسي والاجتماعي في قلب الجزيرة العربية وتأثيرات الحكم العثماني في المنطقة، واستقلالية المناطق التي كان يحكمها الأشراف الهاشميون، والصراع الدائر بين القبائل. ثم يأخذنا في سرد تاريخي مستفيض لولادة الحركة الدينية الوهابية التي وظفها الأمراء في مساعي توحيد القبائل في وحدة سياسية كاملة وتأسيس دولتهم. ويتتبع المؤلف المراحل التاريخية لتأسيس الدولة السعودية حتى توحيدها تحت قيادة عبدالعزيز بن سعود في عام 1932.

يفرد المؤلف جزءاً من الفصل لتبيان كيف استخدمت الدولة السعودية الحركة الوهابية ذات الأسس الفكرية الأصولية المتزمتة التي تعود لبن حنبل وابن تيمية في تأسيس وتمكين دولتها، مما أوصل الوهابية على رأس المؤسسة الدينية الرسمية وذلك ما أوقع الجزيرة العربية في عزلتها الثقافية الثانية، حيث انتعشت الاتجاهات الأصولية وتمكنت من مقاومة الحداثة واعتماد السياسة الثقافية المنغلقة.

استعرض المؤلف سبل فك العزلة الثقافية من خلال ما كُتب حول الواقع الثقافي قبل وبعد تأسس المملكة العربية السعودية، فطرح رأيه حول ما كتبه طه حسين وأشار لما أظهره الباحث حسين محمد بافقيه من تنوع ثقافي في مناطق الجزيرة العربية وعرج على ما كتبه حمد الجاسر وعبدالله عبدالجبار وسيد علي السيد باقر العوامي.

لم يشأ المؤلف –كما نوَّه بذلك– أن يكون كتابه تأريخاً للثقافة في المنطقة، ولم يرد الوقوع في شِراك السرد التاريخي، إلا أننا وجدنا في بعض أجزاء الفصل الأول والفصول التالية سرداً تاريخياً مستفيضاً لم يكن إيجازه ليخل بتسليط الضوء المطلوب على واقع التحولات الثقافية في بلدان منطقة الخليج العربية.

+++

يتناول الفصل الثاني التحولات الثقافية في باقي دول الخليج العربية ما قبل اكتشاف النفط وهي الدول الواقعة على الساحل الشرقي للخليج العربي. ذلك الموقع الاستراتيجي بين الشرق والغرب أسهم بشكل كبير في عدم عزلتها وجعلها من جهة أخرى عرضة لأطماع القوى الاستعمارية التي تنافست على الهيمنة عليها.

يذكر المؤلف أن الانجليز لم يسعوا لتطوير حياة تلك المجتمعات ولا ثقافتها واتبعوا سياسة الإبقاء على الوضع القائم. هنا يمكن الإشارة إلى أن مصالح سلطات الحماية البريطانية في هذا البلد أو ذاك تطلبت أحياناً إجراء بعض التطوير في البنية التحتية. ولا يمكن إنكار أن ذلك التطوير كان ممراً عبرته دول المنطقة نحو التحديث والتطوير وله

نتائجه الإيجابية اجتماعياً وثقافياً. وليس أدل على ذلك من التطوير الذي أجري في البحرين والكويت وعمان، بل ذهبت سلطة الحماية البريطانية في البحرين أبعد من ذلك بمباشرة إصلاحات طالت حتى الحُكم والقوانين لتمكين هيمنتها على هذه البقعة التي كانت تصطخب بالصراع الاجتماعي الطائفي.

ينوِّه المؤلف بأن بلدان المنطقة لم تكن خالية من الثقافة والأدب قبل النفط ولا من المثقفين الذين تواصلوا بالرسائل وانتقلوا بين البلدان الخليجية بحثاً عن أجواء منفتحة مجتمعياً وثقافياً يستطيعون فيها أن يحققوا ذواتهم وأهدافهم. ويطرح أثر نشاط البعثات التبشيرية في الدفع بالحراك الثقافي في المنطقة كرد فعل مناهض لذلك النشاط. كما يتطرق لروافع التحولات الثقافية مبيناً أن النهضة الثقافية والتعليمية ومؤسساتها بدأت في دول الخليج العربية بمبادرات وجهود أهلية. وسبقت البحرين والكويت دول الخليج الأخرى في حراكهما الثقافي.

يستعرض المؤلف الأندية الأدبية والثقافية الأولى في بلدان المنطقة وظروف تأسيسها بادئاً بالبحرين التي تأسس بها نادي اقبال أوال سنة 1913 وليس 1920 كما ورد، فحين شعر مثقفو البحرين أن مكتبة الارسالية الأمريكية قد أخذت تستقطب القراء من الشباب فكروا في إنشاء مكتبة يديرونها بأنفسهم. وافتتحت المكتبة سنة 1913 في دكان كبير، ولم تلبث أن تحولت في العام ذاته إلى نادي عُرف بنادي «إقبال أوال» الذي لم يطل بقاؤه سوى بضعة أشهر ليصدر أمر بإغلاقه. في العام ذاته 1913 وتعويضاً عن إغلاق نادي «اقبال أوال» أنشأ التاجر مقبل عبدالرحمن الذكير «النادي الأدبي الإسلامي» في موقع مقابل تماماً لمكتبة الإرسالية الأمريكية، وظل النادي ناشطاً حتى سنة 1917 حين اضطر الذكير لإغلاقه لصعوبات مالية.

قبل أن ينتقل المؤلف لتأسيس النوادي الثقافية والأدبية في باقي بلدان الخليج خصَّ البحرين بما عنونه سجالات الحداثة الأولى حيث أتت رياح مناقشات التوفيق بين الدين والعلم من مصر فتلقفها مثقفو البحرين، حيث ألقى الشيخ محمد صالح يوسف محاضرته الشهيرة حول الإصلاح الديني في نادي اقبال أوال، وتجرأ ناصر الخيري على طرح أسئلته التي وجهها للمجلات العربية والتي لم تقتصر على جوانب في الحياة والدين بل تناولت حتى الإصلاح السياسي.

عرض المؤلف ما طرحه عدد من الباحثين الكويتيين مثل خليفة الوقيان وأحمد البغدادي وعبدالعزيز الرشيد ومحمد الرميحي حول طبيعة المجتمع الكويتي وبنيته الثقافية فترة ما قبل النفط. واستخلص أن الكويت كانت أقرب للمجتمع البحري الحضري من مجتمع البداوة، وأنها رفضت منذ البدايات الدعوة السلفية الوهابية وواجهتها. وذكر أنه في عام 1913 تأسست الجمعية الخيرية الكويتية أول جمعية خيرية في الخليج وتأسس النادي الأدبي الكويتي عام 1924. الكويت واكبت البحرين في تأسيس مؤسساتها الثقافية الأولى، حيث مهدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كلي البلدين لبدء ذلك الحراك الثقافي المبكر.

نوَّه المؤلف بأن التعليم كان على رأس أولويات رواد النهضة الثقافية في بلدان الخليج، وقد بدأ أهلياً في كافة بلدان المنطقة مع الاختلاف في سنوات البدء. كما بدأ التعليم النظامي الرسمي في الكويت والبحرين منذ بداية العقد الثاني من القرن المنصرم في حين تأخرت باقي بلدان الخليج إلى العقدين الرابع والخامس من القرن.

تطرق المؤلف لأثر الصحافة العربية التنويري في بلدان المنطقة مركزاً على الحال البحرينية، وتبع ذلك بأثر رحلات المصلحين العرب إلى بلدان الخليج مثل أمين الريحاني وعبدالعزيز الثعالبي وغيرهم. وعرض تجارب بلدان المنطقة في تأسيس صحافة محلية متتبعاً ذلك منذ العهد العثماني في الجزيرة العربية كصحف: الحجاز والقبلة وأم القرى، إلى مجلة الكويت أول مجلة في الخليج عموماً ومن ثم جريدة البحرين إلى صحف الحائط في الامارات وصحيفتي النجاح والمرشد في عمان.

+++

خصص المؤلف الفصل الثالث من الكتاب لدور الهند كنافذة ثقافية أولى لدول الخليج العربية، وهي التفاتة حصيفة من المؤلف وتغطية متفردة لتأثيرات الهند الثقافية على بلدان المنطقة. والمثير للاهتمام عناية المؤلف بتسليط الضوء على الهجرة الهندية القديمة لمنطقة الخليج والتمييز بينها وبين الهجرة الحالية التي تشهدها بلدان المنطقة للعمالة الهندية. الهجرة السابقة كانت لأثرياء الهند الذين حملوا معهم ثقافة المدنية والتحضر وأحدثوا تلاقحاً ثقافياً مع بلدان المنطقة مما لا يزال باقياً حتى اليوم في لغة وفنون ومطبخ وعمارة بلدان الخليج العربية. أما العمالة الهندية الحالية الآتية من بيئات فقيرة ومعدمة فلم تستطع التأثير على الثقافة الخليجية كونها مقيمة بشكل مؤقت غير ثابت ملتهيةً بكسب رزقها وتحويل مدخراتها لذويها في الهند.

على صعيد موازٍ يسهب المؤلف في عرض تجارب هجرة الشخصيات الخَليجية إلى الهند وتفاعلها معيشة ووعياً وفكراً مع معطيات الثقافة والتطور الفكري والثقافي في الهند. وبالطبع كان على رأس أسباب الهجرة الخليجية إلى الهند ممارسة النشاط التجاري البيني، لكن المثقفين الخليجيين وجدوا في الهند ساحة حرة مفتوحة ينهلون منها المعارف ويمارسون نشاطهم الفني والأدبي والفكري في حرية تامة، فمنهم الشعراء وأبرزهم عبدالله وخالد الفرج من الكويت وإبراهيم العريض من البحرين، ومنهم الموسيقيون كالعماني راشد سالم الصوري، والمؤرخون كالسعودي سليمان بن صالح الدخيل، والمسرحيون كالسعودي إبراهيم القاضي، والمترجمون كالعماني محمد أمين بن عبدالله البستكي وغيرهم عديدون أتى المؤلف على تفاصيل تجاربهم الحياتية والثقافية ما قبل الهجرة للهند وخلالها وما بعد عودتهم لأوطانهم.

وما يجدر ذكره أن بعض الخليجيين من النشطاء السياسيين الراغبين في التغيير وصلوا الهند التي كانت تحت الهيمنة البريطانية منفيين من قبل السلطات البريطانية مما أغنى تجاربهم وفكرهم وحراكهم السياسي. ذكر المؤلف مثالاً عبدالوهاب الزياني من البحرين، ونضيف عليه سعد بن عبدالله الشملان الذي نفاه الانجليز إلى الهند سنة 1923 لأربع سنوات، ثم كان نفيه الثاني إلى الهند على إثر مشاركته في حركة 1938.

+++

خصَّ المؤلف وطنه البحرين بالفصل الرابع كمثال على دور المثقفين في معترك التغيير، وبدأه بما ذهب إليه المفكر محمد جابر الأنصاري بأن البحرين مثلت حالاً ثقافية مشرقية تنتمي بمتابعاتها وتفاعلاتها واهتماماتها لبلدان المشرق العربي أكثر من كونها حال خليجية. ينوِّه المؤلف بأن الحركة الثقافية والأدبية في بلدان الخليج الأخرى تحقق اليوم مستوى البحرين بل وتتفوق عليها في بعض الحالات.

نوافق طرح د. الأنصاري حول ما كانت عليه الحال البحرينية مطلع القرن العشرين ونقرن معها في آن الحال الكويتية، واضعين في الاعتبار أن الجهد الثقافي في كل من البحرين والكويت كان بمنجز المثقفين أنفسهم. حالياً فإن مساحة ليست بالقليلة من المنجز الثقافي في بلدان الخليج عموماً تأتي بإرادة ودعم وأحياناً بشروط الأجهزة الرسمية.

يربط المؤلف تطور التاريخ الثقافي في البحرين بتاريخ تياراتها الفكرية والسياسية الأساس، وهي: الجيل ذو النزوع الإسلامي وبرز فيه بداية ناصر الخيري الذي ثمن المؤلف دوره ورآه شجاعاً في مقارعة كل ما عدَّه معيقاً للتجديد والتحديث، الجيل ذو النزوع القومي العربي وهو جيل الخمسينيات الذي تفاعل مع الثورة المصرية والناصرية، والجيل الثوري ذو النزوع اليساري جيل الستينيات والسبعينيات الذي تفاعل مع الفكر الماركسي وتبناه.

سلط المؤلف الضوء على دور الصحافة البحرينية ما بعد اكتشاف النفط بادئاً بمجلة «صوت البحرين» التي صدرت عام 1951، وفي واقع الأمر فإن الصحافة البحرينية بمجملها بدأت ما بعد اكتشاف النفط وبدء صناعته، فجريدة «البحرين» التي صدرت عام 1939 كانت هي أول مطبوعة أسبوعية صدرت في البحرين بعد اكتشاف النفط بعدد من السنين. نلتمس العذر هنا

للمؤلف في إبرازه لمجلة «صوت البحرين» بالنظر للدور الحداثي الكبير والمهم الذي لعبته المجلة التي –وفق المؤلف– أضفت البعد الثقافي على العمل الوطني. لذلك أفرد المؤلف مساحة تستحقها «صوت البحرين» مستشهداً بمقالات ومساجلات أهم كتاب المجلة مثل حسن الجشي، يوسف الشيراوي، علي فخرو وغيرهم. بالإضافة لما نشرته المجلة لكتاب خليجيين وكتاب من المنطقة العربية.

استعرض المؤلف الأندية التي تأسست ما بعد اكتشاف النفط والتي كان غالبها مؤسسات ثقافية تضم النخب الشبابية، كالنادي الأهلي ونادي العروبة والأندية التي أسسها ناشطو اليسار البحريني. ثم انبرى لإعطاء نبذ عن قيام ودور التيارات والتنظيمات السياسية كهيئة الاتحاد الوطني وجبهة التحرير الوطني البحرانية وحركة القوميين العرب وتحولاتها. ثم انتقل للتنظيمات الإسلامية وسلط الضوء تاريخياً على ظروف قيامها وأدوارها كتنظيم الأخوان المسلمين وحزب الدعوة وتحولاته.

تطرق المؤلف لمسألة المثقفين والديمقراطية باعتبار أن المثقفين في مقدمة من يعنيهم التحول الديمقراطي وباعتبار أن الثقافة لتتطور تحتاج لمناخ من الحرية. وفي ذلك بيَّن طبيعة مطالبة التيارات الوطنية بالديمقراطية، ففي مرحلة المطالبة بانتهاء الحماية على البحرين جاء مطلب الديمقراطية ضمن مطالب الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية. ولم يستطع التيار الليبرالي أن يقدم نفسه بخطاب يعطي الديمقراطية أولوية مطلقة. ثم أصبح الخط الديني يطالب أيضاً بالديمقراطية دون المساس بمنطلقاته الفكرية.

سلط المؤلف الضوء على المقصود بمقولته «البرهة الوطنية محدودة المدى» في التاريخ البحريني التي تجاوزت فيها الحركة الوطنية التحدرات الطائفية والاثنية مشيراً إلى محطتين حققتا ذلك هما مرحلة نضال حركة هيئة الاتحاد الوطني ومرحلة نضال التنظيمات اليسارية منذ خمسينيات القرن المنصرم حتى سبعينياته. أما بعد ذلك ومع انبعاث الهويات الفرعية برزت معضلة عدم قدرة المثقفين ممن لا يملكون الحصانة الفكرية اللازمة للتحرر من التخندقات المذهبية والفئوية. والملاحظ أن تلك ظاهرة طالت وبشكل فاقع الكثيرين إبَّان حراك 2011 وما بعده ولا تزال باقية ومهيمنة لليوم.

ينطلق المؤلف لمناقشة ما أسماه: تعدديتنا النافية للتنوع، حيث يوضح أنه مع الدخول في الألفية الثالثة وإعلان المشروع الإصلاحي برزت جمعيات سياسية متنوعة بلورت تعدديات سياسية واجتماعية قائمة لكنها ليست صحيحة لأنها تنفي التنوع الموجود في المجتمع وفي داخل الطائفة الواحدة، وذلك ما وظفته الدولة في وجودها وإحكام سلطتها على المجتمع، في حين أن التنوع والحفاظ عليه هو أساس وحدة المجتمع. ويمكن الاشارة هنا إلى أنه ما بعد 2011 ورغم تناقص وجود الجمعيات السياسية المتنوعة كمحفز للانحيازات، لا يزال نفي التنوع قائماً ويتم توظيفه، وسنحتاج لمدى زمني قد يطول للتحرر من ذلك.

ينهي المؤلف الفصل بالتطرق لشريحة التكنوقراط موضحاً اقتصارها في العموم على عملها في مجالات تخصصها وعدم التماس بينها وبين القضايا الاجتماعية أو الثقافية في حياة المجتمع.

+++

يختتم المؤلف كتابه القيم بما استخلصه من تحديات وخرج به من خلاصات تنطبق في غالبها على الواقع العربي عموماً، فيبدأ بتحدي التباس العلاقة بين المؤسسة الثقافية الرسمية والفضاء الثقافي، حيث يجري تعميم نماذج ثقافية تروج للسطحية وحصر الثقافة في إطار نخبوي، كما تغيب الاستراتيجيات الثقافية مما يدفع بظهور المبادرات الأهلية التي إن لم تُحارب فإنها تفتقر للدعم. ويؤكد المؤلف أن الدولة ملزمة بالثقافة التزامها بالتعليم، وفي ذلك يمكن القول إن الوضع قد يسوء أكثر في ظل الاندفاعة المتكالبة على الخصخصة بدول المنطقة.

يتحدث المؤلف كذلك عن القطيعة الحاصلة بين النظامين الأكاديمي والعمومي مشيراً لضعف النظم والمناهج التعليمية وانغلاقها على مواضيع تقليدية تنمي روح المحافظة لا روح الاكتشاف والسجال الفكري. الجامعات ليست فاعلة في الحياة الثقافية والأستاذ الجامعي غائب عن الفعل الثقافي والمجتمعي وعن التأثير فيه.

يعود المؤلف إلى الحديث عن نمط الثقافة الاستهلاكية معتبراً إياها أحد التحديات بقوله إن الخليج أسواق مفتوحة مدمجة في الاقتصاد العالمي، والهوة كبيرة وشاسعة بين النهضة الاقتصادية–العمرانية في هذه الدول وبين تحولها الثقافي–الاجتماعي. مدن حديثة تنهض ووراءها كسل وركود في أشكال الوعي، وذلك ينتج شخصية ميالة إلى السهولة والمظهرية والاستعلاء. وفي ذلك يوضح المؤلف الفرق بين مفهوم الغرب للمجتمع الاستهلاكي ومفهومنا له.

ينتقل المؤلف إلى تحديات ما بعد الدولة الريعية موضحاً وجه التغلب على ذلك من خلال شراكة حقيقية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. ويدعو المثقف لقراءة التحولات الجديدة واستشراف أبعادها وتداعياتها المحتملة وتحرير الثقافة من المظاهر الاستهلاكية التي طبعتها.

ويتطرق المؤلف للمحافظة كتحدٍ موضحاً التراجع والتقهقر الجاري في فضاءات التنوير والحداثة لصالح نمو التيارات المحافظة مما يعمق المأزق البنيوي بين حداثة المظهر والعمران وبنية سياسية واجتماعية محافظة. ويذكر أن مثقفي وأكاديميي اليوم منشغلون بمسائل أبعد ما تكون عن روح العصر، وهناك رغبة في اكتساب الشرعية من الماضي. ما ذكره المؤلف هنا هو تداعيات نهوض التيارات الإسلامية بأنواعها الذي بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولم يزل يترك تأثيراته على المجتمعات الخليجية. واقع الحال الذي يلمسه المؤلف هو تقهقر مكانة الحركات الفكرية والسياسية القومية والتقدمية وبالتالي غياب الحوامل التي تتكئ عليها الحداثة الأدبية.

يعتبر المؤلف العلاقة مع التاريخ الثقافي تحدياً آخر داعياً إلى صياغة علاقة جديدة مع الموروث الشعبي وإلى الحاجة لدراسة التاريخ الثقافي ومعالمه من خلال منهج معرفي. ويصل إلى نتيجة أن التاريخ الثقافي في المنطقة لم يكتب بعد، وهناك ضرورة للذهاب إلى رؤية شجاعة للثقافة الوطنية بموقف أكثر اتساعاً وانفتاحاً.

يرى المؤلف في العلاقة الملتبسة مع الحداثة تحدياً مؤكداً أنه على الثقافة الخليجية التحرر من قيدين: النزوع إلى المدرسية والانغلاق على «دوغما» بعيدة عن الواقع، والانبهار ببعض المفاهيم التي تتزيا بالحداثة وما بعدها معيقة الخروج من دائرة التخلف. ويؤكد على أن الحداثة ليست موضة ولا صنم أو قيمة مطلقة، وأن عبودية الحداثة تغيِّب الحداثة المطلوبة وتشوش المثقف وتبعده عن واقعه.

يختم المؤلف ما استخلصه من تحديات بموضوع وسائل التواصل الاجتماعي، فيذكر أن جيلاً جديداً بات يتشكل بخصائص فكرية وسيكولوجية جديدة في ظل استخدام هذه الوسائل التي يمكنها أن تشكل رأياً عاماً حول القضايا الساخنة. ويذكر أنه يجب الانحياز للثقافة بحد ذاتها فهي المحتوى ودور وسائل التواصل الاجتماعي هو نقل هذا المحتوى للجمهور. كما ينوِّه بأن بعض ما ينشر يروج للنزعات الطائفية أو التكفيرية، وإننا في هذا الفضاء الافتراضي أمام وجه جديد من الثقافات قد يشكل مخاطر حقيقية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية.

من الملاحظ أن المؤلف اهتم باللفت إلى الجانب السلبي في تأثير هذه الوسائل مبرزاً بعض الأمثلة، دون أن يتناول جوانبها الإيجابية التي لا ينعكس تأثيرها على الثقافة فحسب بل على كافة مناحي الحياة الانسانية. وبتقديرنا – حين مناقشة التحديات– فإن موقع هذا التحدي هو مكان الصدارة لما أصبح له من تأثير عميق طال جميع جوانب حياة الانسان في المجتمعات الخليجية وغيرها اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، نفسياً، تربوياً وصحياً. ولسنا بحاجة لتبيان ما يمكن أن توفره شبكة الانترنت بوسائلها المتعددة في ميدان الثقافة، والتحدي الأهم – بتقديرنا – هو مدى قدرتنا على توظيف تلك الوسائل لتحقيق منجز ثقافي حداثي ورصين سواءً في الوضع الراهن أو المستقبلي للثقافة.

مـن أجــل تطـوير الثقافة في البحرين

بات من البـديهي اليوم على الجهات المعنية بالثقافة لاسيما الرسمية، تطوير آليات عملها من الناحية التنظيمية والعملانية والفاعلية كي تكون قادرة على مواجهة مختلف تحديات الواقـع، ضمن هذه التحديات تسارع وتيرة التطـور وطـرح الأفكار الحديثة والتي تنتهجـها دول مجلس التعاون.

أحمد المؤذن

ولنا في إمارة الشارقة خير مثال على المستوى الثقافي والحضاري الذي وصلت إليه بقيادة الدكتور سلطان القاسمي، نجح هذا القائـد والمفكر والأديب في جعل الشارقة الرئـة الثقافية التي تتنفس منها دولة الامارات العربية المتحدة ، بل والخليج بلا مبالغـة ، كل هذا كان نتيجـة المبادرات الخلاقة التي أطلقها سموه .

لسنا في وارد المقارنة ما الذي يوجد في الشارقة والذي يغيب عنا أو لم نصل إليه بعد، المعنى الذي نرمي إليه يندرج في صوابية التخطيط الحضاري المنهج إبتغاء النهوض بالإنسان أولا قبل الحجـر. هيئة الثقافة مطالبة اليوم بوضع خطط طويلة الأمـد في أكثر من اتجاه إبتغاء خلق حراك تطوري حقيقي يتجاوز الحالة الاحتفالية إلى تنفيذ الفعل على الأرض .

مهم هنا الاستثمار في قـدرات الكاتب والفنان والمثقف البحريني، فمملكة البحرين بحاجة إلى صالات مسرحية، على أقل تقدير صالة مسرحية لكل محافظـة، مكتبة عامـة لكل مدينة، مـركز ثقافي شامل هنا وهناك. مقترحات كهذه ستخلق حراكاً ثقافياً يعمل على تنشيـط الفعل الثقافي وبذات الوقت يكون رافعـة حضارية تستثمر في قدرات وإمكانيات العنصر البشري المحلي وهو ما ينبغي التركيز عليه في الأعوام القادمة، إعطاء الأولوية للعنصر المحلي، لا أقصد هنا من حديثي أن نحيد عن تلاقحنا الحضاري مع بقيّة ثقافات العالم من حولنا، ولكن مهم جداً أن وضع الخطط التنموية والثقافية تولي العنصر البحريني وتتوجه له بوصلتها في مجمل استراتيجياتها لا أن تركنه على الهامش ويصبح «تكملة عـدد « في الأعراس والمهرجانات الثقافية كما يحصل من سنوات ولحد الآن!

نحن في حاجة لأفكار ثقافية جديدة تركز على إبراز الطاقات المحلية الثقافية وتمكينها لتتصدر المشهد بالشكل الذي يليق بعطائها. فالوطن حينما يكرم ابنائه وبناته في أي مجال إنما يكرم ذاتــه كمحصلة نهائية ترفع من الروح المعنوية وترفع الهمم، كم من أديب وفنان ومثقف رحل عن دنيانا ولم ينل حقـه من التقديـر، اكتفينا برثائـه وإسباغ الألقاب المجانية عليـه لكن في التوقيت الضائع؟!

تطوير الثقافة يتطلب تحديث بنيتها التحتية وخططها البرامجية والوصول إلى أكبر شريحة مجتمعية ممكنة، ما المانع من توقيع مذكرات تفاهم ديبلوماسية تركز على الاستفادة من تجارب الدول العربية الشقيقة في التطوير الثقافي ؟ ما المانع من تأسيس معهد عالي للفنون المسرحية للارتقاء بفن المسرح والدراما في مملكة البحرين؟

لماذا لا نؤسس نواة مهرجان أدبي يبرز إبداعية الشاعر البحريني للعالم على غـرار شاعر المليون في دولة الامارات العربية المتحدة؟ لماذا لا يكون هناك يوم في كل عام نخصصـه تقديراً وتكريماً للكاتب البحريني ؟ بحيث يعطى الأولوية في الاحتفاء به وبمنجزه واعتباره سفيرا ثقافياً لوطنه فوق العادة يحمل جواز سفر خاص به يليق بمكانته المائزة تماماً كما هو ساري المفعول في السلك الديبلوماسي؟

ثمة الكثير من الأفكار والخطط يمكن الحديث بشأنها والتوسع في طرحها لكن من المهم قبل أي شيء أن تكون هناك إرادة صادقة من الجهات المعنية بالثقافة فعليها تقع المسؤولية، ولنكن منصفين هنا أن تطوير الثقافة في مملكة البحرين هو في حقيقة الأمر عبء حضاري وتحدي لابد من أن ينهض بأحماله ومشقاته ومسؤولياته كل الجهات الثقافية الفاعلة على الساحة المحلية، وزارة شؤون الشباب والرياضة، وزارة الإعلام، هيئة الثقافة، أسرة الأدباء والكتاب، المسارح والجمعيات الأهلية ..إلخ من جهات تضع الثقافة في صلب أهدافها وتوجهاتها.

ومواجهة متطلبات مرحلة التطوير التي نتحدث عنها تحتاج منا إلى عقد مؤتمر وطني تدعى إليه الجهات التي ذكرناها آنفا إبتغاء التباحث وطرح أوراق عمل ممنهجـة والنقاش المتبادل، كل هذا بلا شك سيتمخض عنه في نهاية المطاف الوصول إلى استراتيجيـة وطنية شاملة مع توصيات خطـة طريق واضحة المعالم، تساعد المشرع القانوني المحليً والحكومة على قراءة الوضع الثقافي في مملكة البحرين قراءة واقعية وموضوعيـة تساهم في ترشيد الانفاق الثقافي والتحكم في الهدر المالي إن وجد، كذلك الاستثمار البشري وتحسين منتجنا الثقافي الذي نقدمه للعالم وغير ذلك الكثير من المنافع التي ستتحقق فقط إذا ما قررنا وضع خطواتنا الأولى على الطـريق، سيكون هذا أكثر جدوى من الاستعانة بدكاكين الاستشارة الغربية التي تبيع استشاراتها لنا وتستنزف ملايين الدنانير بدون تحقيق النجاح المأمول في قراءة ما تحتاجـه ساحتنا المحلية فعلـيـاً.

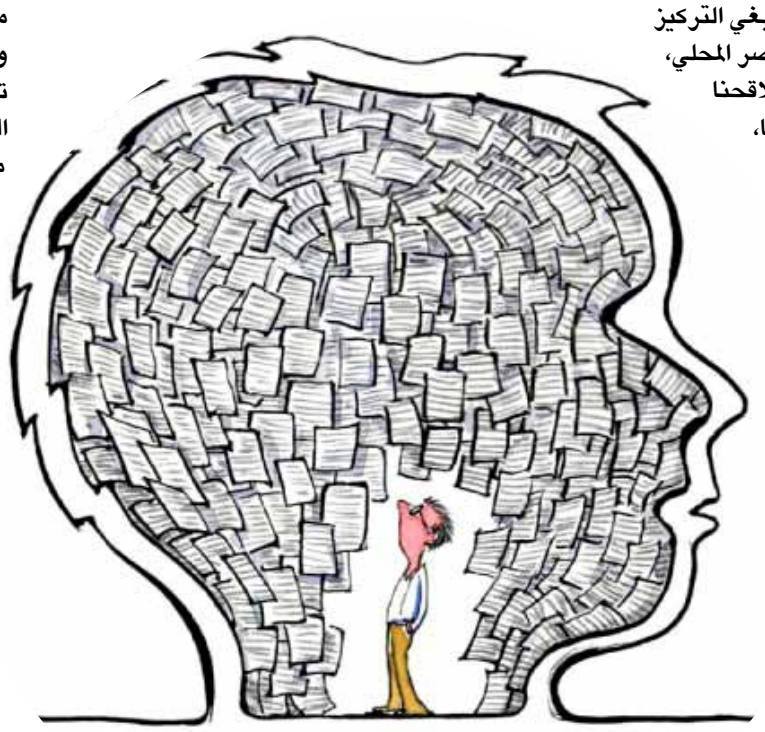

مـــارثـــــا ...
روح الطفلة وسحر اليد

سوسن حسن

«الموسيقى، هي تلك القوة التي تستطيع ايقاف الوقت»، استوقفتني تلك العبارة التي لوحت بها عازفة البيانو الشهيرة مارثا آرغريتش وهي تحاور الصحافي أوليفييه بيلامي، ربما لأنه مرّ عليّ وقت من الزمن وأنا أخبر جميع من حولي بأني بت أكره الوقت لعدم قدرتي على مجاراته.... لا أعرف، ولكن للموسيقى قوة تفوق الوقت، وللمرأة طاقة تفوق المتوقع. لطالما أبهرتني، وأنا امرأة، قدرة النساء على إنجاز الكثير من المهام في يوم واحد، فلكم قدرة التخيّل: جمع المرأة والموسيقى لا ينتج إلا السحر من منظوري الخاص. مارثا آرغريتش مثال للمرأة الموهوبة الشغوفة التي كرست جل حياتها لما تجيد فعله: صنع الموسيقى.

من يعرف مارثا آرغريتش، يعرف بأنها إحدى عازفات البيانو الأكثر كرهاً للأضواء، و الحوارات الصحافية. علاقتها مع البيانو حميمية مثل المرأة التي وجدت توأم روحها، فمدت يدها لتتحد روحها بروحه. في هذه الصورة الجمالية، تشكل يد مارثا امتداداً لآلة البيانو. حاولت وما زالت تحاول قدر المستطاع الحفاظ على هذه الخاصية التي تجمعها والآلة وإن حاول إزعاجها من حولها. صحافي واحد فقط استطاع أن يكون ضيفاً شاهداً على هذه الحميمية وهو بيلامي، فأطلق كتاب السيرة "مارثا آرغريتش، الطفلة وسحر الموهبة"، لكن من هي فعلاً مارثا آرغريتش ولماذا ينبغي التفكير بها عندما نحتفل بيوم المرأة؟

تجلت معالم الموهبة لدى مارثا عند سن الثانية عندما اكتشفت العائلة قدرتها على النسخ سماعياً لمقطوعات شوبان التي كان أخاها يتدرب عليها، والتي بالمناسبة لم تكن مقطوعات سهلة. كانت أذن مارثا قادرة على التقاط الموسيقى وإعادة عزف أشهر المقاطع سماعياً بشكل لا يستطيع إلا أن يأسر السامع. كان الجميع يندهش عند سماعها ويقول: من هي تلك الفتاة الصغيرة التي لا تعرف بعد شيئاً عن الحياة، ولكنها تجيد عزف شوبان وباخ وشومان ؟

في الحقيقة، لم تكن لموهبة مارثا أن تخرج الى العلن لولا أمها التي أيقنت بأنه إن لم تتم تنمية هذه الموهبة، قد تضيع من أيدي طفلة لا تعي بعد أهمية ما تملك. لم تكن أم مارثا عازفة أو ملمة بالموسيقى ، فهي ترعرت في كنف أسرة فقيرة من بيلاروسيا، ولكنها كانت تملك شخصية قوية ومنظمة، تجعل أولادها ينصاعون لأوامرها. كانت تعرف بأن العلم في الصغر مثل النقش في الحجر، و أن نقش الحس الموسيقي لمارثا سيؤتي ثماره حتماً، فلم تتردد في جعل ابنتها تتعلم على أيدي كبار العازفين.

أستاذ الكمان الشهير ليوبولد أوير يقول بأنه عندما يقبل عليه طفل لتعلم آلة الكمان كان يسأله: هل أتيت راغباً أم مجبوراً؟ ولا يقبل إلا الأطفال الذين أتوا بإلحاح وبمتابعة والدتهم. كان يعلل موقفه قائلاً : "إرادة الطفل تتغير باستمرار، ولكن إرادة الأم ثابتة". يميل الأطفال الى التميز على الآلة عندما يكون هناك متابعة من قبل الوالدين ولكنها ليست قاعدة. كان فينتشنزو سكاراموزا الإيطالي أول معلم بيانو لمارثا، وأول من حاول تنمية حسها الموسيقي، تلاه فريدريك غولدا الذي كان له الأثر العميق في حياة مارثا المهنية، ومن ثم ارتورو بينيديتى، ولكن أكبر معلم لمارثا كان أمها. كانت حريصة جداً على أن تتمرن مارثا لساعات طوال، ولم تكن تتركها في حفلاتها. لشدة حرصها، كانت تشعر بأنها ان تركت مارثا يوماً، قد تتناسى تلك الأخيرة التمرن على البيانو.

كبرت مارثا وأضحت من كبار العازفين ولكن حسها الطفولي ظل ملازماً لها. لم تختار أن تكون أماً و لكنها رحبت بأطفالها، تركت الآلة وعادت لها، وكانت تلعب كل يوم لعبة الموازنة بين أطفالها والبيانو، فيفوز البيانو تارة وبناتها تارة أخرى. يشير الصحافي أوليفييه بيلامي إلى أن مارثا لم تولد لتكون أماً لأنها لم تختار ذلك ، ولم تولد لتكون عازفة بيانو شهيرة لأنها لم تختار ذلك أيضاً، ولكنها ولدت حتما لتظل طفلة، طفلة تريد اكتشاف الحياة باستمرار وتعلم المزيد كل يوم. كانت تسأل أمها وهي طفلة ماذا تتمنين، فترد عليها: أتمنى أن تكون يدي سحرية لأشفي نفسي من أعلالي مثلما تمحي يداك السحرية هموم الناس عندما توضع على آلة البيانو.

مارثا آرغريتش تلعب كل يوم لعبة الموازنة بين أطفالها والبيانو فيفوز البيانو تارة وبناتها تارة أخرى

واحة الفكر

بنيّة الدولة السوفيتية ٢ - ٢
«مقتطفات»
جون ريد

ترجمة وإعداد: هشام عقيل

[كان جون ريد صحفياً أمريكياً، وُلد في أوريغون عام 1887 وتوفي في جمهورية روسيا السوفيتية عام 1920. شارك ريد الثورة الروسية في 1917 وكان أحد مؤيدي البلاشفة. ألفّ أهمّ كُتبه التي تشهد على وقائع ثورة أكتوبر (عشرة أيام هزت العالم). نرفق هنا مقتطفات من مقالته (بنية الدولة السوفيتية) التي نشرها في مجلة (The Liberator) في 1918، والتي أصبحت تابعة للحزب الشيوعي الأمريكي فيما بعد.

أحد الأسباب التي تدفعنا لترجمة بعض الوقائع التي كتب عنها ريد حول بنية الدولة السوفيتية هو ضرورة التفرقة بين الاشتراكية العلمية التي تدعو إلى إلغاء المُلكية الخاصة، والدولة، والطبقات، والتي تدعو إلى استبدال البرلمان البورجوازي بالمجالس الشعبية (كما هو واضح في طبيعة الاشتراكية السوفيتية)، وبين الاشتراكية الإصلاحية التي تؤمن بدولة "الشعب كله"، ونظام العدالة والمساواة، ومعها الكثير من الهراء اليوتوبي والأوهام التي يقع فيها بعض الذين يسمون أنفسهم "اشتراكيين".

لجان المصانع

أحد الأمثلة الدالة على كيف يُمكن للجماهير أن تعمل بتعاون دون أي رؤوساء عمل، هي الحادثة التي تدور حول 200 ألف بود poods من الفحم، حيث أخذت من مخابئ الأسطول الحربي البلطيقي في ديسمبر، وسلمت من لجان البحارة لمصانع بيتروغراد؛ في وقت شح الفحم.

حادثة اخرى: كانت معامل أوبخوف تنتج حديداً وفولاذاً، وتزود البحرية بمنتجات تحتاج إليها. كان رئيس لجنة أوبخوف يدعى بيتروفسكي، وهو أناركي معروف هنا. في أحد الأيام، قال مراقب العمال في قطاع الطوربيدات لبيتروفسكي بأن القطاع سيغلق بفعل استحالة الحصول على أنابيب صغيرة المستعملة في إنتاج الطوربيدات. تنتج هذه الأنابيب في مصنع موجود مقابل النهر، وتم الاتفاق مع المصنع هذا قبل ثلاثة أشهر. إن أُغلق قطاع الطوربيدات، فهذا سيعني بأن 400 رجل سيفقد عمله.

قال بيتروفسكي: "سأتدبر أمر الأنابيب". بعدها توجه مباشرة إلى مصنع الأنابيب، وبدلاً من استدعاء مدير المصنع التقى فوراً برئيس اللجنة الصناعية المحلية. فقال: "يا رفيق، إن لم نحصل على الأنابيب في ظرف يومين، سيتم إغلاق قطاع الطوربيدات وسيفقد 400 عامل وظيفته". تفقد الرئيس سجلات المصنع، واكتشف بأن ثلاث منشآت خاصة في المنطقة ارسلت طلباً لآلاف من الأنابيب. وهكذا، ذهب الاثنان إلى هذه المنشآت الثلاث واستدعوا رؤوساء اللجنة الصناعية. اكتشفا بأنه لم يحتاج مصنعين منها إلى هذه الأنابيب بشكل فوري؛ وفي اليوم التالي تم تسليم هذه الأنابيب إلى معامل أوبخوف ولم يغلق قطاع الطوربيدات.

حادثة اخرى: كان في نوفغرود مصنع للنسيج. في بداية الثورة قال مالك المصنع لنفسه: "يا لها من مصيبة! كيف سنكسب الأرباح في ظل ثورة مثل هذه؟ لنغلق هذا المصنع حتى تهدأ الأمور". وهكذا أغلق المالك المصنع، ورحل من بيتروغراد مع الكميائيين، والمهندسين، والمدير. في صباح اليوم التالي، افتتح العمال المصنع.

الآن لا يُمكننا أن ننكر بأن العمال كانوا أكثر جهلاً من باقي العمال، إذ إنهم لم يعرفوا شيئاً عن العمليات التقنية للتصنيع، ولا المحاسبة، ولا الإدارة، ولا البيع. لكنهم انتخبوا لجنة صناعية، وحالما وجدوا عدداً معيناً من الوقود والمواد الخام شرعوا في العمل على إنتاج القماش القطني.

لكنهم لم يعرفوا ما يُمكن عمله مع الأقمشة القطنية بعد إنتاجها، وبالتالي في البداية حصروا أعمالهم في الحدود التي تمكنوا عبرها من إعالة أنفسهم وأسرهم. ولكن فيما بعد، حين اكتشفوا بأن بعض المغازل كانت غير صالحة أرسلوا مندوباً لمصنع مكائن قريب منهم ليسألهم إن كان بإمكانهم أن يزودوهم بمكائن بمقابل الأقمشة القطنية. وحالما ابرموا هذه الصفقة، اتفقوا مع التعاونية المحلية في المدينة على تزويدها بالأقمشة في مقابل الأكل. حتى إنهم وسعوا تبادلهم هذا إلى تبادل الأقمشة بالوقود مع عمال مناجم الفحم في خاركوف ونقابة سكة الحديد للنقليات.

ولكن انتهى الأمر بهم بإغراق السوق المحلية بالقماش القطني، وواوجهوا معضلة عدم قدرتهم على مجاراة الريع. لا ننسى بأن هذا حدث في ظل الحكومة الإنتقالية، حيث لا يزال ملاك الأراضي موجودين. على الريع أن يُسدد نقدياً، وبالتالي ارسلوا القطن، في عهدة أحد رجال اللجنة، عبر القطار إلى موسكو. حين وصل عضو اللجنة المحطة، توجه إلى الشارع نحو متجر حياكة وسأل الخياط ما إذا كان بحاجة إلى أقمشة قطنية. قال الخياط: "كم معك؟". رد عليه عضو اللجنة: "القطار كله ممتلئ بالأقمشة!". فقال الخياط: "كم السعر؟"، وأجابه عضو اللجنة: "أنا لا اعلم، كم تدفع للأقمشة عادة؟"

اشترى الخياط الأقمشة بسعر زهيد، وعضو اللجنة الذي لم يرَ هذا الكم من المال في حياته من قبل عاد إلى نوفغورد سعيداً.

حل الحزب الشيوعي المصري

رضي السمّاك

يُعدّ الحزب الشيوعي المصري من أقدم الأحزاب الشيوعية العربية، وتعود نشأته إلى عام ١٩٢٢، وكان يُعرف حينئذ ب» الحزب الاشتراكي»، ثم أنضم للكومنترن بعد موافقته على شروط من بينها تغيير مسمّاه إلى «الشيوعي»، ولكنه أضطر للعمل السري بدءاً من عام ١٩٢٤ بعدما أدرك أن السلطة الجديدة لا تتحمل وجوده ولن تمنحه الشرعية، رغم إقرارها التعددية الحزبية، وهكذا أضحى قياديو الحزب ونشطاؤه عرضة للمطاردة وضيوفاً دائمين على المعتقلات وقاعات المحاكم. على أن ذلك لم يفت في عضد الحزب ولم يحل دون تنامي قوته، حتى برز نفوذه بقوة على مسرح الحياة السياسية خلال الأربعينيات بالرغم من توزعه في هذه الفترة على عدة جماعات وحلقات ماركسية.

ومع ذلك لم يتعرض الشيوعيون في عملهم السري خلال الحقبة الملكية لمخاطر التصفية الإجتثاثية كالتي تعرضوا لها خلال العقد الأول من الحقبة الجمهورية بعد ثورة يوليو 1952 بقيادة جمال عبد الناصر الذي منع التعددية الحزبية وكان يتوجس من النشاط الشيوعي السري، حتى بلغت ذروة حنقه من نشاطهم عشية توحد الحزب أواخر الخمسينيات وما أبدوه حينها من تحفظ على الوحدة الأندماجية مع سوريا 1958، فجرّد لهم حملة أعتقالات واسعة في صفوفهم ليلة رأس السنة 1959، وسقط لهم عدد من الشهداء تحت التعذيب، من أبرزهم شهدي عطية والدكتور فريد حداد ورشدي خليل ومحمد عثمان ولويس اسحاق، ولولا ضغوط الرأي العام العالمي ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتي التي تكللت بالافراج عنهم عام 1964، لربما ظلوا «منسيين» ليس سهواً إلى أطول فترة غير معلومة الأمد.

وحتى بعد الإفراج عنهم لم يكن ليسمح لهم أن يستأنفوا نشاطهم السري، وكان الخيار الوحيد المطروح أمامهم ممارسة نشاطهم السياسي في إطار الحزب الوحيد الحاكم «الأتحاد الاشتراكي» ووُجهوا بانذار صارم لحل حزبهم الشيوعي، وبدون ذلك كان واضحاً لهم أنهم سيتعرضون لحملة أعتقالات جديدة قد تسفر هذه المرة عن تصفية ما تبقى لهم من كوادر قيادية.

وهكذا ففي شهر مارس من عام 1965 أجتمعت اللجنة المركزية للحزب وأصدرت بياناً بحله، ومما جاء فيه: «ولقد توجد ولسوف توجد بالفعل لأمد طويل نسبياً، علاقات فكرية عميقة بين الشيوعيين وبين القوى الاشتراكية الأخرى، ولقد توجد بالفعل أيضاً –ولسوف توجد– خلافات حول المناهج اللازمة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن تبقى بعد هذا حقيقة جوهرية، هي أن ما يوحد كل القوى الاشتراكية هو أكبر وأهم –بما لايقاس–مما يفرق بينهم. وعلى سبيل المثال فإن النقاط الأساسية – في مجموعها – للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تضمنه ميثاق العمل الوطني تصلح أساساً لوحدة عمل بين كل القوى الاشتراكية خاصة إذا نُظر إلى هذه النقاط من زاوية نضالية وعلى أساس أن الحلقة الرئيسية فيها تطوير الديمقراطية السياسية لمصلحة الشعب العامل ... ومن هنا يأتي قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بانهاء الشكل التنظيمي المستقل للحزب،

فريد حداد

كخطوة لا بد منها، في ظروف بلادنا الخاصة، ...».

ومع أنه جرت انتقادات كثيرة – أغلبها غير معلنة – في بعض أوساط اليسار المصري واليسار العربي للخطوة التي أقدم عليها الحزب الشيوعي المصري بحل نفسه، إلا أننا نرى اليوم أن قرار الحل كان صائباً تماماً ولا بديل عنه، فالاجتثات الجذري للحزب وقيادته قد يحرم الطبقة العاملة من وجود فكر وتنظيم ماركسيين في البلاد لفترة طويلة تتعقد معها الظروف بما يحول دون إعادة بنائه في فترة قصيرة، لاسيما في ظل الشعبية الكاسحة التي كان يتمتع عبد الناصر داخل مصر والعالم العربي.

وعلاوة على ذلك فإن إنضمام كوادر قيادية منهم للإتحاد الاشتراكي– مع تمسكهم بفكرهم الماركسي – لم يكن عديم الجدوى كما أثبتت التجربة بعدئذ، وخصوصاً أن عدداً من قيادييهم ضمّهم عبد الناصر في «التنظيم الطليعي» السري داخل الاتحاد الاشتراكي، بالإضافة إلى وجودهم في معهد الدراسات الاشتراكية ومنظمة الشباب الاشتراكي، أضف على ذلك فقد تولي بعضهم مواقع صحفية مهمة، ولعب كتّابهم دوراً توعوياً ماركسياً ونضالياً في الصحافة العلنية، وبالتالي فقد

شهدي عطيّة

تمكنوا من داخل كل تلك المنظمات الناصرية من استقطاب أو أستمالة كوادر شبابية من اليسار الناصري بعد هزيمة يونيو 1967، إذ تبنى العديد من الشباب الناصري الماركسية بعد رحيل عبد الناصر وإحباطهم من انكسار مشروعه القومي.

كما تمكن الحزب بدوره من إعادة بناء تنظيمه في عام 1975، ولعب الشيوعيون المصريون دوراً مهماً مع القوى الوطنية في التصدي لسياسات الرئيس المصري الأسبق أنور السادات للانفتاح الاقتصادي مع الغرب وتصفية القطاع العام، كذلك تصدوا بكل قوة لسياساته نحو التقارب المذل مع أمريكا والانحناء لضغوطها، ثم مع إسرائيل التي توّجها بتدشين أول معاهدة صلح وسلام عربية ثنائية منفردة معها عام 1979، كما لعب الشيوعيون المصريون دوراً مهما في ثورة يناير 2011 .

وأخيراً فقد كان لليسار والشيوعيين المصريين إسهامات جليلة في منتهى الأهمية في تطوير الحياة الثقافية في مصر بمختلف مناحيها الفنية والأدبية، وبرزت لهم رموز كبيرة مازالت تعتز بها مصر في ميادين الصحافة والسينما والمسرح والشعر والرواية وخلاف ذلك.

التقدمي

التقدمي العدد 172 ـ مارس 2022 السنة عشرون SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

شفاه

نص: مهدي سلمان

الشفاه
التي تردد من حولي
كلامَ الرياح، ذاك الخفيّا
هَمستْ لي، فمرّ غيمٌ على وجهي
وصَاحتْ، فأطبقتُ جفوني
وتَمتمتْ، فانتبهتُ لي
وأرتني المعنى فلم أدرِ ما هُوْ
ضَحكتْ، فارتددتُ للخلف
وأغلقتُ أذني، عضضتُ لساني
قلتُ لا تقلِ الآن، لا تفتحْ فما،
إنها تريدك أن تنهدّ إثرها كلمةً بعد كلمة
لا تقل، هل أخذتَ من ذلك الفمِ الكهفِ،
من فمِ الظلمةِ التي فيك،
من فمِ يجهلُ السكوتَ؛
أخذتَ شيئًا إلا التلفتَ للخلفِ
وجرَّ ساقيك في دربٍ سوى ما تريد
لا تفتحْ فما، إنه طريقُك للتيهِ.
ولم أهدأ، إلى أن لفّتْ عباءتَها الريحُ
من خلفي، وغابتْ
ككلمةٍ تُهمس في الآذان،
لكنها ككلِّ الكلامِ، لم تعنِ شيّا.

2.
بسبب
ربما، أو بدون سبب
سقنا الرياح لأحلامنا، فانقضت
ولأوهامنا، فتقطع من دونها الدرب
للصمت أو للصدى
فتثاقلت الريح عن حملها
للخيال، فكان الهرب

بسبب
أو بدون سبب
تائهون، وما تلتقي يدنا بالوصول
نتساقط من بعضنا، تختفي
في ملامح آحادنا
تفاصيلُ مجموعنا
بيضاء أوجهُنا، كدويّ العواميد
في الطرق الموحشة
بيضاء فارغة، تلك،
هذي الشفاه التي افترقت
كي تقول:
وكي لا تقول: